وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

محاضرات في مادة المدارس النحوية

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس- تخصص لسانيات عامة

إعداد الدكتورة: فوزية دندوقة

السنة الجامعية: 2021/2020

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، محمد طه الأمين، إننا إذ نضع هذا الجهد المتواضع بين أيدي طلبتنا الأعزاء ندعو الله وحده أن يلهمنا الصواب والتوفيق، وأن يتقبله منا، ويجعله مادة يفيد منها كل الطالب في أقسام اللغة العربية وآدابها، وبعد:

كان نزول القرآن الكريم بلسان عربي مبين حدثا مهما في تاريخ العربية، حيث صارت لغة الكثير من بلاد العالم، مما أدى إلى ظهور اللحن الذي صار خطرا على اللغة وعلى القرآن، وقد كانت العرب في قبل ذلك تنطق على السليقة، وتكره الخطأ في اللغة، فلما انتشر الإسلام واجتمعت الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة تفشى اللحن، فظهرت الحاجة إلى وضع قواعد تحفظ العربية من هذا الخطر، وكانت تلك هي قواعد النحو التي انصرفت الهمم لوضعها بضبط حركات الإعراب والبناء، وضبط أبنية الكلم ومعرفة أحوالها.

وقد كانت البصرة سباقة إلى وضع النحو منذ القرن الأول للهجرة، فقد عرفت في تاريخ النحو بأنها الإقليم الذي وضع نحاته أصول القياس النحوي، فسعوا إلى أن تكون القواعد المطردة اطرادا واسعا، ومالوا إلى رفض الروايات الشاذة، متحرين في ذلك صحة الاستقراء اللغوي. وظلت دراسة النحو على ذلك الحال زهاء قرن أو يزيد حتى برز علماء الكوفة الذين تعلموا النحو من علماء البصرة وشيوخها، لكنهم اتخذوا لأنفسهم منهجا خاصا بهم، فتشكل في النحو اتجاه جديد؛ متميز ومستقل عن البصرة، حتى صار في النحو مذهبان مختلفان، فلا تكاد تعثر على مسألة من مسائله دون أن تقف فيها على رأي بصري، وآخر كوفي، بل أصبح من الممكن جدا أن تعرف أحد الرأيين إذا عرفت الآخر.

ولما انتقلت عاصمة الخلافة الإسلامية إلى بغداد بدأ النحو فيه يتطور ويزدهر، فنشأ هناك جيل جديد من نحاة العربية، ينتخب من رأي المذهبين القائمين في دراسة

النحو على أساس مناقشة الآراء والاجتهاد فيها، واستنباط آراء جديدة أحيانا، وكان ذلك أواخر القرن الثالث، وبدايات القرن الرابع.

وهكذا توالى اهتمام العرب بالدرس النحوي في مختلف أقاليمهم وأقطارهم، فازدهر النحو إضافة إلى ما سبق في الأندلس وفي مصر والشام وفي بلاد المغرب، فكان لكل بلد نحاته، ولكل قطر مذهبه في الدرس. وهذه المحاضرات في مجموعها والتي وسمناها بـ(محاضرات في مادة المدارس النحوية) ما هي إلا عرض لهذا الدرس على اختلاف توجهاته ومناهجه، تسعى لأن تقدم للطالب تصورا واضحا عما عرفه نحو العربية من اختلاف في التصور والطرح، وذلك بالإجابة على إشكالية رئيسة تدور حول (اختلاف نحاة العربية في مختلف الأقاليم)، وهي الإشكالية التي تناسل منها جملة من التساؤلات يمكن تلخيصها في الآتي:

- ما هي التيارات النحوية العربية المختلفة؟
- فيما يكمن اختلافها؟
- هل شكل اختلاف هذه التيارات مدارس نحوية؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد اختلاف في بعض المسائل الفرعية؟
- فيما استفاد نحو العربية من هذه التوجهات المختلفة؟

ولتحقيق الغايات المنشودة من وضع هذه المطبوعة اتبعنا المنهج التاريخي بجمع كل الأدلة والمعلومات المتعلقة بالدرس النحوي في كل إقليم، وعملنا على ترتيبها وتصنيفها ونقدها أحيانا، ثم عرضها للطالب في صورة حقائق موثقة، للخروج من كل محاضرة بفهم دقيق وواسع للموضوع.

كما استعنا بالمنهج الوصفي، الذي يعيننا على الوصف بطريقة علمية، للوصول إلى تفسيرات منطقية لكل مشكلة اعتراها التعقيد والغموض، فضلا عن استعانتنا بالمنهج المقارن في طرحنا لبعض الظواهر أو المسائل النحوية الظاهرة، محاولين إبراز أوجه الشبه والاختلاف فيما يتصوره كل مذهب.

واتبعنا ليكون العمل منهجيا في طرحه خطة منظمة وفق ما يقتضيه الدرس النحوي، ووفق ما هو مقرر في المقرر الدراسي، فجاءت المحاضرات متسلسلة كالآتي:

– مفاهيم تأسيسية: قدمنا فيها لأهم المصطلحات والمفاهيم التي ينبني عليها تفريقنا بين مختلف التيارات النحوية التي ظهرت في الأقاليم العربية، وهذه المصطلحات هي: المذهب، الاتجاه، المدرسة النحوية.

– أسباب ظهور المدارس النحوية: وذلك بالتركيز على أهم الأسباب وأبرزها: السياسية والمذهبية، والمعرفية.

– مصادر المدارس النحوية: من قرآن وحديث، وشعر ونثر.

– مناهج المدارس النحوية العربية القديمة: فتطرقنا إلى اختلافها في التخريج، والمصطلحات وغيرها.

– المدارس النحوية في المشرق والمغرب العربيين، وذلك بالوقوف على مسألة مهمة في الدرس النحوي، وهي وجود مدارس نحوية من عدمه، نظرا لاختلاف الآراء بهذا الشأن، فمن الدارسين من ينفي عن بعض الأقطار العربية كمصر، والشام، والأندلس تأسيسها لمذهب نحوي خاص. حيث نحاول بيان وجهة نظرنا التي ترجح كفة تعدد المدارس النحوية، مما يبرر تسمية المحاضرات بذلك.

– ثم نعرض في محاضرات متوالية للمدارس النحوية بدءا بالمدرسة البصرية والحديث عن منهجها وأعلامها، ثم المدرسة الكوفة؛ والبغدادية، إلى المصرية والشامية فالمدرسة النحوية الأندلسية والمغربية، بالوقوف دائما على أهم الأعلام، وعلى خصائص المنهج.

– وتركز أغلب المحاضرات إضافة إلى عرض النشاط النحوي لأبرز الأقاليم والأقطار على عرض الاختلاف النحوي بين مدارس النحو سواء في المشرق، أو في المغرب، بل تعرض حتى للاختلاف النحوي في المنظومات والمتون، وذلك بعد التعرف على مصطلح المنظومة في النحو العربي، والتعرف على فوائده وغاياته، وتعريف المتون، وبيان فائدتها وغاياتها التعليمية.

وقد أعاننا على تقديم هذه المحاضرات وكتابتها جملة من المصادر والمراجع التي تزخر بها مكتبة اللغة العربية، وعلى رأسها أمات كتب النحو، كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والخصائص لابن جني، والمغني لابن هشام، دون إغفال المراجع الحديثة التي ألف أصحابها في موضوع المدارس النحوية، وأهمها: المدارس النحوية

أسطورة وواقع، لصاحبه إبراهيم السامرائي، وكتاب مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو لمهدي المخزومي، والمدارس النحوية لخديجة الحديثي، والمذاهب النحوية لعبده الراجحي، والمدارس النحوية لشوقي ضيف، وغير هذه كثير نفصل ذكره في قائمة المصادر والمراجع.

في الأخير نحمد الله تعالى على أن من علينا بالتوفيق في تقديم هذه المحاضرات وكتابتها، فلله الحمد أولا وأخيرا.

مفاهيم تأسيسية

1. تمهيد:

كان نزول القرآن الكريم بلسان عربي مبين حدثا مهما في تاريخ العربية، حيث زاد ألفاظها تـهذيبا، وأغراضها اتسـاعا، ومجالها انتشـارا، وبمرور الزمن اتسعت الرقعة الإسلامية، فصارت العربية لغة الكثير من بلاد العالم، كالسريان، واليونان، والأقباط، والبربر...، وأصبحت اللغة العالمية في جميع الأقطار التي دخلها العرب، حيث خلفت اللهجات التي كانت مستعملة في تلك البلاد، بصورة تكاد تكون كلية، ووقع الأمر نفسه في بلاد الفرس مدة طويلة، فعلى الرغم من انبعاث الفارسية بقيت العربية لغة جميع المثقفين[1]، إذ انهارت اللغة الفارسية بعد الفتح تماما، وتلاشت في لهجات التكلم العامية، أما لغتها الأدبية التي نشأت في كنف العربية، وتحت تأثيرها، فقد تأثرت تأثرا عميقا بها في المفردات، والاصطلاحات، والبلاغة، بل وحتى في القواعد النحوية[2].

أدى هذا التطور والقوة في العربية إلى ظهور علماء أجلاء يتنافسون في البحث اللغوي عامة والنحوي خاصة، نظرا لارتباط علم النحو بالقرآن الكريم، فظهرت مدارس نحوية متعددة يسعى علماء كل منها إلى التميز والاختلاف عن علماء المدارس الأخرى.

وقبل التطرق إلى المدارس النحوية، والتعرف على علمائها، وبيان مناهجها، وما بينها من فروق واختلافات يجدر بنا أولا تعريف مصطلحات الدراسة، وعرض مفاهيمها، وهي المصطلحات التي ترتكز عليها تسميتنا لمختلف التيارات النحوية التي ازدهرت في الأقاليم العربية بدءا بالبصرة والكوفة حتى بلاد المغرب، فهل هي يا ترى مدارس نحوية، أم مذاهب، أم اتجاهات مختلفة لدرس نحوي واحد؟ وهو السؤال الجوهري الذي طرحته

[1]– Gustave Le Bon, La Civilisatin des arabes, paris, 1884, p 473.

[2]– محمد عيد، أصول النحو العربي، في نظر النحاة و رأي ابن مضاء، و ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب القاهرة، ط4، 1989، ص 16.

مجموعة من دارسي نحو العربية، كإبراهيم السامرائي مثلا، وللإجابة عن سؤال كهذا لا بد من التعرف أولا على المصطلحات الآتية:

2. المذهب:

جاء في لسان العرب "ذهب: الذهاب: السير والمرور، ذهب يذهب ذهابا وذهوبا فهو ذاهب وذهوب. والمذهب: مصدر، كالذهاب. وذهب به وأذهبه غيره: أزاله. ويقال: اذهب به، قال أبو إسحاق: وهو قليل... وقالوا: ذهبت الشام فعدوه بغير حرف، وإن كان الشام ظرفا مخصوصا شبهوه بالمكان المبهم، إذا كان يقع عليه المكان والمذهب. وحكى اللحياني: إن الليل طويل، ولا يذهب بنفس أحد منا، أي: لا ذهب. والمذهب: المتوضأ؛ لأنه يذهب إليه"[1].

وجاء في القاموس المحيط قول صاحبه: "ذهب كمنع، ذهابا وذهُوبا ومذهبا، فهو ذاهب وذهُوب...، والمذهب: المتوضأ، والمعتقد الذي يُذهب إليه، والطريقةُ، والأصلُ..."[2].

وعلى هذا يكون المذهب في اللغة **هو** المعتقد والطريقة والأصل، وجاء في الموسوعة الفلسفية للالاند أن المعتقد أو المذهب هو: رأي فلسفي مكتسب في مدرسة، أو عقيدة تقرها وتقيمها مرجعية كنيسة، وذلك لأن المذاهب الفلسفية القديمة غالبا ما كانت ترتدي رداءَ مذهبٍ ديني[3].

فالمذهب مصطلح يدل على ما ذهبت إليه جماعة ما من الآراء والاختيارات والأفكار الخاصة بهم، وقد وردت هذه اللفظة عند قدامى اللغويين في الحديث عن الخلاف النحوي، فقالوا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين..، كما استعملت للتعبير عن

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1997، 49/6.

[2]– الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005، مادة (ذ ه ب)، ص86.

[3]– أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 2001، المجلد الأول، ص 297.

الطريقة التي سار عليها نحوي ما، كقولهم مثلا: مذهب سيبويه، ومذهب الأخفش، ومذهب الفراء[1].

لذلك فإن كلمة مذهب تعني في اصطلاح النحاة: الطريقة الخاصة في تحليل المسائل النحوية والصرفية، والرأي المستقل، سواء أكان استقلال الرأي للعالم الواحد أو للجماعة النحوية.

3. الاتجاه:

الاتجاه من (و ج ه)، نقول: اتجه يتجه، اتجاها، والجمع اتجاهات، ويعني الطريق والسبيل، يقول الفيروز آبادي (ت 817هـ): "الوجه: مستقبل كل شيء، والجمع: أوجه ووجوه، وأجوه، ونفس الشيء، والوجه من الدهر أوله، والوجه من النجم ما بدا لك منه، والوجه من الكلام السبيل المقصود، والوُجه بالضم والكسر: الجانب والناحية... ووجّهه توجيها: أرسله، وشرَّفه... ولقيه وجاها ومواجهة: قابل وجهه بوجه، وتواجها تقابلا..." [2].

ويعرف لالاند لفظة (attitude) التي عربت في موسوعته بالموقف قائلا: "طبيعيا، موقع كائن حي، اختاره بنفسه، أو على الأقل تحدَّد بموجب استجاباته أو ردات فعله، دون إكراه خارجي"[3]، ثم يقول: "موقف فكري وإرادي يتخذه فكر ما تجاه مسألة أو عقيدة"[4].

تستعمل لفظة الاتجاه في حياتنا اليومية للدلالة على الوجهة يمينا أو شمالا، صعودا أو هبوطا، فنقول اتجاه الرياح، يعني وجهة هبوبها، واتجاه المسافر وجهة سفره...

ومن بين التعريفات العديدة التي أخذها مصطلح الاتجاه قول ألبورت Allport إن الاتجاه حالة من الاستعداد العقلي أو العصبي التي تنظم عن طريق الخبرات الشخصية،

[1]– إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، الإسكندرية، ط1، 1987، ص 13

[2]– الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة (و ج ه)، ص1255.

[3]– أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول، ص 113.

[4]– م ن/ ص ن.

وتعمل على توجيه استجابات الفرد لكل تلك الأشياء والمواقف التي تتعلق بهذا الاستعداد[1].

وقول وارن (Worren): إن الاتجاه هو استعداد نفسي يتكون نتيجة خبرات يمر بها الفرد، ومن شأن هذه الخبرات أن تغير في نهاية المطاف من اتجاهه[2].

كما تم تعريفه على أنه تعبير قوي التأثير نحو هدف نفسي ما أو ضده، وبشكل إيجابي أو سلبي[3].

4. المدرسة النحوية:

المدرسة النحوية مصطلح مركب من لفظتين هما المدرسة، والنحوية، وسنعرض فيما يلي لكل مصطلح على حده.

المدرسة في اللغة من: "دَرَسَ الشيء والرَّسْمُ يَدْرُسُ دُرُوساً عفا ودَرَسَته الريح يتعدَّى ولا يتعدَّى ودَرَسه القوم عَفَّوْا أَثره والدَّرْسُ أَثر الدِّراسِ وقال أَبو الهيثم دَرَسَ الأَثَرُ يَدْرُسُ دُروساً ودَرَسَته الريحُ تَدْرُسُه دَرْساً أَي محَتْه ومن ذلك دَرَسْتُ الثوبَ أَدْرُسُه دَرْساً فهو مَدْرُوسٌ ودَرِيسٌ أَي أَخْلَقْته ومنه قيل للثوب الخَلَقِ دَرِيس وكذلك قالوا دَرَسَ البعيرُ إِذا جَرِبَ جَرَباً شديداً"[4].

وهي على وزن مفعلة لا مفعل، ورغم أن الوزنين صيغة اسم للمكان والزمان الذي يكون فيه الحدث أو الشيء، إلا أن الأول يراد به الكثرة والمبالغة في المعنى، ولا يراد ذلك

---

[1] –Alport, G W , the nature of prejudice, Cambridge, addisson,wesiey, 1945, p45.

[2] –Chave, E G, Anew type scale for measuring a titude, a.y, appltion and grafts, 1950, p364.

[3]– Stephen W, Joet cooper g, R gethols, under Standing social psychology, brooks cole pubecow pang California 4thed, 1982, p220 .

[4]– ابن منظور، لسان العرب، مادة (د ر س)، 79/6

في الثاني، لذلك قيل مأسدة للدلالة على مكان كثرة الأسود، ومجزورة لمكان جزر الحيوانات أو غيرها، فالمدرسة هي المكان الذي يكثر فيه التدريس[1].

أما في الموسوعة الفلسفية فقد ورد للمدرسة معنيان، فهي بمعناها الدقيق جماعة فلاسفة لا تجمعهم عقيدة مشتركة وحسب، بل يجمعهم أيضا تنظيم، ومكان اجتماع، ورئيس، وحتى في الأغلب تعاقب رؤساء معينين علنا، وهي بالمعنى الواسع مجموع فلاسفة يقولون بعقيدة واحدة، أو يسلمون كلهم على الأقل بأطروحة فلسفية معينة[2].

حيث يشير التعريف في معنييه إلى أن المدرسة هي اتفاق جماعة معينة على عقيدة واحدة أو مذهب واحد، لذلك قيل إن المدرسة هي "الاشتراك في وجهة النظر الذي يؤلف الجبهة العلمية ويربط العلماء بعضهم ببعض على رأي واحد"[3]، أو هي "اتجاه له خصائص مميزة ينادى بها فرد أو جماعة من الناس ثم يعتنقها آخرون"[4]، وهو التعريف الذي يشير إلى أحد شروط المدرسة، إذ لا بد أن تتوافر على منهج خاص، وأن يكون لها أتباع يقتفون أثر الأوائل فيها.

ويلاحظ في هذه التعريفات استعمال اصطلاح الاتجاه والمذهب لتعريف المدرسة، رغم ما بين الاصطلاحات من فروق كما تبين من تعريفاتها، فالاتجاه هو موقف الفرد أو الجماعة من فكرة ما إيجابا أو سلبا، والمذهب هو الطريقة التي يتم التفكير بها، فيتحدد ذهاب الفرد أو الجماعة أيضا تجاه رأي ما، أما المدرسة فهي مجموعة من المفكرين الذين يجمعهم مذهب واحد، فيكون اتجاههم مشتركا، لكنهم مرتبطون بمجموعة من الشروط، التي نختصرها في الآتي:

- مؤسس، ثم تعاقب رؤساء من بعده.

---

[1]- عبد الأمير محمد أمين الورد، المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، المكتبة العصرية، بغداد، ط1، 1997، ص 6.

[2]- أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، المجلد الأول، ص 316، 317.

[3]- نقلا عن: عبد الأمير محمد أمين الورد، المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، ص 15، 16.

[4]- عبد الأمير محمد أمين الورد، المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، ص 15، 16.

- مكان اجتماع
- أتباع ومريدون يقتفون أثر المؤسس ومعاونيه.

أما لفظة النحوية فمشتقة من نحا ينحو نحو، والنحو في معاجم اللغة يعني القصد، والتحريف، والصرف، والمثل...، وقد أجمل الداودي معاني النحو كلها في قوله[1]:

للنَّحوِ سبْعُ معانٍ قَدْ أَتَت لُغةً * * جَمعْتُها ضِمنَ بيْتٍ مُفردٍ كَمُـلَا

قَصدٌ وَمِثلٌ وَمِقدَارٌ وَنَاحيَـــةٌ * * نَوعٌ وَبَعضٌ وَحرْفٌ فَاحْفَظِ المَثلَا

وأظهرُ هذه المعاني وأوفقها بالمعنى الاصطلاحي كما يرى جمهور العلماء هو معنى القصد، يقول ابن منظور: « والنحو: إعراب الكلام العربي، والنحو: القصد والطريق، يكون ظرفا ويكون اسما، نحا ينحوه وينحاه نحوا وانتحاء، ونحو العربية منه إنما هو انتحاء سمت كلام العرب... وهو في الأصل مصدر شائع؛ أي : نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم..."[2]

فمصطلح النحو عند أهل العلم هو ما ذكره ابن السراج (ت316ه) في أقدم محاولة لتعريفه: "النحو إنما أريد أن ينحو المتكلم إذا استعمله كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"[3].

ويقول ابن جني (ت 392 ه) في تعريفه للنحو: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والتركيب والنسب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة...وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا كقولك : قصدت قصدا"[4].

---

[1]- الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط يوسف محمد الشيخ البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط1، 2003، 15/1.

2- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ن ح ا)، 309/15، 310.

3- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988، 37/1. .

[4]- ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د، ت)، 34/01.

ويعرفه ابن عصفور (ت 669 ه) بأنه: "علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها"[1].

وعلى هذا فالمدرسة النحوية مصطلح يشير إلى مختلف الاتجاهات التي ظهرت في دراسة نحو العربية، واختلف منهجها في بعض المسائل الفرعية، فليست المدرسة كما يقول المخزومي إلا أستاذا مؤثرا وتلاميذ متأثرين، اجتمعوا على تحقيق غرض موحد ونهجوا للوصول إليه منهجا جديدا[2]. وقد ارتبط كل اتجاه من هؤلاء بإقليم معين، فكانت هناك المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، والمدرسة البغدادية....

والجدير بالذكر أن القدماء ممن أرخوا للنحو والنحاة لم يستعملوا كلمة مدرسة في تصنيفاتهم للمجموعات النحوية المختلفة، بل اعتمدوا في ترتيبهم للنحاة على نسبتهم إلى البلد الذي ينتمون إليه، فهم بصريون، وكوفيون، وأهل بغداد...، كما استعمل بعضهم مصطلح المذهب، فقالوا: مذهب البصريين ومذهب الكوفيين، كما قالوا مذهب سيبويه والفراء... [3]، قاصدين الطريقة، وهو أبعد ما يكون عن المدرسة[4].

فالفرق بين استعمال مصطلح المدرسة والمذهب، أن الأول لا يطلق إلا على الجماعة اللغوية، فتقول على نحاة البصرة المدرسة البصرية، وعلى نحاة الكوفة المدرسة الكوفية، وهكذا، ويطلق الثاني على رأي الجماعة ورأي الواحد من النحاة، فتقول مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، كما تقول مذهب سيبويه، ومذهب الكسائي.

المدرسة إذا استعمال معاصر للتعبير عن "مجموعة النحاة الذين كوّنوا درسا نحويا في بيئة معينة، سواء أضمهم منهج موحد خاص بهم، له أسسه وأصوله وقواعده المعروفة

[1]– ابن عصفور، المقرب، تحقيق عبد الله الجبوري، ط1، 1971، 1 / 45.

[2]– مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1958، 106.

[3]– إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص 12.

[4]– م ن/ص ن.

المستقلة، أم كان مبنيا على منهج من سبقهم إلا أنهم استقروا في بيئة أخرى، وتأثروا بظروف البيئة الجديدة بعض التأثر"[1].

ويعتبر مهدي المخزومي أول من تبنى مصطلح المدرسة في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، وذلك في حديثه عن الكسائي قائلا: "الكسائي بمنهجه وأساليب دراسته مدرسة لها خصائصها ومميزاتها"[2].

6. خلاصة:

في ختام هذه المحاضرة نخلص إلى أن لكل مصطلح من المصطلحات التي تم عرضها معناه الخاص، واستعماله المختلف، لهذا اختلف المحدثون بشأن تسمية الجماعات النحوية، فكان منهم من يقول بأنها مذهب، ومنهم من يقول بأنها مدرسة، ومنهم من عدها مجرد اتجاهات متمايزة في دراسة النحو.

[1]– إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص 12.

[2]– مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، 106.

أسباب ظهور المدارس النحوية

1. تمهيد:

إن البحث في أسباب ظهور المدارس النحوية ليس بالأمر الهين، فبعد البحث والتنقيب تبين أنه لا يوجد كتاب بعينه تناول هذه الفكرة باستيفاء، وكل الذي وجدناه بهذا الشأن كان مجرد أفكار متناثرة هنا وهناك، بل إن بعض المراجع يشير إلى أسباب تعتبرها مظهرا لوجود المدارس النحوية لا سببا لها، ولعل السبب في ذلك هو الانقسام الذي عرفه الدارسون العرب بشأن وجود مدارس نحوية، فهم بين رافض ومثبت لذلك –كما عرفنا في المحاضرة الأولى– حيث نفى فريق وجود ما يسمى بالمدارس النحوية في نحو العربية، والموجود هو تجمعات جغرافية فقط، لا تستحق مصطلح المدرسة، وأثبت فريق آخر وجودها على اختلاف بين آراء أصحابه، فمنهم من قال بوجود مدرسة واحدة في النحو العربي، وهي المدرسة البصرية، ومنهم من قال بوجود اثنتين؛ البصرية والكوفية، ومنهم من قال بوجود ثلاثة، مضيفا البغدادية، وقد حاولنا في هذه محاضرة الاجتهاد قدر المستطاع لنجمع ما رأيناه سببا في ظهور المدارس النحوية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

2. نشأة النحو العربي ومدارسه:

كان نزول القرآن الكريم بلسان عربي مبين حدثا مهما في تاريخ العربية وفي حياة أهلها، حيث دخل الناس في هذا الدين الجديد أفواجا أفواجا، حتى اتسعت الرقعة الإسلامية، فخلفت اللغة العربية لغة الكثير من الأقوام، كالسريان، واليونان، والأقباط، والبربر...، وحتى الفارسية، حيث انهارت هذه اللغة بعد الفتح تماما كما سبق الذكر.

لقد قضت العربية حتى على اللغة اللاتينية، كما روى أحد الكتاب المسيحيين، من رجال القرن التاسع الميلادي أن "المسيحيين يتملّون بقراءة القصائد وروائع الخيال العربية،

ويدرسون مصنفات علماء الكلام المسلمين، لا بقصد تفنيدها، بل من أجل التمرّن على الأسلوب الصحيح الأنيق في العربية... "[1].

وبعد امتزاج العرب بالعجم شاع اللحن على ألسنة الوافدين إلى الإسلام، فبدأت العربية تفسد وتنحرف عن فصاحتها، والدولة عربية محضة، والقوم حديثو عهد بجزيرتهم، يتناقلون القول المشهور (ليس للاحن حرمة)، مما جعل علماءها، وعلى رأسهم أبو الأسود الدؤلى يسرعون إلى الدفاع عن سلامتها من الأخطاء، خوفا من أن يؤثر ذلك على القرآن الكريم، فراحوا يضعون قواعد اللغة التي تحفظ اللسان من الزلل، وتحفظ القرآن من التحريف، وهكذا كان اللحن الذي بلغ مداه في المئة الأولى للهجرة الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها، فقد كانت حوادثه المتتابعة نذير الخطر الذي هب على صوته أولو الغيرة على العربية والإسلام[2].

لقد قام النحو العربي على أسس منهجية، التزمها النحويون، وساروا على هديها، وعملوا بمقتضاها، عرفت تلكم الأسس بأصول النحو العربي، فوضعوا جملة من الأحكام باستقراء نصوص العربية في فترة من الزمان محددة بحوالي منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة للحضر، وأواخر القرن الرابع الهجري بالنسبة للبادية، وهذه النصوص هي القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر الجاهلي والإسلامي والأموي، وبعض الشعر العباسي وكلام العرب الفصحاء الذين سلمت لغتهم في تلك الفترة من تأثير الاختلاط بالأمم الأخرى، وعلى هذه النصوص قاس النحاة، ولاحظوا الظواهر التي تجري عليها النصوص في تراكيبها، وحركات أواخر الكلم منها، وأحوال أبنية الكلم فيها، وقرروا هذه الظواهر على صورة قواعد.

وهؤلاء النحاة هم في الغالب الأعم نحاة البصرة الذين أسسوا علم النحو، وبنوا قواعده، فذاع صيتهم في كل بلاد المسلمين، لأنهم أسبق أهل العراق اشتغالا بالنحو[3]،

---

[1]– نقلا عن: عبد العزيز بن عبد الله، اللغة العربية وتحديات العصر، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، المغرب، ع 13، 1976، ص 7 و ما بعدها.

[2]– سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994، ص6 و ما بعدها.

[3]– إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة عمان، الأردن، ط3، 2007، ص 23.

ولما برز في الكوفة علماء برعوا في مسائل النحو وقضاياه سعوا إلى أن يبلغوا في النحو مبلغ الكوفيين، وذلك بالتجديد والاختلاف عمن سبقهم، خاصة وأن عَلَمي المدرستين الأولتين في النحو كانا على خلاف، حيث اشتعلت الشرارة الأولى للخلاف النحوي بين الخليل بن أحمد الفراهيدي (بصري)، وأبي جعفر الرؤاسي (كوفي)، إلا أن ما بينهما كان في حقيقة أمره خلافا شخصيا لم يأخذ طريقه إلى المنهجية، لكنه انتقل إلى سيبويه والكسائي، فصار على يديهما خلافا منهجيا راسخا بين نحاة الإقليمين (البصرة والكوفة).

3. ظهور المدارس النحوية:

مما لاشك فيه أن الخلاف بين النحاة الأوائل، وبين نحاة المدرسة الواحدة في بعض الأحيان راجع إلى عدّة عوامل منها ما هو نزعة فردية تكلل جهدا علميا، ورغبة في وضع الأمور في نصابها كما يعتقد النحوي، ومنها ما هو عصبية لمذهب ما، إما بحكم القناعة بأصول المذهب أو القناعة بوجاهة رأيه في مسألة فرعية معينة، أو القناعة بوجاهة القائل، ومنها ما هو بتأثير عقدي أو سياسي أحيانا، ومنها إمعان بعض النحاة في الصناعة، مما أدى بهم إلى رد نصوصٍ وتأويلِ أخرى، والدخولِ في تقديرات لم يقبلها آخرون، وإمعان آخرين في الواقعية اللغوية، مما حدا بهم إلى قبول كل أو أكثر ما يصل إليهم.

أ. الموقع الجغرافي:

تميزت البصرة نظرا لموقعها الجغرافي المتاخم للحدود بتشددها في السماع والقياس والتعليل، ونحن نعرف البواعث الدينية في نشأة نحو العربية والتي ترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحا سليما، وخاصة بعد تفشي اللحن وشيوعه على الألسنة، فكان البصريون بمجاورتهم للعجم متشددين، يتحرون الدقة في النقل والقياس، في حين توسع الكوفيون في ذلك، لأنهم اطمأنوا لسلامة اللغة، نظرا لأن الكوفة إقليم داخلي يتوسط العراق، فهو أقل عرضة للاختلاط ومجاورة العجم.

وبهذا اختلف نحاة الإقليمين في الأسلوب والمنهج، وكان ذلك داعيا لقيام مدرستين مختلفتين تمثلتا في البصرة والكوفة، ولعل خلفاء بني العباس هم من غذى هذا الخلاف وشجعه، من خلال المنافسات العلمية والمناظرات النحوية، والمكافآت المادية التي كانوا يقدمونها تفضيلا لنحوي على آخر، أو لمذهب على مذهب، فشاعت في زمنهم المناظرات النحوية التي تعد مظهرا بارزا من مظاهر الخلاف النحوي، ولعل أشهر هذه المناظرات: (مناظرة المسألة الزنبورية)[1] التي تنافس فيها سيبويه (180هـ) مع الكسائي (189هـ)، حيث قال هذا الأخير لسيبويه ما قولك في (كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها)؟

- فقال سيبويه : فإذا هو هيَ، ولا يجوز النصب.
- رد الكسائي : لقد لحنت، والصواب: النصب، فنقول: (فإذا هو إياها ثم سأله عن مسائل من هذا النحو، حيث قال: ما قولك في (خرجتُ فإذا عبد الله القائم)، أهو: القائمَ أم القائمُ؟
- فقال سيبويه : في ذلك كله بالرفع دون النصب .
- رد الكسائي عليه: ليس هذا من كلام العرب، فالعرب ترفع ذلك كله وتنصبه، وصدق رأي الكسائي مجموعة من الوافدين على باب الخلافة، فخرج سيبويه منكسرًا من بغداد.

وثأرًا من يحي بن المبارك اليزيدي (ت 202هـ) لأستاذه سيبويه عما جرى في المسألة الزنبورية وقعت بينه وبين الكسائي مناظرة أخرى، سأل فيها اليزيدى الكسائى عن قول الشاعر:

لا يَكونُ العِيرُ مُهرًا لا يَكُونُ المُهرُ مُهرُ

1- ينظر: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، الأشباه والنظائر، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 66/3.

فقال الكسائى يجب أن يكون المهر منصوبا على أنه خبر كان، وقال اليزيدى بل الشعر صواب؛ لأن الكلام قد تم عند قوله: لا يكون الثانية، وهى مؤكدة للأولى[1].

ب. سوق المربد والكناسة:

ساهم سوق المربد بالبصرة، وسوق الكناسة بالكوفة في إقواء لهيب الاختلاف، سوقان يقصدها التجار والشعراء والأدباء والخطباء وأهل اللغة، فيدور بينهم ما يعنّ لهم من نقاش وجدل واستعراض لمعارفهم اللغوية والنحوية[2].

"ومربد البصرة هذا متسع للإبل تربد فيه للبيع. وكان في الأصل سوقا للإبل، حتى إذا كان عهد الأمويين صار سوقا عامة تتخذ فيه المجالس ويخرج إليها الناس كل يوم، كل إلى فريقه وحلقته وشاعره، وتتعدد فيه الحلقات يتوسطها الشعراء والرجاز ويؤمها الأشراف، وسائر الناس يتناشدون ويتفاخرون ويتهاجون ويتشاورون, وقد وجدوا فيه مستجما لأبدانهم وأرواحهم التي نهكتها الفتوحات، وحنت إلى سابق عهدها في عكاظ فجددت منه ما سمح به الدين الجديد. بل غضت النظر فتسامحت أحيانا وأحيت ما أمات الإسلام من حمية جاهلية وإحن وثارات وأثارت عداوات. كان يبعثها الناس من تلقاء أنفسهم، أو بتشجيع خفي من بعض خلفاء الأمويين؛ ليشغلوا الناس بعضهم ببعض عن الخلافة وما يأتي الخلفاء من هنوات"[3].

"لقد كان المربد معرضا لكل قبيلة تعرض فيه شعرها ومفاخرها كما تعرض عروضها. وهو مجتمع العرب ومتحدثهم ومتنزه البصريين، يؤمه منهم من عاف رخاوة المدن. وما زال يعلو شأنه وتستجيب له أسباب الكمال، حتى اشتد ولوع الناس به وارتيادهم له. ويظهر أن الأمر، زاد على ما نعرف للمنازه اليوم من خطر، فقد بنيت فيه

[1]– ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1995، ص56، 57.

[2]– إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، ص31.

[3]– نقلا عن: سعيد الأفغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الفكر، بيروت، القاهرة، ط 3، 1974، ص407 وما بعدها.

الدور الجميلة، وتفاقم أمره حتى صار من الضروري لكل أحد في عصر العباسيين أن يغشى المربد، إن لم يكن لحاجة فلترويح النفس وتمتيع البصر وترويض البدن..." [1].

ولئن كان لعكاظ ذلك الأثر في اللغة العربية فإن للمربد أيضا أثر بعيد، فقد كان يعجّ بأعلام اللغة والأدب والشعر والنحو، معهم محابرهم ودفاترهم يكتبون عن فصحاء الأعراب فيه، وهذه الظاهرة لم تكن في عكاظ قط، فهذا أبو عمرو بن العلاء يسأل الأصمعي: "من أين أقبلت؟ " فيجيبه" : جئت من المربد "فيقول" :هات ما معك"، فيقرأ عليه الأصمعي ما كتب في ألواحه، فإذا ستة أحرف "كلمات" لم يعرفها أبو عمرو، فيخرج يعدو في الدرجة ويقول للأصمعي: "شمّرت في الغريب؛ أي: غلبتني"[2].

ويشبه المربد عكاظ في أمر الشعر وحلقاته، بل يزيد عليه، فلكل شاعر حلقة، ولكل متهاجيين مجلس، ولكل قبيلة نادٍ وشاعر يذود عنها، فكثر محصولهم الأدبي مما أرفد اللغة بمادة كثيرة، عليها أسس النحاة قواعدهم وأصلحوها، وذلك بما كانوا يقصدون له فصحاء الأعراب يسألونهم فيما فيه يختلفون، ويأخذون عنهم مستفيدين ومتعلمين، ولما اشتد الخلاف بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة في النحو وتعصب كل لمذهبه، كان أهم مدد لمدرسة البصرة هو المربد[1].

ومقابل هذه السوق المهمة تجد في العراق سوقا أخرى هي الكناسة بالكوفة فيها تمركزت الأشغال التجارية مع البلاد العربية فكانت موضعا للحمولة، توضع فيها الأحمال وترفع منها[3]. فهي أكبر وأهم سوق في الكوفة، ورغم أنها لم تكن بذات شأن المربد، إلا أنها قد ساهمت في تغذية الخلاف النحوي، فصارت مقصدا للنحاة يتناظرون فيها ويعرضون لآرائهم وخلافاتهم، حتى صارت لأهل الكوفة كالمربد لأهل البصرة.

ج. الأسباب السياسية:

[1]– سعيد الأفغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، ص407 وما بعدها.

[2]– نقلا عن: م ن/ص ن.

[3]– السيد حسين البراقي، تاريخ الكوفة، المكتبة الحيدرية، النجف، العراق، ط3، 1968، ص128، 129.

كان للعامل السياسي دور بارز في ظهور المدارس النحوية، بل إنه العامل الأساس في ظهورها، حيث كانت البصرة عثمانية أموية، وكانت الكوفة علوية عباسية، ونحن نعرف الخلاف بين الدولتين، والذي ورث الكوفيين تجاه البصريين عداء كبيرا، فكانوا يضمرون لهم الكراهية والبغضاء، في زمن قوة دولتهم، يقول أحد الكوفيين[1]:

أفخرتم أن قتلتم أعبدا وهزمتم مرة آل عزل
فإذا فاخرتمونا فاذكروا ما فعلنا بكم يوم الجمل
بين شيخ خاضب عثنونه وفتى أبيض وضاحا رفل
جاءنا يهدج في سابغة فذبحناه ضحى ذبح الحمل
وعفونا فنسيتم عفونا وكفرتم نعمة الله الأجل
وقتلتم بحسين منهم بدلا من قومكم شر بدل

فبعد سقوط الدولة الأموية خلفتها العباسية التي كان مبدأ ظهورها في الكوفة، وهنا انقلب ذل الكوفيين في عهد بني أمية إلى عز يفاخرون به البصريين الذين أفل نجمهم مع قيام دولة بني العباس.

د. الأسباب المذهبية:

يمكن أن تتلخص الأسباب المذهبية في موقعة الجمل، وهي معركة وقعت في البصرة العام (36هـ)[2]، حيث نشأ خلاف بين البصرة والكوفة بعد مقتل عثمان فعرفت البصرة بأنها عثمانية، بعد أن توجهت إليها عائشة ومن معها للمطالبة بالقصاص لعثمان، على ظهر جمل، فسميت ومن معها بأصحاب الجمل، بينما توجه علي إلى الكوفة، وهناك نشبت الحرب بين المدينتين، خلفت حقدا دفينا أثر على الأهالي في كل مناحي الحياة.

[1]– ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للنشر والطباعة والتوزيع والإعلان، ط1، 1997، 31/12.

[2] – ينظر: أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم، في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي (ص)، تحقيق الشيخ محب الدين الخطيب، منشورات مكتبة السنة، القاهرة، ط6، 1412هـ، ص 153.

وسبب أحداث موقعة الجمل رفض علي بن أبي طالب تنفيذ القصاص في قتلة عثمان مع علمه بهم، وذلك لأنهم سيطروا على مقاليد الأمور في المدينة النبوية، وشكلوا فئة قوية ومسلحة كان من الصعب القضاء عليها، لكن بعض الصحابة رفضوا ذلك وعلى رأسهم طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام الذين خرجا إلى مكة، والتقيا عائشة التي كانت عائدة من أداء فريضة الحج، واتفقوا على الخروج إلى البصرة لتنفيذ القصاص في القتلة[1].

وكان في البصرة نفر من دعاة الفتنة، الذين كانوا يترصدون لأصحاب الجمل، فقرر والي البصرة أن يمنعهم من الدخول إليها، فأرسل إليهم حكيم بن جبلة العبدي من أجل ذلك، فقام طلحة ثم الزبير يخطبان في أنصار المعسكرين، فأيدهما أصحاب الجمل، ورفضهما أصحاب الوالي عثمان بن حنيف، ثم قامت عائشة تخطب في المعسكرين، فثبت معها أصحاب الجمل، وانحازت إليها فرقة من أصحاب عثمان بن حنيف، واختلف الفريقان وكثر بينهما اللغط، ثم تراموا بالحجارة، ثم قام حكيم بن جبلة العبدي، بتأجيج الفتنة وشتم عائشة، وأخذ أصحاب الجمل في الدعوة إلى الكف عن القتال. ولما لم يستجب حكيم بن جبلة العبدي وأنصاره لهذه الدعوة قتلوه، واتفقوا مع عثمان بن حنيف على أن تكون دار الإمارة والمسجد الجامع وبيت المال في يد ابن حنيف، وينزل أصحاب الجمل في أي مكان يريدونه من البصر[2].

وبعد وصول علي بن أبي طالب إلى البصرة، تم الصلح بينه وبين طلحة والزبير وعائشة، وقرر الفريقان الكف عن القتال والتشاور في أمر قتلة عثمان بن عفان، وقرر علي بن أبي طالب أن يرحل في اليوم الذي يليه على ألا يرتحل معه أحد من قتلة عثمان، فساء هذا الأمر جماعة الفتنة، فأسرعوا إلى إحباط مساعي الإصلاح، بنشوب القتال[3]، وفي هذا يقول ابن كثير: "... وأشرف القوم على الصلح، كره ذلك من كرهه، ورضيه من رضيه، وأرسلت عائشة إلى علي تعلمه أنها إنما جاءت

[1] – ينظر: أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم، ص 150،

2– ينظر: م ن/ ص 157، 158.

[3]– ينظر: م ن/ ص 153.

للصلح، ففرح هؤلاء وهؤلاء، وقام علي في الناس خطيباً، فذكر الجاهلية وشقاءها وأعمالها، وذكر الإسلام وسعادة أهله بالألفة والجماعة... ثم قال: ألا إني مرتحل غدا فارتحلوا، ولا يرتحل معي أحد أعان على قتل عثمان بشيء من أمور الناس، فلما قال هذا اجتمع من رؤوسهم جماعة ... وليس فيهم صحابي ولله الحمد، فقالوا: ما هذا الرأي؟ ... ثم قال ابن السوداء قبحه الله: يا قوم إن عزكم في خلطة الناس، فإذا التقى الناس فأنشبوا القتال"[1].

يقول ابن كثير عن بدء القتال: "وبات الناس بخير ليلة، وبات قتلة عثمان بشر ليلة، وباتوا يتشاورن، وأجمعوا على أن يثيروا الحرب من الغلس، فنهضوا من قبل طلوع الفجر، وهم قريب من ألفي رجل، فانصرف كل فريق إلى قراباتهم، فهجموا عليهم بالسيوف، فثار كل طائفة إلى قومهم ليمنعوهم، وقام الناس من منامهم إلى السلاح، فقالوا: ما هذا؟ قالوا: طرقنا أهل الكوفة ليلاً، وبيتونا وغدروا بنا، وظنوا أن هذا عن ملأ من أصحاب علي، فبلغ الأمر علياً، فقال: ما للناس؟ فقالوا: بيتنا أهل البصرة، فثار كل فريق إلى سلاحهم، ولبسوا اللّأمة، وركبوا الخيول، ولا يشعر أحد منهم بما وقع الأمر عليه في نفس الأمر، وكان أمر الله قدراً مقدوراً، فنشبت الحرب، وتواقف الفريقان، وقد اجتمع مع علي عشرون ألفاً، والتف على عائشة ومن معها نحو من ثلاثين ألفاً، وقامت الحرب على ساق، وتبارز الفرسان، وجالت الشجعان، فإنا لله وإنا إليه راجعون، والسبئية أصحاب ابن السوداء قبحه الله لا يفترون عن القتل، ومنادي علي ينادي: ألا كفوا ألا كفوا، فلا يسمع أحد"[2].

وهكذا تمت المواجهة بين علي والكوفيين، وبين عائشة والبصريين، وهي مواجهة في ظاهرها بين البصريين والكوفيين، لأن الروايات تؤكد أن عليا قد جاء إلى عائشة فدعا لها قائلا: غفر الله لك، وردت له بالمثل، وأضافت: ما أردتُ إلا الإصلاح، ثم أنزلها دار عبد الله بن خلف، وهي أعظم دار في البصرة على سنية بنت الحارث أم طلحة

[1]– ابن كثير، البداية والنهاية، 450/10، 451.

[2]– م ن/ ص455.

الطلحات، وزارها ورحبت به وبايعته وجلس عندها، فقال رجل: يا أمير المؤمنين إن بالباب رجلين ينالان من عائشة، فأمر القعقاع بن عمرو أن يجلد كل منهما مئة جلدة وأن يجردهما من ثيابهما ففعل، ثم ردها إلى المدينة معززة مكرمة كما أمر الرسول[1].

إلا أن العداء بين أهل البصرة وهم من شيعة عائشة، وبين أهل الكوفة وهم من شيعة علي ظل قائما، فألقى بظلاله على كل مناحي الحياة بما فيها العلمية، فتأثر النحاة بهذا، وأخذ أهل كل إقليم بطريقه المخالف لطريق الإقليم الآخر.

هـ. الأسباب الثقافية والمعرفية:

امتازت البصرة مقارنة بالكوفة باتساع حركة العلم، فقد نشطت حركة الترجمة عن اليونان والفرس عند البصريين، ففي الفترة التي انشغل فيها علماء العربية بتدوينها، وتدوين علومها، كانت الثقافة اليونانية أمرا معروفا لديهم، ذلك أن تاريخ هذه الثقافة يعود إلى ما قبل ذلك بزمن طويل، فبدؤوا التفاعل مع تلك الثقافة في وقت مبكر، واتجهوا لنقلها إلى لغتهم بجهود غير منظمة، إذ يروى عن خالد بن يزيد بن معاوية الذي كان عالما بالكيمياء والطب أنه جمع حوله جماعة من المشتغلين بالعلم، والبارعين في اللغة اليونانية، لكي يترجموا كتبها إلى العربية، وكانت تلك أول معرفة للعرب بالثقافة اليونانية[2].

إلا أن هذا التفاعل لم يتوقف عند حد الترجمات والمطالعات، بل تعداه إلى التأثير، فهناك آثار يونانية، نحوية ومنطقية أسهمت بشكل ملحوظ في بلورة التصوُّرات المبكِّرة للنحاةِ العرب وهم يُشَيِّدون بناءَ النحو العربي، وكان المستشرق الألماني(Mer) أولَ من زعم أن المنطق اليوناني قد أثَّر في النحوِ العربي على مستوى المفاهيم والمصطلحات[3]،

1- ينظر: أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم، ص 161.

2- محمد عيد، أصول النحو العربي، في نظر النحاة و رأي ابن مضاء، و ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب القاهرة، ط4، 1989، ص 18، 19.

3- جيرار تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة الأردني، 1982، ص125.

إضافة إلى أنياس جيدي (Guidi)، وأدالبير مركس (A.Marx) اللذين يعدان من أقدم من زعم بوجود تأثير يوناني في النحو العربي في بدء نشأته[1].

ولن يكون عسيرا أن نتبين صحة هذا الزعم، فبالاطلاع على مدونات النحو العربي تتضح العلاقة بين ما فيها من أصول شكلت أساس القاعدة اللغوية العربية، وبين علم المنطق الذي لم يكن وليد فكر عربي، بل نابع من التأثير اليوناني، فمن الواضح أن النحو العربي لم يصدر عن انفعال عاطفي، بل هو ابتكار علمي، له خصائصه، ومنهجه الرياضي القائم على مجموعة من القواعد، ما جعله علماً له أصوله وقدراته ونظراته المؤسسة على مبادئ المنطق الرياضي، وما يقتضيه من ملاحظة المعطيات والظواهر اللغوية، وإظهار التشابه بينها، ثم صوغ المعلومات من هذه المعطيات، ووضع الفرضيات المستمدة من المعلومات المكتشفة، ثم التأكد من ملاءمة الفرضيات للواقع اللغوي، بإجراء ملحوظات جديدة، فإذا ثبت عدم تناقضها صيغت نظرية لغوية تفسّر ديناميكية اللغة وعملها، ثم عممت لتصير قانونا تفسر بمقتضاه جميع القضايا اللغوية[2].

وهذا حال القاعدة النحوية العربية التي مرت في مسيرة وضعها كما سبق أن بينا بجمع المادة اللغوية، وملاحظتها، وصوغ جملة من المعلومات، استنادا إلى ما توفر من معطيات، ثم وضع الفرضيات التي صُيّرت بعد الاستقراء نظريات لغوية لا يمكن الخروج عنها، فجاء النحو العربي الذي وضع علي يد البصريين على شكل مجموعة من القواعد المعيارية، كثمرة تفكير عقلي عند علمائنا اللغويين[3].

أما الكوفة التي "سكنها جمع كبير من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين"[4]، فازدهر فيها علم القراءات، وقد نشأ أهلها في رحاب الدرس القرآني، فكان

---

[1]– عبد الرحمن حاج صالح، النحو العربي و منطق أرسطو، مجلة كلية الآداب، الجزائر، أوائل السبعينات، ص 68.

[2]– مها خير بك ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، مجلة التراث العربي، ع 102 ، 2006، ص 104.

[3]– م ن/ص ن.

[4]– السيد حسين البراقي، تاريخ الكوفة، ص92.

أغلب علمائها ونحاتها قراء، ما جعلهم يذهبون إلى ضرورة تقديم القرآن الكريم على كل نص، فهو المقطوع بحجيته عندهم، بنوا قواعدهم على أساسه، مستدلين بقراءاته، مستشهدين بنصوصه، ومن ثمة تأثر مذهبهم اللغوي بمنهجهم في الإقراء القائم على الروايةِ، المتقيد بالنقل دون العقل.

ومن هذا المنطلق الفكري المختلف عند نحاة البصرة ذوي المنهج العقلي، ونحاة الكوفة ذوي المنهج النقلي وجدنا البصريين أكثر ميلا للقياس، وأشد حرصا عليه، ووجدنا الكوفيين أكثر اتساعا في الرواية، يحتجون بالقراءات، وبكل ما ثبت عن العرب من كلام. ونظرا لما شرحنا من أسباب للاختلاف الفكري بين البلدين صارت دعائم الاختلاف النحوي بين المدرستين أقوى وأشد، فقوي فتيل التنافس العلمي بينهما وامتد.

4. خلاصة:

تعددت المدارس التي عنيت بدراسة نحو العربية، فتميزت كل واحدة منها بمنهجها وطريقتها في الدرس، وكان تميزها غالبا قائما على ما بينها من اختلاف في القياس والتأويل والتعليل، هذا الخلاف الذي اتقدت شرارته الأولى بما بين الشيخين الأولين لنحو البصرة والكوفة، ثم زاد لهيب الشرارة وانتشر بين مريدي المذهبين لأسباب عديدة أبرزها ما بيناه في متن المحاضرة من اختلاف في الرقعة الجغرافية، واختلاف في الثقافة، فضلا عن الأسباب السياسية والمذهبية.

مصادر المدارس النحوية

1. تمهيد:

بعد نزول القرآن الكريم واتساع الرقعة الجغرافية لبلاد المسلمين، صارت العربية لغة الكثير من بلاد العالم، مما أدى إلى تفشي اللحن وفساد وخوفا على على العربية من اللحن، وعلى القرآن من التحريف سارع علماء العربية إلى وضع قواعد تصون اللسان من الزلل، ولكن اللحن لم يكن الدافع الوحيد لوضع القاعدة النحوية، لهذا سنعرض لأهم الأسباب التي دعت نحاة العربية إلى تأسيس علم النحو. ثم نمر إلى أصول النحو العربي التي ارتكز عليها النحاة في وضع قواعدهم لنصل إلى مصادرهم في الاحتجاج.

2. وضع النحو العربي:

لقد نشأ علم النحو العربي كما سلفت الإشارة في أكثر من موضع إلا اللحن الذي ظهر على الألسنة العربية، وذلك بسبب اختلاط العرب بالأعاجم الذين دخلوا الدين الإسلامي، فاحتاجوا إلى لغته، فبعد أن كان العرب ينطقون على السليقة دون خلل أو زلل اعترى اللسان العربي فساد لغوي في كثير من مستوياته.

وكانت أبرز المناطق التي عرفت هذا الفساد مدينة البصرة التي كانت على تخوم العراق، ما جعلها أكثر مجاورة للعجم، وأكثر عرضة للاختلاط بهم، فنهضت الهمم إلى إيجاد حل يصون لغة العرب من اللحن، ويحفظ الناطقين بها من الزلل، لأنها لغة القرآن، نالت به كرامة وقداسة لا مثيل لها، بل إنها عند أهلها مقدسة حتى قبل نزول القرآن الكريم، وفيما يلي تلخيص لهذه الأسباب في:

- السبب الاجتماعي:

يقول ابن جني في تعريفه للنحو: "هو انتحاء سمت كلام العرب... ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة"[1]. إذا من بين أسباب وضع النحو باعتراف

[1]- ابن جني، الخصائص، 34/01.

علمائها هو السبب الاجتماعي الذي يجعل غير العرب من العرب في فصاحتهم، وسلامة ألسنتهم.

- السبب القومي:

كانت العربية منذ الجاهلية مصدر فخر واعتزاز لدى العرب، يتفاخرون بها في شعرهم، ويتنافسون على قوة لفظها وجزالته، وبمجيء الإسلام صارت هذه اللغة لغة القرآن ولغة الحديث الشريف، فزادها الأمر قوة ومتانة، وزاد أهلاها فخرا واعتزاز، فصار من الطبيعي أن يحافظوا عليها، ويسعوا إلى حفظها، لأنها رمز من رموز قوميتهم.

السبب الديني:

يروى أن عمر رضي الله عنه قد مر بمجموعة من الفتية يتعلمون الرمي، ولما أخفق أحدهم مازحه عمر قائلا : "لقد أخطأت أيها الفتى، فرد الفتى مغتاظا: "إنا نحن قوم متعلمين"، فقال له عمر: "ويحك، والله لخطأك في لسانك أشد علي وقعا من خطئك في نبالك"، ثم بين له موضع الخطأ، وهو متعلمون بدل متعلمين.

يتبين من القصة أن العرب كانت تكره اللحن في الكلام للأسباب التي ذكرنا، فقد قال عبد الملك بن مروان: اللحن في الكلام أقبح من الجذري في الوجه، وقد أوصى بعض العرب بنيه، فقال: ياَ بنيَ أصلحوا ألسنتكم، فإن الرجل تنوبه النائبة، فيتجمل فيها، فيستعير من أخيه دابته، ومن صديقه ثوبه، ولا يجد من يعيره لسانه[1]، ولما صارت العربية لغة الدين صار حريا بأهلها أن يكونوا أكثر تعلقا بسلامة الألسنة، وأكثر خوفا على فصاحتهم.

3. أصول النحو العربي:

يقول ابن الأنباري: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله"[2]، فلما توافرت للنحو أسباب وضعه أقامه علماؤه على أسس منهجية، التزموها وساروا على هديها، وعملوا

[1]- السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 3.

[2]- ابن الأنباري، لمع الادلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971، ص80

بمقتضاها، عرفت تلكم الأسس بأصول النحو العربي، فوضعوا جملة من الأحكام باستقراء نصوص العربية في فترة من الزمان محددة بحوالي منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة للحضر، وأواخر القرن الرابع الهجري بالنسبة للبادية، وهذه النصوص هي القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر الجاهلي والإسلامي والأموي، وبعض الشعر العباسي وكلام العرب الفصحاء الذين سلمت لغتهم في تلك الفترة من تأثير الاختلاط بالأمم الأخرى، وعلى هذه النصوص قاس النحاة، ولاحظوا الظواهر التي تجري عليها النصوص في تراكيبها، وحركات أواخر الكلم منها، وأحوال أبنية الكلم فيها، وقرروا هذه الظواهر على صورة قواعد.

وهذا يعني أن العرب قد جردوا أصولا يقوم عليها وضع القاعدة، وقد ذكر ابن الأنباري هذه الأصول فقال: "أقسام أدلته ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال"[1]، وهذه هي الأدلة الغالبة.

وفيما يلي توضيح مختصر لهذه الأصول، نظرا لحاجتنا إليها، فمصطلحاتها سترافقنا على مدى كثير من المحاضرات.

-**النقل:** هو الكلام الذي ثبتَ قوله عند فصحاء العرب، من قراءات قرآنية وحديث شريف وشعر ونثر، وقد عرفه ابن الأنباري: "الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حد الكثرة"[2].

- **القياس:** "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[3]، وهو معظم أدلّة النّحو والقواعد الكلّية، والتّعويل عليه في أغلب المسائل النّحويّة، قال ابن الأنباري: "اعلم أنّ إنكار القياس في النّحو لا يتحقّق، لأنّ النّحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: النّحو

[1]- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 81.

[2]- م ن/ص ن.

[3]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971، "ص45.

علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة"[1].

– **استصحاب الحال:** هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، لأنه من أضعف الأدلة[2]، وهذا يعني إبقاء الحكم على ما كان عليه؛ فلا يلحقه تغيير إلا إذا قام الدليل على تغييره، مثال ذلك: ما ذهب إليه سيبويه في قوله تعالى﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[3]، إلى أن (لعل) على بابها من الترجي، فيكون المعنى: اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم؛ حيث أبقى سيبويه (لعل) على معناها الأصلي لعدم دليل على غيره.

ثم أُضاف ابن الأنباري إلى الأدلة الثلاثة الأولى دليلا رابعا وهو الإجماع، رغم أن هذا الدليل عند ابن جني هو ثالث أدلة النحو بعد النقل والقياس.

– **الإجماع:** وهو أن يجمع أهل العربية وعلى رأسهم علماء البصرة والكوفة على أنّ علّة هذا الحكم كذا، شرط أن لا يخل إجماعهم بسماع أو قياس، كإجماعهم على علّة تقدير الحركات، وهي التعذّر في المقصور، والاستثقال في المنقوص: ومناسبة الحركة في المتصل بياء النسبة.

4. مصادر الاحتجاج:

أ. الاحتجاج بالقراءات القرآنية:

نزل القرآن الكريم على سبعة أحرف، توسعة على الناس ورحمة، مما أتاح لمن لم يستطع أن يقرأه على حرف، أن يقرأه على حرف يستطيعه، وشروط القراءة الصحيحة ثلاثة، هي صحة السند، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة اللغة العربية، والقراء يُجمعون على أن القراءة إذا تَوافَرَ فيها الضابطان الأوّلان: صحة النقل، وموافقة رسم المصحف، فهي القراءة المقبولة التي لا يردها فشوُّ لغةٍ، ولا قياسُ عربية.

---

[1]– ابن الأنباريّ ، لمع الأدلّة، ص95.

[2]– ينظر: الإغراب في جدل الإعراب، ص63، وينظر: لمع الأدلّة، ص141.

[3]– طه/ 43، 44.

وعليه اتفق القراءُ، وعلماءُ العربية على أن القراءة ليس فيها مجالٌ للقياس إذا ما صح نقلُها، ووافقت رسمَ المصحف، وهو مذهب ابن جني، الذي يرى صحة الاستشهاد بالقراءة الشاذة، فجمع في محتسبه شواذ القراءات ووجهها واحتج لها، ولعله الرأي الأصوب؛ لأن هذا الاختلاف إنما سببه اختلاف اللهجات العربية.

ثم إن القراءات مروية عن الصحابة، وقراء التابعين، وهم جميعا ممن يحتج بكلامهم العادي، بله قراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقتهم، كما سمعوها من رسول الله، فإذا كان النحاة يحتجون بكلام من لم تفسد سلائقهم من تابعي التابعين، فإنه حري بهم أن يحتجوا بقراءة أعيان التابعين والصحابة[1].

وقد وافق ابن خالويه (ت370هـ) هذا الرأي، حيث قال: "قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"[2].

رغم هذا الإجماع على أن اللهجة العربية التي وردت في القرآن هي لهجة فصيحة، موثوق بفصاحتها، ومن التعسف الشديد أن تهمل، ولا تكون ضمن ما يحتج به من كلام العرب. إلا أن بعض النحاة قد وقفوا من القراءات المتعددة موقف الرفض، فلم يقبلوها في الاستشهاد النحوي، وتراهم في استشهاداتهم يصفونها بالقبح والرداءة ، والوهم، والشذوذ، أما إذا كانت القراءةُ مطردة مع قياسهم النحوي احتجوا بها، وجعلوها الشاهد الأعلى فصاحةً، سواء أكانت صحيحةً أم شاذةً، وهذا الموقف كان في الأغلب الأعم موقف البصريين الذين خالفوا بهذا الشأن شيخهم سيبويه، فقد عرف عنه احتجاجه بالقراءات متواترها وشاذها، وإذا ما خالفت القراءةُ قياسه النحوي، فإنه لا يتعرض لها بالتخطئة، أو النكران، لأنه يعتبرها (سنة لا تخالف).

مقابل هذا الموقف المتشدد من القراءات يقابلنا موقف الكوفيين المتوسع والمنفتح عليها، فقد توسع الكسائي والفراء في الرواية، والقياس مما جعلهما ينفذان إلى تأسيس مدرسة الكوفة، بمنهجهما المخالف.

---

[1]– سعيد الأفغاني، في أصول النحو ، ص 28، 29.

[2]– السيوطي، المزهر، في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار إحياء الكتب العربي ، 213/1.

يتضح مما سبق ورغم العناية الفائقة للمسلمين بالقرآن الكريم، حيث سارعوا لوضع قواعد العربية خوفا من أن يمسه التحريف، أن بعض النحاة قد وقفوا من قراءاته المتعددة موقف الرفض، فلم يقبلوها في الاستشهاد النحوي.

ب. الاحتجاج بالحديث النبوي:

لم تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي، ولا أروع تأثيرا، ولا أصح لفظا، ولا أقوم معنى، وعلى الرغم من إجماع اللغويين والنحاة عامة على أن النبي (ص) أفصح العرب قاطبة، وأن الحديث لا يتقدمه شيء في باب الاحتجاج، إذا ثبت لهم أنه لفظ النبي نفسه، فإنهم انقسموا في شأن الاحتجاج به فريقين: فريق غلب على ظنه أن هذه الأحاديث مروية بلفظه عليه الصلاة والسلام، فأجاز الاحتجاج بها، بل هي في رأي هؤلاء حجة لا يتقدمها في باب الاحتجاج شيء[1]، وأبرزهم ابن مالك وابن هشام الأنصاري، وكثير من الكوفيين.

وفريق غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا باللفظ، إذ شككوا في روايتها[2]، واحتجوا على من استشهد بها من النحاة[3]، ودليلهم على ذلك ما رواه أبو حيان الأندلسي(ت 745) في قوله: "إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ص، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، و إنما كان ذلك لأمرين:

– أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه (ص)، فتنقل بألفاظ مختلفة، كحديث: (زوجتكها بما معك من القرآن)، وفي رواية أخرى (ملكتكها بما معك من القرآن)، وفي الثالثة (خذها بما معك من القرآن)، وفي الرابعة (أمكناكها بما معك من القرآن)...، فنعلم يقينا أنه (ص) لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظا آخر مرادفا لهذه الألفاظ، فأتت الرواة بالمرادف، ولم

[1]– سعيد الأفغاني، في أصول النحو ، ص46، 47.

[2]– م ن/ ص ن.

[3]– م ن/ ص ن.

تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جدا، ولا سيما في الأحاديث الطوال...

– الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، و لا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، و هم لا يعلمون ذلك..."[1].

وقد توسطت جماعة من النحاة الفريقين بأن رأت أن الحديث صالح للاحتجاج إذا صحت روايته، وثبت لفظه عن النبي (ص)، ويمثل هذا الرأي السيوطي من المدرسة المصرية.

ج. الاحتجاج بكلام العرب:

– الشعر:

كان الشعر هو المصدر الأول وفرة وغزارة، و كان الأوفر حظاً عند أغلب النحاة، إن لم يكن جلهم، يليه القرآن الكريم، بل إنهم قلما التفتوا إلى النثر، حيث اقتصروا على بعض الأقوال السائرة التي جرى قسم منها مجرى الأمثال، وهي مما يسهل حفظه، ولعلّ سبب اهتمامهم بالشعر وإقبالهم عليه أكثر من القرآن يعود إلى اطمئنانهم إلى بقاء القرآن الكريم محفوظاً بين الصدور والسطور، وأكثر من الحديث؛ لأن وفرة الأشعار، والإقبال على الشواهد القرآنية، شغلهم عنه[2]، فضلا عن شيوع حفظه وروايته، وحضوره الدائم في الذاكرة؛ لأن إيقاعاته تساعد على ذلك، مما جعل النحاة يأنسون إليه، وينظرون إليه على أنه يمثل لغة العرب.

لكن ذلك لا يعني أن النحاة قد احتجوا به دون شرط أو قيد، بل كانوا ينظرون إليه بدقة وحذر، فلا يعتمدون إلا على ما ثبت عندهم صحة نسبته إلى قائله، وفصاحته،

[1]– السيوطي، الاقتراح، مطبعة دائرة المعارف، بحيدر آباد، 1310هـ، ص 19 و ما بعدها، نقلا عن: سعيد الأفغاني، في أصول النحو ، ص 47، 48.

[2]– محمود نجيب، الاحتجاج بالقراءات في شروح ألفية ابن مالك، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع 81،82، تشرين الثاني، 2001، ص 187.

وصدق راويه، والوثوق فيه، وخلوه من الضرورات، لذلك اشتدت عنايتهم بالرواية وأنواعها وطرقها، وبصفات الراوي، وما يجب أن يكون عليه من الأمانة والصدق، ونحوها[1]، فاعتمدوا في تقرير أحكام اللفظ على الشعراء الجاهليين، كامرىء القيس (80ق.هـ) وزهير (ت13ق.هـ) والأعشى (ت7هـ)، والمخضرمين كلبيد (ت41هـ) وحسان (ت60هـ)، والإسلاميين كالفرزدق (ت116هـ) وذي الرمة (ت117هـ)، والمحدثين وأولهم بشار بن برد (167هـ)، ورفضوا الاحتجاج بشعرٍ أو نثر لا يُعْرف قائله، خوفا من أن يكون لمولد، أو من لا يوثق بفصاحته[2].

وعلى اختلاف في صحة الاستشهاد بشعر المولدين أو من يسمون بالمحدثين، فقد ذهب بعض علماء العربية إلى صحة ذلك إن كانوا ممن يوثق بهم، كالزمخشري الذي استشهد ببيتٍ لأبي تمام، وقال: وهو وإن كان مُحْدَثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأَجْعَلُ ما يقولهُ بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيتُ الحماسة، فيقتنعون بذلك؛ لوثوقهم بروايته وإتقانه[3].

- النثر:

يعد كلام العرب شعره ونثره مصدرا من مصادر الاحتجاج في اللغة، بعد كتاب الله تعالى، وحديث الرسول (ص)، والمراد بكلام العرب المستشهد به كلامُ القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها في الجاهلية والإسلام إلى أن فسدت الألسنةُ بالاختلاط مع الأعاجم، وتفشي اللحن.

ولم تكن القبائل كلها في درجة واحدة من القيمة في الفصاحة، فتفاوتت درجاتها في الاحتجاج، بتفاوت قربها أو بعدها عن الأمم المجاورة، فكانت القبائل التي قطنت قلب

[1]- الأنباري، لمع الأدلة، ص85.

[2]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص19.

[3]- الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق محمد مرسي عامر، دار المصحف القاهرة، ط2، 1977، 43/1.

الجزيرة العربية، أوفر حظا في الاستشهاد بكلامها من تلك التي سكنت السواحل، أو في جوار الأعاجم[1].

ولا شك أن أفصح العرب قبيلة قريش، ولهذا نزل القرآن الكريم بلغتها، فقد كانت "أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق بها، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانةً عما في النفس"[2].

وقد أجمع علماء العربية أنها كانت الأفصح لسانا، والأصفى لغة، "وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب واصطفاهم، واختار منهم نبيَّ الرحمة محمداً صلى الله تعالى و سلم، فجعل قريشاً قُطَّانَ حَرَمِه، وجيران بيته الحرام، ووُلاتَهُ. فكانت وفود العرب من حُجَّاجها وغيرهم يفِدون إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش في أمورهم، وكانت قريش تعلَّمهم مناسِكَهم، وتحكم بينهم... وكانت قريش مع فصاحتها، وحسن لغاتها، ورِقَّةِ ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب، تخيَّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائِزِهِمْ* وسَلاَئِقِهِمْ التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب. ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عَنْعَنَةَ تميم، ولا عَجْرَفِيَّةَ قيس، ولا كَشْكَشَةَ أسد، ولا كَسْكَسَةَ ربيعة، ولا الكَسْرَ الذي تسمعه من أسد وقيس، مثل: تِعْلَمُون ونِعْلَم، ومثل: شِعير وبِعير؟"[3].

وقال السيوطي: "والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذَيْل، وبعض كنانة، وبعض الطائِيِّينَ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[4].

---

[1]– الزمخشري، تفسير الكشاف، ص 21.

[2]– السيوطي، المزهر، 212/1، و ينظر: السيوطي، الاقتراح، مطبعة دائرة المعارف، بحيدر آباد، 1310هـ ص 22.

* نحائز: جمع نحيزة؛ الطبيعة، يقال هو كريم النحيزة.

[3]– أحمد بن فارس، الصاحبي، ص 55، 56.

[4]– السيوطي، المزهر، 211/1.

فقد اعتمد النحاة في تقعيد القواعد، وتثبيتها على لغات هذه القبائل، وكانت لغة قريش هي المعتمد الأساس، قال الفارابي: "... وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَرِيٍّ قط، ولا عن سُكَّان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائِرَ الأمم الذين حولهم؛ فإنه لم يُؤْخَذْ لا من لَخْمٍ، ولا من جُذَام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقِبْط، ولا من قضاعة، ولا من غسَّان، ولا من إياد؛ لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بالعبرانية، ولا من النَّمِرِ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لمجاورتهم للنَّبَطِ والفرس، ولا من أزْدِ عمان، لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً، لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وسكان الطائف، لمخالطتهم تُجَّار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم"[1].

لا شك أن هذا الموقف المتشدد في الاحتجاج، والذي أهدر كثيرا مما يتكلم به العرب، ولم يقبل كلام من اختلط منهم بالحواضر، هو موقف البصريين الذين اشتهروا بالتمحل في وضع القواعد، حيث يروى أن رجلا قال لأبي عمر بن العلاء: "أخبرني عما وضعت مما سميت عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[2].

5. الخلاصة:

عندما أدرك علماء العربية حاجتهم إلى وضع قواعد تحفظ نطقها من اللحن، وضعوا أصولا يستندون إليها في جمع المادة اللغوية التي استنبطوا منها أقيستهم، فنظروا في كل ما اعتبروه عربية فصيحة من قراءات قرآنية، وحديث شريف، وشعر ونثر كالخطبة والرسالة وغيرها، فكانت هذه النصوص مادتهم الأولى، يروونها، وعليها يقيسون،

[1]– السيوطي، المزهر، 212/1.

[2]– أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998، 259/2.

رغم اختلافهم طبعا في الرواية والقياس، مما أدى فيما بعد إلى اختلافهم في كثير من المسائل النحوية.

مناهج المدارس النحوية العربية القديمة: الاختلاف، التخريج

1. تمهيد:

عرفت الأقطار العربية على اختلافها، من مشرقها وحتى مغربها ازدهارا واسعا للدرس النحوي، واهتماما بالغا به، نظرا لارتباطه بالنص القرآني، فالنحو وسيلة المسلم لتلاوة القرآن تلاوة صحيحة وفهمه فهما سليما، ونظرا لهذه الأهمية ظهر في مختلف الأقطار نحاة يتدارسون النحو، وينظرون في مسائله، وفق مذهبهم الخاص، فتعددت مدارس النحو، واختلفت مناهجها، حتى بلغ بها الاختلاف أحيانا إلى استعمال مصطلحات نحوية خاصة، مثلما حدث في البصرة والكوفة، وسنعرض في هذه المحاضرة للخلاف النحوي الذي عرفته المدرستان المذكورتان على اعتبار أن روادهما الأوائل: سيبويه والكسائي، ومن بعدهما المبرد وثعلب هم شيوخُ كثيرٍ من النحاة، بل إنهم الملهمون لباقي أعلام النحو في سائر بلاد العرب.

2. منهج البصريين والكوفيين في الاختلاف:

عرف النحو العربي انقسام علمائه، فاشتهرت فيه مدرستا البصرة والكوفة اللتان اجتهدتا كل الاجتهاد للإقناع بحججهما وآرائهما، أما المدرسة البصرية فهي التي وضعت أصول النحو وقواعده، وكل مدرسة سواها فإنما هي فرع لها، وثمرة تالية من ثمارها، ويعد الخليل بن أحمد الفراهيدي هو المؤسس الحقيقي لها ولعلم النحو العربي بمعناه الدقيق، ثم تلاه سيبويه فالأخفش الأوسط (ت 215هـ) الذي أقرأ النحو لتلاميذ من البصرة والكوفة، ثم جاء بعده المازني، فتلميذه المبرِّد وهو آخر أئمة المدرسة البصرية النابهين، في حين بدأ نشاط مدرسة الكوفة متأخرا عند الكسائي (ت 189هـ) الذي استطاع هو وتلميذه الفراء أن يستحدثا في الكوفة مدرسة نحوية تستقل بطوابع خاصة من حيث الاتساع في الرواية، وبسط القياس وقبضه، ووضع بعض المصطلحات الجديدة...[1].

[1]– شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف القاهرة، ص 20 و ما بعدها.

ومن هنا أوجدت المدرسة الكوفية لنفسها مكانة في الدرس العربي، خاصة وأنَّ كثيراً من المحدثين النحويين قد أشادوا باجتهادات الكوفيين، واعتبروها موافقة للمنهج الوصفي الحديث في دراسة اللغة، ومن هؤلاء مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة) وعبد الفتاح الحموز في كتابه (الكوفيون في النحو والصرف) وأحمد أمين في كتابه (ضحى الإسلام) ...

ولا شك أن الخلاف بين نحاة المدرستين، راجع إلى عدّة عوامل فصلنا الحديث فيها سابقا، فكان منها ما هو نزعة فردية تكلل جهدا علميا، ورغبة في وضع الأمور في نصابها كما يعتقد النحوي، ومنها ما هو عصبية لمذهب ما، ومنها ما هو بتأثير عقدي أو سياسي أحيانا، ومنها إمعان بعض النحاة في الصناعة النحوية، مما أدى بهم إلى رد نصوصٍ وتأويلِ أخرى، والدخولِ في تقديرات لم يقبلها آخرون.

لقد انبنى الخلاف النحوي على اختلاف منهجي المدرستين في النظر إلى النصوص، حيث تميز البصريون بالمنهج العقلي التعليمي، فوضعوا قواعد يحتكمون إليها، و لم يدخروا جهدا في تطويع ما خرج عن أحكامهم لمنطق القاعدة متكلفين في هذا السبيل مختلف وسائل التأويل، فعرفوا بالتشدد في الاحتجاج، مما أدى بهم إلى إهدار كثير مما يتكلم به العرب، كما سبقت الإشارة، فلم يثبتوا في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من فصحاء العرب الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر، أما الكوفيون ونظرا لتميزهم بالاتجاه الظاهري والمنهج العلمي، فإنهم يحتكمون إلى السماع، الذي يقبل المروي دون أن يتأوله، ولا يقول بشذوذه، فعرفوا بالتوسع في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب، بدويّهم وحضريّهم[1].

ولما اختلف منهج المدرستين اختلفت آراؤهما في عديد المسائل، من ذلك مثلا موقفهم من وزن (سيِّدٍ)، و(ميِّتٍ)، و(هيِّنٍ)، حيث ذهب الكوفيون إلى أن وزن الألفاظ الثلاث إنما هو (فَعِيلٍ)، نحو: سويد، وميت، وهوين؛ لأن له نظيرا في كلام العرب،

[1]– كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص116، و ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، ص 159، وينظر: السيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ص57 .

وذهب البصريون إلى أن وزنه (فَيْعَل)؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن[1].

ونحن إذ نمثل في هذا السياق بمسألة صرفية لا بد أن نشير إلى الارتباط الوثيق بين علمي الصرف والنحو، فقد كان الصرف في مراحله الأولى مندمجاً مع النحو، وقد ظهر ذلك جلياً في كتاب سيبويه، وكثيرين ممن جاء بعده، فعرفوا النحو بأنه (علم تعرف به أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً)، وهو تعريف يضم بين جنباته كلا من النحو والصرف، كما عرفه ابن السراج بقوله: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب علم أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فَعَلَ مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام، وباع"[2]، فقد أدرج في تعريفه للنحو مسألة من مسائل الإعلال، وهذا دليل على ارتباط الصرف بالنحو[3].

3. الاختلاف في الرواية:

تميز البصريون –كما عرفنا في المحاضرة السابقة– بموقف متشدد في الاحتجاج، أهدر كثيرا مما يتكلم به العرب، ولم يقبل كلام من اختلط منهم بالحواضر، حملا على الأكثر، واعتبار ما تركوه لغات[4].

وخلافا للمذهب البصري هذا، روى الكوفيون عن جميع العرب من سكان البوادي والحواضر، لأن لغات العرب كلها جديرة بالاعتبار برأيهم، ولا يصح رد إحداها بالأخرى،

---

[1]– الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، 1997، 556/2

[2]– ابن السراج، الأصول في النحو، 35/1.

[3]– حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، دار القلم، دمشق، ط1، 1989، ص29.

[4]– أحمد أمين، ضحى الإسلام، 259/2.

فقد أخذوا بكلام القبائل التي اعتمد عليها البصريون، وزادوا لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها، كأعراب الحطمية الذين غلَّط البصريون لغتهم ولَحَّنُوها، وقبحوا لأجلها كلام الكسائي، وأعابوه، واتهموه بأنه أفسد النحو؛ لأنه أخذ عن الحطمية الفساد[1].

قال اليزيدي[2]:

كُنا نقِيسُ النَحوَ فيمَا مَضَى عَلى لِسانِ العَربِ الأوَّلِ
فَجاءَ أقوامٌ يَقيسونَـــــــــهُ عَلى لُغةِ أَشياخِ قُطْرَبُّلِ
فكلُّهم يَعملُ فِي نقضِ مَــا بِهِ نِصابُ الحَقِّ لاَ يَأتَلِي
إنَّ الكِسائي وَأصحَابَـــــــهُ يَرقَونَ فِي النَّحوِ إِلَى أَسفَلِ

4. الاختلاف في التخريج:

نظر نحاة كل مدرسة في النصوص التي يرفضونها، ويحتج بها نحاة المدرسة الأخرى، ولجأوا إلى تأويلها، وصرفوها إلى ما يجعلها ملائمة لأصولهم، بما يدحض استشهاد الطرف الآخر بها[3]. فهؤلاء نحاة الكوفة يقولون إن ناصب المضارع بعد لام التعليل هو لام (كي)، من غير تقدير (أن)، نحو (جئتك لتكرمني)، ويقول البصريون إن الناصب هو (أن) مقدرة بعدها، والتقدير (جئتك لأن تكرمني). "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها هي الناصبة؛ لأنها قامت مقام (كي)، ولهذا تشتمل على معناها، وكذلك أن (كي) تنصب الفعل، فكذلك ما قام مقامه، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الناصب للفعل (أن) المقدرة دون اللام، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير (أن)[4].

---

[1]– أحمد أمين، ضحى الإسلام، 2 306.

[2]– السيوطي، بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979، 163/2، 164.

[3]– كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص 116، 117.

[4]– الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 575/2، 576.

ومثال هذا الاختلاف أيضا قولهم في الفصل بين المضاف والمضاف إليه، حيث ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك بغير الظرف وحرف الخفض في ضرورة الشعر، وخالفهم البصريون بأن قالوا إن ذلك لا يجوز إلا بالظرف وحرف الجر[1].

وكان بعد ذلك على كل مدرسة أن تسعى لتغليب رأيها، ونصرة وجهة نظرها، فاحتج الكوفيون بأن العرب قد استعملت هذا كثيرا في أشعارها، كقول الشاعر[2]:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزادَه

والتقدير عندهم: زَجَّ أَبِي مَزادَةَ القَلُوصَ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(القلوص) وهو مفعول به، وليس بظرف ولا حرف خفض، والحقيقة أن هذا البيت مما لا يعرف قائله، وهو ما جعل البصريين يعتبرونها حجة واهية؛ لأن ذلك لو كان صوابا لورد عند فصحاء العرب.

وفي مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه، ذهب الكوفيون إلى أن: عليك، ودونك، وعندك، في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو: زيدا عليك، وعمرا عندك، وبكرا دونك، مستدلين بقوله تعالى: ﴿كِتابَ اللهِ عَليكُم﴾[3]، والتقدير: عليكم كتابَ اللهِ، أي ألزموا كتاب الله، فنصب (كتاب) باسم الفعل (عليكم)، ما دل على جواز تقديمه، في حين ذهب البصريون إلى أن ذلك غير جائز؛ لأن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل، وهذا ما يمنع أن تتصرف تصرفه، فلا يجوز تقديم معمولاتها عليها؛ لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول، وجوابهم عن احتجاج الكوفيين بالآية السابقة أنْ ليس لهم فيه حجة؛ لأن (كتابَ الله) ليس منصوبا بعليكم، و إنما هو منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه: فعلٌ مقدر، والتقدير فيه: كتب كتاباً اللهُ عليكم[4].

---

[1]– الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 2/ص427.

[2]– م ن/427.

[3]– النساء/24.

[4]– الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 228/1 وما بعدها.

كما اختلف الفريقان في تخريج (حَصِرَت صُدُورُهُم) من قوله تعالى: ﴿ إلاَّ الذِين يَصِلُون إلى قومٍ بَيْنكُم وَبَيْنَهُمْ أَوْ جَاءُوكُم حَصِرَت صُدُورُهُم أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾[1]، وذلك في الاستشهاد لوقوع الفعل الماضي حالا، حيث ذهب الكوفيون إلى أن ذلك جائز، محتجين بقراءة من قرأ: (حصرةً صدورهم)، ونفى عنهم البصريون هذه الحجة، وذلك من أربعة أوجه:

– الوجه الأول: أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية.

– الوجه الثاني: أن تكون صفة لقوم مقدر، ويكون التقدير فيه: أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع.

– الوجه الثالث: أن يكون خبرا بعد خبر، كأنه قال: أو جاءوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم.

– الوجه الرابع: أن يكون محمولا على الدعاء، بمعنى: ضيق الله صدورهم، كما يقال: جاءني فلان وسَّع الله رزقه، وأحسن إليَّ غفر الله له، وسرق قطع الله يده، فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي، ومعناه الدعاء، وهو معنى قوله تعالى (حصرت صدورهم) [2].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في اختيار العامل من المتنازعين، فرأى البصريون أن إعمال الثاني أولى من إعمال الأول بدليل النقل والقياس، أما النقل فقد جاء كثيرا، منه قوله تعالى: ﴿هَاؤُم اقْرؤا كِتابيَّه﴾[3]، فأعمل الثاني، وهو (اقرؤا)، ولو أعمل الثاني لقال (اقرؤه)، والقياس هو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نقضُ معنىً، فكان إعماله أولى[4].

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى بدليلين[5]:

---

[1]– النساء/90.

[2]– الأنبا ري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 252/1 و ما بعدها.

[3]– الحاقة/ 19.

[4]– الأنباري، الإنصاف، 1/ 87 و ما بعدها.

[5]– م ن/ ص 83 و ما بعدها.

–أنه الأسبق وهو الأولى بالعمل، وأن إعمال الثاني يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، وهذا طريق القياس.

– وطريق النقل، وقد جاء ذلك عنهم كثيرا، قال امرؤ القيس: (كفاني ولم أطلب، قليل من المال)، فأعمل الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب (قليلا).

يلاحظ من هذا الاختلاف أن كل فريق كان يسعى قدر جهده التعليل لرأيه، انتصارا لمذهبه المخالف للمذهب الآخر، نظرا لاختلاف المصادر، ومن ثم اختلاف القواعد، وهذا ابن خلدون يقول: "طال الكلام في هذه الصناعة، وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة، وكثرت الأدلة والحجاج بينهم، وكثر الخلاف في إعراب كثير من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد"[1].

إلا أن هذا الكلام لا يجب أن يثنينا عن الإشارة إلى ما قد يقع من اختلاف بين نحاة المدرسة الواحدة أحيانا، فقد ذهب بعض أئمة النحو في البصرة كالأخفش وأبي علي الفارسي مثلا، مذهب جمهور الكوفيين، في تأويل البيت الآتي:

غلبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً وكفى قريشَ المعضلاتِ وَسَادَهَا

إلى أن (قريش) لم يصرف؛ لأنه حمله على معنى القبيلة، و الدليل على ذلك قوله في البيت (وسادها)، و لأنه جعله اسما للقبيلة كان منعه من الصرف جاريا على القاعدة المطردة لوجود سببين مانعين من ذلك؛ هما العلمية والتأنيث[2].

5. الاختلاف في التعليل:

أدت اختلافات النحاة الأوائل في التأويل إلى اختلافهم في التعليل، من أمثلة ذلك قول الأنباري في جواز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى: فـ " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله و كلام العرب كثيرا... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز؛ لأن

[1]– نقلا عن: السيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل و صلتها باللغة، ص56

[2]– الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 506/2.

الإضافة إنما يراد بها التعريف و التخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف، إذ يستحيل أن يصير شيئا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه، فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقا"[1].

وقوله في علة إعراب الفعل المضارع: "أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها، فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة، وذهب البصريون إلى أنها أعربت لثلاثة أوجه؛ أحدها: أن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص...، والوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء، تقول: إن زيدا ليقوم، كما تقول: إن زيدا لقائم، فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دل على مشابهة بينهما، ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل الماضي، ولا على فعل الأمر... والوجه الثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك (يضرب) على وزن (ضارب) في حركته وسكونه، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معربا كما أن الاسم معرب"[2].

6. الاختلاف في المصطلح:

كان نتيجة الخلاف النحوي أن سعت كل مدرسة لوضع مصطلحات جديدة، خاصة المدرسة الكوفية التي حاول أقطابها (الكسائي، والفراء، وثعلب) أن يجدوا لأنفسهم ساحة في الوسط النحوي أمام البصريين ونفوذهم المسيطر، آخذين بقول (خالف تعرف) لإثبات الذات. وقد أشار شوقي ضيف إلى المصطلح النحوي عند المدرستين[3]، حيث ذكر جوانب الاختلاف بينهما، واختصار ذلك في الجدول التالي:

---

[1]– الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين و الكوفيين، 436/2، و ما بعدها.

[2]– م ن/ ص549، 550

[3]– شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص165 وما بعدها.

المصطلح البصري	المصطلح الكوفي	المصطلح البصري	المصطلح الكوفي
الضمير	الكناية	التوكيد	التشديد
النعت	الصفة	الحال	القطع
التمييز	التفسير	الأسماء الستة	الأسماء المضافة
حروف النفي	حروف الجحد	ضمير الفصل	ضمير العماد
لا النافية للجنس	لا التبرئة	ضمير الشأن	الضمير المجهول
الفعل المبني للمجهول	الفعل الذي لم يسم فاعله	الأدوات	حروف المعاني

ومهما يكن من أمر الخلاف فإنه كان–لا شك– سببا مهما في الإكثار من التأويل، لاختلاف منهجي المدرستين في النظر إلى النصوص، فلما تميز البصريون بالمنهج العقلي التعليمي، وعرفوا بالتشدد في الاحتجاج، مهدرين كثيرا مما يتكلم به العرب، عرف الكوفيون بالاتجاه الظاهري والمنهج العلمي، فاحتكموا إلى السماع، بشكل واضح، وجلي.

7. خلاصة:

لقد أخذ الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين شكلا أكثر تعقيدا وتخيلا مما يعتقد، حيث سيطرت عليه أصول النحويين، فاجتهدت كل مدرسة للإقناع بحججها وآرائها، فكثر التمحل والإغراق في التأويل والتعليل؛ واتسعت بذلك هوة الخلاف متجلية في الطابع الخاص الذي ميز الكوفة عن البصرة من حيث التشدد والاتساع في الرواية وقبول القراءات وردها، وبسط القياس وقبضه، واستعمال مصطلحات خاصة بكل فريق.

المدارس النحوية في المشرق والمغرب العربيين

1- تمهيد:

عرف النشاط النحوي في تاريخ العربية انتقالا متعددا لأقاليمه وأقطاره، فبينما ظهر في العراق أولا، حيث ازدهر وتطور في البصرة والكوفة ثم بغداد، ظهر بعد ردح من الزمن في بلاد الأندلس والمغرب، ولما آل حال البلدين إلى الضعف والهوان ظهر النحو مرة أخرى في مصر والشام، ورغم اختلاف أقطاره، واختلاف أعلامه، واختلاف منهجهم إلا أن الذي يجمعهم في الحقيقة أكثر مما يفرقهم، لأن النظر في المسائل النحوية الخلافية يبين أن المسائل التي اتفقت فيها مدرستا البصرة والكوفة -وهما أكثر إقليمين اشتعل لهيب الخلاف بينهما- لا تساوي شيئا أمام ما اختلفتا فيه. بل إن نحاة المدرستين لم يختلفوا في أصول هذا العلم أبدا، ولم ينطلقوا من أفكار متعارضة، وكل الذي حدث أنهم اختلفوا في مسائل فرعية تتصل بالتعليل والتأويل، وهو اختلاف لم نعدمه حتى بين بصري وبصري، أو بين كوفي وكوفي[1]، ولما كان هذا الاختلاف بين نحاة العربية متفشيا ومتجذرا، مقابل اتفاق تام على الأصول النحوية سعينا من خلال هذه المحاضرة أن نعرف دور الخلاف النحوي في التأسيس لمدارس نحوية مختلفة، بدءا بعرض آراء أولئك الذين نفوا أساسا وجودها.

2. هل لنا مدارس نحوية:

بعد توضيح مصطلح المدارس النحوية، وتفصيل القول فيما بين نحاة الإقليمين النحويين الرائدين من خلاف أصبح من الضروري أن نتساءل (هل لنا بالفعل مدارس نحوية؟)، وهو سؤال طرحه الدكتور إبراهيم السامرائي في عنوان مقاله (ألنا مدارس نحوية؟) نشره في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، هذا المقال الذي تعرض بعده إلى

[1]- إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص 12، 13.

التعريض، بل إلى السباب كما يقول في كتابه (المدارس النحوية أسطورة وواقع) الذي ألفه وقفا على هذه المسألة من الخلاف النحوي القديم.

فالسامرائي يرى أن المعاصرين قد غالوا في إطلاق مصطلح المدرسة في الكلام على الاختلاف بين البصريين والكوفيين[1]، لأن هذا الاختلاف لا يخوّل لنا استعمال مصطلح المدارس النحوية[2]. فهو مجرد اختلاف في الفروع لا في الأصول.

وهو الرأي الذي ذهب إليه أكثر من واحد، فقد عرضت خديجة الحديثي في كتابها (المدارس النحوية) تحت سؤال (هل هناك مدارس نحوية) لمجموعة من آراء الباحثين الذين أنكروا جواز تسمية الاختلاف النحوي بين البصرة والكوفة بالمدرسة، ومن أمثال هؤلاء جوتولد فايل، وعلي أبو المكارم، مقابل رأي مهدي المخزومي الذي يقول بوجود مدرسة بصرية وأخرى كوفية، وينفي المدرسة البغدادية إذ هي بالنسبة له افتعال لمذهب ثالث لا وجود له، ورأي أحمد مكي الأنصاري الذي يدافع عن وجود ثلاث مدارس نحوية[3].

وفي نهاية عرضها للآراء التي تجيب عن السؤال (هل هناك مدارس نحوية)، تقول خديجة الحديثي: "كل هذا الاختلاف لا نرى مبررا له... لا فرق ظاهرا بين أن نسمي هذه المجموعات مدارس أو مذاهب أو مجموعات أو نزعات"[4].

ويواصل غيرها البحثَ في مسألة السؤال الكبير والمهم: هل لنا فعلا مدارس نحوية، فيعرض (عبد الأمير محمد أمين الورد) في كتابه (المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير) لآراء الباحثين والدارسين ومواقفهم تجاه استعمال مصطلح المدرسة لمختلف المذاهب التي ظهرت في النحو العربي، ويعرض إضافة إلى ذلك إلى ما يميز بعض هذه المذاهب، حتى يصل إلى النتيجة غير اليسيرة كما يسميها، "وهي أنه

[1]– إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص 7.

[2]– م ن/ص ن.

[3]– خديجة الحديثي، المدارس النحوية، مكتبة اللغة العربية، بغداد، ط3، 2001، ص 14 وما بعدها.

[4]– م ن/ ص 23.

ليس في تاريخ النحو من مدرسة نحوية إلا المدرسة البصرية، والمدرسة الكوفية، والمدرسة القرطبية"[1].

ولا يقصد الرجل بالمدرسة القرطبية نحو المغرب والأندلس، فهو ينفي وجودها، كما ينفي وجود المدرسة بغدادية، و المدرسة المصرية، والمدرسة القيروانية، وكل قول بوجود غير المدارس الثلاثة الأولى التي ذكر (البصرة والكوفة وقرطبة) إنما هو ضرب من التزايد[2].

إن ما سبق ذكره بشأن الإجابة عن السؤال الذي طرحه إبراهيم السامرائي يؤكد أن بعضا من المعاصرين قد استحسن لفظ (المدرسة) فاستعاره في مسائل الخلاف النحوي، وأثبت مصطلح المدرسة في نحو كل إقليم على حده، فكانت هناك المدرسة البصرية والكوفية والبغدادية والأندلسية والمصرية[3]، في حين رفض البعض الآخر ذلك نظرا لأن النظرية النحوية واحدة عند جميع علماء العربية، مهما اختلفت أقطارهم وأزمانهم، فلم يكن خلافهم إلا في الفروع دون الأصول.

رغم كل هذه الآراء التي تنفي كليا وجود مدارس نحوية، أو تعترف ببعضها دون بعضها الآخر، سنقدم وعلى مدار صفحات هذه المحاضرات كلها للجهود النحوية المختلفة باختلاف أقاليمها على أنها مدارس نحوية مستقلة التزاما بالبرنامج المقرر.

3. المدارس النحوية في المشرق:

أبرز الأقاليم العربية في المشرق، والتي عرفت عناية كبيرة بالنحو هي البصرة والكوفة وبغداد في منطقة العراق التي نشأ النحو العربي في أحضانها، فترعرع وتطور وازدهر، إضافة إلى مصر والشام، اللتين ازدهر بهما الدرس النحوي على عهد المماليك الذين قبضوا زمام الأمور في القطرين، في الوقت الذي كانت فيه العراق في الاحتضار،

[1]– عبد الأمير محمد أمين الورد، المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، ص 38.

[2]– م ن/ص 37.

[3]– م ن/ ص 37، 38.

والأندلس إلى الزوال، فصارت مصر والشام في تلك الفترة ملتقى العلماء المسلمين من مشارق الأرض ومغاربها[1].

ولا شك أن النشأة الأولى للنحو قد كانت في بلاد العراق، وبالتحديد على يد علماء البصرة، الذين وضعوا أصوله وقواعده، فجاءت نظرياتهم بعد جمع المادة اللغوية عن طريق الاستقراء الذي ساعدتهم مقوماته على وضع الفرضيات، والكشف عن القضايا الأولية التي كانت أساسا في بنية اللغة[2]، ومن ثمة وضع القاعدة إذا ثبت أن عددا كبيرا من النماذج اللغوية في ظاهرة ما قد انتظم وفقا لها، أما النماذج الشاذة عن هذه الصورة، فإنها تطوع قصرا حتى توافق تصورهم النظري، متكئين على القياس على اعتبار أن القاعدة حكم من أحكامه، وعلى كل الأمثلة أن تخضع لهذا الحكم، فيقال مثلا حق الحرف المشترك الإهمال، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل، فهذا قياس يجب أن ينطبق عليه كل الحروف، وما خرج عن ذلك فهو في حاجة إلى وجوه من التأويل[3]، وهو المعنى الذي ورد عند سيبويه، فقد كان يعني في رأيه أن ظاهرة من ظواهر اللغة، قد روى لها العرب قدرا من الأمثلة يمكن من بناء قاعدة نحوية[4].

وأبرز ما ألف في المدارس النحوية في المشرق العربي الكتاب لسيبويه، والأُصول لابن السراج....، وهي كتب في اللغة لا في النحو فحسب، تضم مسائل النحو والصرف معا، لأن هذا العلم الأخير لم يكن في تلك الفترة قد استقل بعد، ولم تتحدد فصوله ومباحثه، ولم تنفصل مسائله، حيث اندرجت مباحثه مع مباحث النحو دون تمييز، فكانت الدراسة الصرفية ضمن الدراسات النحوية[5].

[1]– محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص228، 229.

[2]– مها خير بك ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، ص110.

[3]– محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 68.

[4]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الانجلو المصرية ، ط 3، 1966، ص18.

[5] – خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص 27.

4. المدارس النحوية في المغرب:

فتحت بلاد المغرب، فدخل أهلها الإسلام، وتعلموا القرآن والفقه، وتعلموا معه اللغة العربية والأدب وصارت البلاد جزءا لا يتجزأ من بلاد المسلمين، فكثرت الرحلات إليها، وتقدمت في الحضارة، والعمران، ومختلف العلوم كاللغة والأدب، رغم أن الاهتمام باللغة والأدب لم يكن في بادئ الأمر إلا من أجل التعمق في مختلف علوم الدين[1].

لذلك كثر المؤدبون الذين يعلمون الناس اللغة، وكثر التأليف الذي ينحو منحى تعليما محضا، بعد أن ازدهر التأليف في النحو العلمي على يدي علماء القرن الثاني للهجرة، الذين أكدوا على أهمية القياس في اللغة، نظرا للدور الكبير الذي لعبه في بناء قواعدها، فكان ميزانا لسلامة العلاقات النحوية، وعصاما لقوانينها اللغوية من الخطأ، "فبعد أن وردت لهم تلك الذخيرة اللغوية العظيمة، وبعد أن ورثوا من الأساليب الأدبية القدر الكبير، جعلوا كل هذا الذي جاءهم عن العرب الفصحاء أساسا يبنون عليه ما قد يعن لهم، أو نورا يهتدون على ضوئه، رغبة منهم في الاحتفاظ للعربية بطابعها، والإبقاء على خصائصها؛ لأنها ليست لغة للأدب العربي فحسب، بل هي قبل كل شيء لغة الدين ولغة القرآن الكريم"[2].

ونظرا لأهميته هذه قال ابن جني عنه: "هذا موضع شريف، وأكثر الناس يضعف عن احتماله لغموضه ولطفه، والمنفعة به عامة والتساند إليه مقو مجد، وقد نص أبو عثمان عليه، فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت (قام زيد) أجزت ظرف بشر وكرم خالد..."[3]، وقال: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"[4]، وقال أبو علي الفارسي: "أخطئ في خمسين

---

[1]– رجب عبد الجواد إبراهيم، معجم علماء اللغة والنحو في الأندلس، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2004، ص 8.

[2]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 1.

[3]– ابن جني، الخصائص، 357/1.

[4]– ابن جني، الخصائص، 88/2.

مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس"[1]، لهذا عرفوا النحو بقولهم: :"النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[2]، وهي نصوص تثبت مدى عناية نحاة العربية بمبدأ القياس؛ لأن الخطأ فيه يعني الخطأ في التفكير المنطقي؛ ولأن استخدام الفكر، ومعايير القياس الصحيحة، دليل على جوهر العلاقة بين الفكر والمنطق، فربطوا إدراك العلاقات النحوية السليمة بالإدراك العقلي للمرئيات والتعبير عن علاقتها[3].

وعلى الرغم من هذه الأهمية التي عرفها القياس عند النحاة الأوائل إلا أن من نحاة المغرب والأندلس من ثار عليه، فكان لهم رأيهم الخاص ومذهبهم المختلف الذي تشكل منذ القرن السادس للهجرة، فاستطاعوا التأسيس لمدرسة نحوية خاصة بهم أساس منهجها تيسير النحو، والدعوة إلى تيسيره كما فعل ابن مضاء.

5. خلاصة:

نخلص في الأخير إلى أن ما ذهب إليه مهدي المخزومي من أن النحو العربي قد عرف مدرستين اثنتين فقط هما البصرة والكوفة لم يكن أبدا الرأي الصواب، فلئن كانت النظرية النحوية واحدة فإن ذلك لم يمنع من قيام المدرستين المذكورتين، وذلك لاختلاف منهجهما اختلافا يكاد يكون تاما، فلم يحصل أن اتفق نحاة البصرة والكوفة على مسألة إلا نادرا. ورغم إقرارنا بأن اختلافهما لم يكن أبدا في الأصول، بل كان دائما في الفروع إلا أن نظرتهم لتلك الأصول (السماع والقياس) لم تكن واحدة، فبينما تشدد البصريون في السماع توسع الكوفيون فيه، ولما قبض البصريون القياس مده الكوفيون، مما أدى إلى اختلاف منهجهم.

لهذا فإن كلا من نحاة البصرة والكوفة قد استطاع أن يؤسس لمدرسة نحوية مستقلة عن الأخرى، ساهمت كل منهما في تطور النحو وازدهاره وفق منهجها الخاص، إضافة إلى هاتين المدرستين ظهر في النحو مذهب ثالث، أو مدرسة أخرى استقلت عن

[1]– ابن جني، الخصائص، 88/2.

[2]– أبو علي الفارسي، التكملة، تحقيق كاظم المرجان، مديرية دار الكتاب، جامعة الموصل، 1981، ص1.

[3]– مها خير بك ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، ص108.

المدرستين، فرغم أن كل نحاة العربية آخذين عن نحو الأوائل، إلا أن كل مجموعة من النحاة كان لها منهجها الخاص في الدرس النحوي، بدءا بالبغداديين الذين كانوا منتقين من آراء البصريين والكوفيين، وذلك حال الأندلسيين، وصولا إلى نحاة مصر والشام والمغرب، الذين حملوا مشعل الدرس النحوي لما آلت حال الأقطار الأخرى إلى الضعف والتدهور، فتميزوا بالجنوح إلى التأليف في النحو التعليمي أكثر من النحو العلمي، فخلفوا لطلاب العربية ثروة هائلة من المؤلفات التي تعبر عن المجهودات المؤسسة لمدارس جديدة في النحو العربي.

المدرسة البصرية- أعلامها ومنهجها

1. تمهيد:

بعد امتزاج العرب بالعجم شاع اللحن على ألسنة الوافدين إلى الإسلام، فبدأت العربية تفسد وتنحرف عن فصاحتها، والدولة عربية محضة، والقوم حديثو عهد بجزيرتهم، يتناقلون القول المشهور(ليس للاحن حرمة)، مما جعل علماءها، وعلى رأسهم أبو الأسود الدؤلي يسرعون إلى الدفاع عن سلامتها من الأخطاء، خوفا من أن يؤثر ذلك على القرآن الكريم، فراحوا يضعون قواعد اللغة التي تحفظ اللسان من الزلل، وتحفظ القرآن من التحريف، وهكذا كان اللحن الذي بلغ مداه في المئة الأولى للهجرة الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها[1].

ولعل الحديث عن النحو العربي منذ نشأته الأولى هو حديث عن مدرسة البصرة، فالذي لا شك فيه أن النحو بصورته المعروفة قد نشأ بصريا، وترعرع بصريا وتطور بصريا، ومما لا شك فيه أيضا أن النحو العربي قد نشأ خدمة للقرآن الكريم، سواء أكانت غاية هذه الخدمة وأهدافها هي حفظ النص القرآني من اللحن، أو فهم هذا النص.

2. نشأة النحو في البصرة:

"البصرة مدينة عظيمة لم تكن في أيام العجم، وإنما اختطّها المسلمون أيام عمر، ومصّرها عتبة بن غزوان وهي خطط وقبائل كلها. يحيط بغربيّها البادية، وليس فيها إلا أنهار. وذكر بعض أهل الأخبار أن أنهار البصرة عدت أيام بلال بن أبي بردة فزادت على 000 120 نهر تجري فيها الزوارق، ولكل نهر اسم ينسب إلى صاحبه الذي احتفره أو إلى الناحية التي يصب فيها وأشباه ذلك من الأسامي، وهي من بين سائر العراق مدينة عُشْرية... انقضى القرن الهجري الأول والبصرة قد قطعت شوطا بعيدا في

[1]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، 1994، ص6 و ما بعدها.

الازدهار، ولم تستقر الأمور لبني العباس في عهد المهدي ومن بعده، حتى صارت البصرة باب بغداد الكبير، ومدخل دجلتها المتدفق بضروب المتاع وأنواع السلع المجلوبة من أطراف الدنيا، نظير مرسيليا اليوم بالنسبة إلى فرنسا، أو جنوة لإيطاليا، أو ليفربول لبلاد الإنجليز، بل امتازت البصرة على تلك المراسي بنصيب أوفر وحظ أكبر؛ إذ كانت مقصد القوافل الواردة من كل حدب وصوب، ومحط رحال الشرق والغرب... ولذلك استفحل بها العمران وكثرت فيها المصانع والصناعات، وصارت واسطة العرب والعجم، وحُق لها أن تتلقب بقبة الإسلام كما سماها عمر بن الخطاب[1].

لقد كانت البصرة سباقة إلى وضع النحو منذ القرن الأول للهجرة، فقد عرفت في تاريخ النحو بأنها المدرسة التي وضعت أصول القياس النحوي، وأنها كانت تسعى إلى أن تكون القواعد المطردة اطرادا واسعا، ومن ثم كانت تميل إلى رفض الروايات الشاذة، متحرية في ذلك صحة الاستقراء اللغوي.

لقد أقام علماء البصرة النحو على أسس منهجية، التزموها، وساروا على هديها، وعملوا بمقتضاها، عرفت تلكم الأسس بأصول النحو العربي، فوضعوا جملة من الأحكام باستقراء نصوص العربية في فترة من الزمان محددة بحوالي منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة للحضر، وأواخر القرن الرابع الهجري بالنسبة للبادية، وهذه النصوص هي القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر الجاهلي والإسلامي والأموي، وبعض الشعر العباسي وكلام العرب الفصحاء الذين سلمت لغتهم في تلك الفترة من تأثير الاختلاط بالأمم الأخرى، وعلى هذه النصوص قاس النحاة، ولاحظوا الظواهر التي تجري عليها النصوص في تراكيبها، وحركات أواخر الكلم منها، وأحوال أبنية الكلم فيها، وقرروا هذه الظواهر على صورة قواعد.

ولم تكن كل القبائل بحسبهم في درجة واحدة من القيمة في الفصاحة، فتفاوتت درجاتها في الاحتجاج، بتفاوت قربها أو بعدها من الأمم المجاورة، فكانت القبائل التي قطنت قلب الجزيرة العربية، أوفر حظا في الاستشهاد بكلامها من تلك التي سكنت

[1]– سعيد الأفغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، ص398 وما بعدها.

السواحل، أو في جوار الأعاجم[1]، بل إن اللغة الواحدة لم تكن على الدرجة نفسها من الصحة، فقد تطرق إليها الشك أحيانا، والخلل و الفساد أحيانا أخرى، من عدة جهات[2]:

3. مؤسس المدرسة وأعلامها:

تنسب النشأة الأولى للمدرسة البصرية إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ)، وهو تلميذ نصر بن عاصم، وميمون الأقرن، وقد كان الحضرمي أعلم أهل البصرة، وأعقلهم، وهو الذي فرع النحو، ومد القياس، وذكر العلل.

وأهم تلامذته عيسى بن عمر الثقفي (149هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (154هـ) إمام أهل البصرة وصاحب إحدى القراءات السبع، وعليهما تتلمذ أبو جعفر الرؤاسي (187هـ)، مؤسس المدرسة الكوفية.

ومن أشهر تلامذة أبي عمرو بن العلاء أيضا الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)، وهو الذي أقام صرح اللغة العربية وبنى أصولها على السماع والقياس والتعليل، ويونس بن حبيب (182هـ)، ومعمر بن مثنى أبو عبيدة.

وأشهر من أخذ عن الخليل ويونس، وأهم تلاميذهما أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي المعروف بسيبويه (180هـ)، وهو صاحب أعظم مؤلفات العربية (الكتاب)، الذي شاع عنه أنه قرآن النحو، فهو مرجع العربية الأول إليه يرجع العربي، ومنه يأخذ قواعد لغته.

فسيبويه هو الرجل الأول في النحو البصري، بل في النحو العربي كله، أخذ العلم عنه كل من قطرب (206هـ)، والأخفش الأوسط الذي عرف بمخالفة أستاذه في مسائل كثيرة، فكانت آراؤه بذلك ممهدة لظهور المذهب الكوفي رغم أنه من كبار علماء البصرة.

وقد عرف عن سيبويه رغم أنه من البصريين الذين عرفوا بالتشدد في الرواية والقياس أنه أقام بعض قواعده النحوية على شواهد لشعراء معروفين سواء أكان الشاعر المعروف من القبائل التي أقرها العلماء من نصوص الاحتجاج أم لا، بل إنه يعضد هذه

[1]– سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص 21.

[2]– أحمد أمين، ضحى الإسلام، 2/ 259 و ما بعدها.

القاعدة أو الشاهد بشاهد لشاعر مجهول والعكس صحيح في مواضع كثيرة من كتابه[1]، من ذلك مثلاً، أنه أقام قاعدة نحوية جاءت في شعر شاعر مجهول أعمل فيها صيغة المبالغة (ضروب) في معمولها المتقدم عليها، مؤيداً ما جاء في قول العرب: أما العسل فأنا شّرابٌ، وقول الشاعر[2]:

بكيتُ أخا لأواء يُحمدُ يومُهُ كريمٌ رؤوس الدارعين ضروب

فمن يدرس كتاب سيبويه يجد أنّه في بناء قواعده لم يعتمد على لهجة معينة، ولم يفضل لهجة على أخرى[3]، ولعلنا هنا أمام نتيجة مهمة هي أن الاختلاف في تصنيف القبائل العربية من حيث الفصاحة، ودخولها في قائمة المحتج بكلامهم إنما دليل قاطع على عدم الدقة في التصنيف، فبينما يحتج سيبويه بشعراء مجهولين، يرفض غيره الاحتجاج بالقراءات الشاذة.

4. خصائص المنهج البصري:

أ. اعتمد البصريون على السماع، فكان دليلهم إلى وضع مختلف قواعد اللغة من صوت وصرف ونحو، فقد بذلوا جهودا كبيرة في السماع عن العرب، وتدوين وحفظ ما يتلقونه عنهم، مما حذا بهم إلى الترحال إلى بوادي جزيرة العرب، والاستماع للأعراب والرواة، فبذلوا العمر الطويل في دراسة المسموع وتتبع صوره، لرصد الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية.

ب. نظر البصريون إلى المسموع نظرة متشددة، فتعاملوا معه بشرط الاطراد والكثرة، و أما المراد بالمطرد في أصول النحو فهو ما تتابع من الكلام وجرى على قواعد النحو والصرف؛ قال ابن جني: "فجعل أهل علم الإعراب ما استمر من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضع الصناعة مطّردا"[4]. فما كان كثيرا مطردا قاسوا عليه، وما خرج عن حد

[1]– خليل أحمد عمايرة، القبائل الست و التقعيد اللغوي، مجلة اللسان العربي، ع45، 1998، ص87.

[2]– سيبويه، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 110/1، 111.

[3]– خليل أحمد عمايرة، القبائل الست و التقعيد اللغوي، ص 88.

[4]– ابن جني، الخصائص، 97/1.

الكثرة إلى حد القلة رفضوه، فأهدروا بذلك –رغم سماعهم عن كل من ثبتت فصاحته– كثيرا من لغات العرب، وسموها لهجات؛ نظرا لأنهم اشترطوا في المسموع الاطراد والكثرة، فأهدروا بذلك حتى القراءات القرآنية، وتركوا الاحتجاج بها ما لم توافق أقيستهم.

ج. أغرق البصريون في التأويل وتمحلوا فيه، فبعد أن جمع النحاة المادة اللغوية التي يمكنهم الاحتجاج بها حسب الشروط الذي وضعوها، وراعوا الحكم السائد في الأغلب منها والأعم، فدققوا علله، وصنفوها، ثم وضعوا قوانينهم المطردة، وجدوا أن جملة من التراكيب المنقولة عن الأصناف المحتج بها خرجت عن هذه القوانين، فبذلوا ما في وسعهم لردها إلى الصورة التي صاغوا قاعدتهم وفقا لها، وبهذا وجدوا أنفسهم مضطرين إلى التأويل الذي يرد التراكيب إلى أصل اعتقدوه، فكانوا يتأولون نصوصا لا حاجة للتأويل فيها مثل تقديرهم محذوفا في البنية العميقة لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾، فلأنهم قرروا أن الفاعل لا يكون جملة استحال في هذا النص القرآني أن تكون جملة (ليسجننه) فاعلا للفعل بدا، فالفاعل ما دل عليه بدا وهو المصدر (بداء)؛ أي بدا لهم بداء، فحذف الفاعل لأن الفعل يدل عليه.

بلغ أمر المبالغة في التأويل عندهم أن اختلف البصريون فيما بينهم في تأويل النص الواحد، وتقدير بنيته العميقة، فكما يروى أن عيسى بن عمرو الثقفي، وأبا عمرو بن العلاء كانا يقرآن قوله تعالى: ﴿يا جبال أوبي معه و الطيرَ﴾ بالنصب، ويختلفان في التأويل، فعيسى يقول: هو على النداء، وأبو عمرو يقول: لو كان على النداء لكان رفعا، ولكنها على إضمار (وسخرنا) الطيرَ.

د. جرت التأويلات الكثيرة البصريين إلى كثرة التعليل، والتعليل هو وسيلة النحاة لتفسير الظواهر النحوية واللغوية، وشرحها شرحا مفصلا.

هـ. كان منهج البصريين في دراسة اللغة عقليا، فقد مرت القاعدة النحوية العربية في مسيرة وضعها كما سبق أن بينا بجمع المادة اللغوية، وملاحظتها، وصوغ جملة من المعلومات، استنادا إلى ما توفر من معطيات، ثم وضع الفرضيات التي صُيّرت بعد الاستقراء نظريات لغوية لا يمكن الخروج عنها، فجاء النحو العربي على شكل مجموعة من القواعد المعيارية، كثمرة تفكير عقلي عند علمائنا اللغويين.

5. خلاصة:

وخلاصة القول في الحديث عن المدرسة البصرية أن روادها وأعلامها أصحاب فضل كبير في تأسيس النحو العربي، فهي المدرسة التي ظلت زهاء قرن ونصف تدرس النحو وتعتني بقضاياه، دون منافس، لكنها اتخذت في النحو منهجا خاصا بها تميز بالتأويل والتعليل المنطقي، الذي لا يطابق بالضرورة الواقع اللغوي، بل تراه يخرج باللغة عن ظاهرها إلى تصورات اعتقدها النحاة أصلا في الكلام، لا لشيء، فقط لأنهم وقفوا في احتجاجهم واستشهاداتهم على جزء يسير مما تكلمت به العرب، فأهدروا كثيرا مما سمعوه، وقاسوا على المطرد الكثير، ومن ثمة اعترى وصفهم للغة كثير من النقص، وشابه التعقيد والمغالاة، وطغى على تفسيراتهم للظواهر اللغوية النظر العقلي الذي لا يمت لأصل اللغة بشيء.

لقد كانت البصرة أولى المدارس النحوية، وكل مدرسة سواها إنما هي فرع لها، تأخذ عنها، فتخالفها أو توافقها، وقد تميز البصريون بالمنهج العقلي التعليمي، فوضعوا قواعد يحتكمون إليها، ولم يدخروا جهدا في تطويع ما خرج عن أحكامهم لمنطق القاعدة متكلفين في هذا السبيل مختلف وسائل التأويل، فعرفوا بالتشدد في الاحتجاج، مما أدى بهم إلى إهدار كثير مما يتكلم به العرب، كما سبقت الإشارة، فلم يثبتوا في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من فصحاء العرب الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر

المدرسة الكوفية- أعلامها ومنهجها

1. تمهيد:

شهد المسلمون في أواخر القرن الثاني الهجري تطورا حضاريا كبيرا نمت معه العلوم الإسلامية، ومنها علم النحو الذي نما نُمُوًّا بارزا، ظهر في التدريس والمناظرات العلمية والاهتمام بالتأليف، واتخاذ مراكز علمية جديدة كالكوفة، مما نتج عنه نوعٌ من التسابق العلمي الذي أخصب الفكر النحوي[1].

حيث كان الأخفش الأوسط وهو تلميذ سيبويه معروفا بمخالفة أستاذه في مسائل كثيرة، فكانت آراؤه بذلك ممهدة لظهور المذهب الكوفي، وقد كان سيبويه نفسه يشير في كتابه إلى بعض المسائل الخلافية التي طرحها النحويون الكوفيون، حيث يقول: "وسألت الخليل، رحمه الله، عن قولهم: اضرب أيهم أفضلُ؟ فقال: القياس النصب كما تقول: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضلُ؛ لأن أيا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن من في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي،، وحدثنا هارون أن ناسا، وهم الكوفيين يقرءونها ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياّ﴾ ،[2] وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرر على أيِّهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي، إذا قلت اضرب الذي أفضلُ، لانك تنزل أياً ومن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام"[3].

1. التعريف بالمدرسة:

إذا كانت البصرة كما ذكرنا في المحاضرة السابقة سباقة إلى وضع النحو، فإن الكوفة ما لبثت أن دخلت ميدانه، بعد أن تعلمت النحو من علماء البصرة وشيوخها، لكنها أخذت تتخذ لنفسها منهجا خاصا بها، حتى تشكلت لها مدرسة متميزة، ومستقلة عن

[1]- ينظر: علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي، القاهرة الحديثة للطباعة،، ط1، 1981، ص 126 .

2- مريم/69.

[3]- سيبويه، الكتاب، 398/2، 399.

البصرة، فصار في النحو مذهبان مختلفان، لا تكاد تعثر على مسألة من مسائله دون أن تقف فيها على رأي بصري، وآخر كوفي، بل أصبح من الممكن جدا أن تعرف أحد الرأيين إذا عرفت الآخر.

وقد ساهم في ازدهار النحو الكوفي أن الكوفة كانت مهجر كثير من الصحابة، فازدهر فيها الفقه، وعلم القراءات الذي يعتمد على الرواية، وعلى التلقي والعرض، وهما أصح طرق النقل اللغوي، فكان أن عرفت الكوفة بطابع القراءات في كثير من نواحي النشاط العقلي، وخاصة النحو.

من هنا نستطيع أن نحدد أول أوجه الخلاف بين المدرسة الكوفية وسابقتها البصرية، حيث توسعت الكوفة في الرواية، فكانت تعتمد المثال الواحد لتجعله ظاهرة عامة، قابلة للقياس، واستخراج القاعدة التي تصلح للاستعمال، في حين كانت البصرة تتشدد في التوصل إلى القاعدة من الأمثلة المطردة، وتعتبر القليل منها شاذا يحفظ ولا يقاس عليه.

ويشير كثير من الدارسين المحدثين اليوم إلى أن كثيرا مما ذهب إليه النحو الكوفي أقرب إلى واقع اللغة مما ذهب إليه البصريون، فقد كانت السمة الغالبة للبصريين دراستهم للغة على أساس وصفي، وبطريقة تقريرية تبتعد عن التأويل العقلي، والتعليل الفلسفي.

2. مؤسس المدرسة وأعلامها:

يعد أبو جعفر الرؤاسي (ت187هـ)، ومعاذ بن مسلم الهراء (190هـ) أول من وضع اللبنات الأولى لنشوء النحو الكوفي، رغم أنهما قد تتلمذا على كبار علماء البصرة وشيوخها، كأبي عمرو بن العلاء، والثقفي، ثم خطيا الخطوات الأولى لطريق هذه المدرسة وشقا طريقها.

وينسب إلى معاذ الهراء (187هـ) وضع قواعد علم الصرف نظرا لبراعته في صياغة هذه الأبنية والإكثار منها[1]، وقد رأى البعض أن هذا خطأ وأن معاذاً لا يعدو أن يكون واحداً من أعيان الطبقة الأولى من علماء الصرف في الكوفة؛ لأنه عاصر سيبويه

[1]– السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 291/2.

(ت 180 هـ) الذي خلَّف لنا في كتابه جمهرة ما يتعلق بالصرف، حتى كاد أن يكون علماً مكتملاً، والحقيقة عند هؤلاء أن معاذاً برع فحسب في صياغة الأبنية الافتراضية لتدريب المبتدئين، وهي التي سميت (مسائل الامتحان)[1].

أما المؤسس الفعلي للمدرسة الكوفية فهو علي بن حمزة الكسائي، حيث وضع أسسها وأشاد بناءها، ومن أشهر تلامذته الفراء (207هـ)، وابن السكيت (244هـ)، وعلى يدي الفراء تتلمذ كل من ثعلب (291هـ)، وابن الأنباري (327هـ).

3. خصائص المنهج الكوفي:

أ. الاهتمام الواسع برواية الشعر، نتيجة لوجود القبائل العربية في الكوفة، فكان ذلك عمدة الدرس النحوي بصفة خاصة واللغوي بصفة عامة.

ب. لما توسع الكوفيون في الرواية كثرت أقيستهم، فوضعوا أقيسة تخالف تلك التي وضعها البصريون الذين اشترطوا في القياس على المروي أن يكون مطردا.

ج. تميز الكوفيون بالاتجاه الظاهري والمنهج العلمي، فكانوا كما أشرنا يحتكمون إلى السماع، الذي يقبل المروي دون أن يتأوله، ولا يقول بشذوذه، فعرفوا بالتوسع في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب، بدويّهم وحضريّهم، لهذا وضعوا قاعدة لكل شاهد، فتضخمت القواعد النحوية، وتعددت الشواهد.

د. لما قاس الكوفيون على القليل كما الكثير لم يلجوا للتأويل كثيرا كنظرائهم البصريين الذين لم يضعوا القاعدة إلا إذا ثبت أن عددا كبيرا من النماذج اللغوية في ظاهرة ما قد انتظم وفقا لها، أما النماذج الشاذة عن هذه الصورة، فإنها تطوع قصرا حتى توافق تصورهم النظري، فغالوا في الركض وراء مفاهيم قادتهم إلى تأويل الجمل التوام التي لا تحتاج لفهمها تأويلا ولا تقديرا، من ذلك مثلا تأويلهم لقوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾[2]، فلما تقرر أن (إن) من الأدوات المختصة بالأفعال ولا

[1]– نقلا عن: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965، ص 29.

[2]– التوبة/6.

يمكنها العمل في الأسماء، ولما كان من القواعد البصرية أن لا يتأخر الفاعل عن فعله، أصبح من الضروري البحث عن عامل الرفع في (أحدٌ)، فقدروا فعلا محذوفا وجوبا تقديره (استجارك) يفسره الفعل المذكور، ليصير التركيب كما تصوره (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك)، وهو تأويل لا يمت لواقع اللغة بصلة، في حين تخلص الكوفيون من هذا المأزق عندما قرروا أن الفاعل يتقدم ويتأخر عن فعله، فكان عامل الرفع في (أحدٌ) هو الفعل المذكور (استجارك) .

يلاحظ من هذا التوجيه اتساع الاختلاف بين المذهبين البصري والكوفي، نظرا لاختلاف المصادر، ومن ثم اختلاف القواعد، الذي انجر عنه كثير من الإضمار وافتراض الصور، التي أدت بدورها إلى تعقيد النحو وغموضه، لما تحتاجه من تمحل وإعمال فكر، فقد حوت كتب النحو من التصورات والتقديرات وصياغة الجمل ما لم يستعمله عربي قط.

ورغم الجهود المبذولة من طرف نحاة البصرة الذين يعود لهم الفضل في نشأة النحو العربي، إلا أنه من الضروري أن نقر أن المعالجة الموضوعية لمنهج المدرستين، تثبت جدارة المذهب الكوفي في وصف اللغة، لقربها من واقعها، وقرب هذا المذهب من مناهج الوصف اللساني الحديث.

4. خلاصة:

بدأ النشاط النحوي في الكوفة متأخرا عنه في البصرة، حيث إنها تأسست على يدي أبي جعفر الرؤاسي الذي تتلمذ على البصري أبي عمرو بن العلاء، ثم تميز التصور النحوي هناك بفضل مجموعة من شيوخ النحو كالكسائي والفراء وثعلب الذين استطاعوا استحداث منهج خاص في دراسة النحو تميزت به الكوفة، واستقلت عن البصريين، فاختلفوا عنهم في كل مسألة تقريبا، لاختلافهم في الرواية تشددا واتساعا، وفي القياس بسطا وقبضا.

المدرسة البغدادية- أعلامها ومنهجها

1. تمهيد:

نشأ النحو في أحضان البصرة والكوفة، كما سبق أن ذكرنا، فازدهر فيهما وتطور حتى بلغ أوجه، فلئن بدأ على أيدي نحاة البصرة، فقد كان نحاة الكوفة منافسين أقوياء لهم، حتى أنك لا تذكر رجلا هنا إلا وتذكرت نظيره هناك، فإن قلت الخليل قلت مقابله الرؤاسي، وإن قلت سيبويه مثلا لوح لك الكسائي من بعيد، وإن ذكرت المبرد الذي تصدر فيما بعد إمامة البصرة لا بد لك من ذكر ثعلب الذي رأس علماء الكوفة، لكن النحو في شبه الجزيرة العربية لم يبق مقصورا على هذين الإقليمين، حيث إنه نما وازدهر في موضع آخر من العراق، وهو بغداد التي كانت عاصمة للخلافة العباسية.

وسنكشف في هذه المحاضرة عما يسميه بعض الدارسين بالمدرسة البغدادية، فهل تطور النحو يا ترى على أيدي علماء بغداد لدرجة أن شكل أصحابه مذهبا خاصا بهم، فكونوا مدرسة نحوية مستقلة، أم أن النحو ظل على منهجه القديم عند البصريين أو الكوفيين؟

2. النشاط النحوي في بغداد:

بقيت بغدادُ عاصمةُ الخلافة العباسية على مذهب نحاة أهل الكوفة، حيث استقر بها الكسائي والفراء وثعلب وأبو بكر ابن الأنباري من نحاة الكوفيين، إلى أن دخلها المبرد إمام البصريين، سنة (247هـ)، واستقر بها إلى أن وافته المنية سنة(285هـ)، وكان فيها في تلك الفترة إمام الكوفيين ثعلب، فجرت بينهما المناظرات النحوية التي انبهر بها أهل بغداد فحضروها وتتبعوها وفقهوها، ولما كان التفوق من نصيب المبرد غالبا، نظرا لبراعته في فنون القول، وامتلاكه الحجة والقدرة على الإقناع، بدأ بعض مريدي النحو في بغداد يلتفتون إلى المذهب البصري، فنشأ بذلك جيل جديد من تلاميذ العالمين الجليلين، ينتخب

من رأي المذهبين القائمين في دراسة النحو على أساس مناقشة الآراء والاجتهاد فيها، واستنباط آراء جديدة أحيانا[1].

وقد ازدهر هذا النشاط الذي يأخذ فيه نحاة بغداد من نحو البصرة والكوفة، فيتخيرون من هذا وذاك ما يراه كل واحد منهم مناسبا لتفكيره ومنهجه، وكان ذلك أواخر القرن الثالث، وبدايات القرن الرابع، حيث ازدهرت دراسة النحو في بغداد وفق منهج جديد يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين، وهو منهج لم يألفه نحاة البصرة والكوفة، الذين اعتادوا الاختلاف في الرأي حتى بلغ بهم الأمر أحيانا أن يختلفوا لمجرد أن الفريق الآخر قد قال برأي ما.

ورغم أن الزُبيدي وابن النديم من القدامى قد رفضا تسمية النحو في بغداد بالمذهب، لأن نحاة هذا البلد لم يقدموا جديدا، بل ارتكزوا في درسهم على خلط المذهبين، إلا أن كثيرا من الدارسين المحدثين من نظر إلى نحاة بغداد بعين الفخر، وعدهم أصحاب مدرسة نحوية مستقلة، فعبده الراجحي مثلا يقول: "...وما كاد القرن الرابع يبدأ حتى أخذت مدرسة بغداد تتميز بمنهجها الخاص، ولم يكن هذا المنهج جديدا من حيث الأسس أو طرائق الاستنتاج، ولكنه منهج ينبني على الانتقاء من المدرستين"[2].

وقد تميزت دراسة النحو في بغداد نظرا لمنهجهم المعتمد بجملة من الميزات نذكر منها[3]:

- الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين.
- غلب على بعض البغداديين الميل إلى الرأي الكوفي، وغلب على بعضهم الآخر الميل إلى الرأي البصري، في حين خلط بعضهم بين المذهبين وكان ميله أشد إلى البصريين.
- تأثر بعض البغداديين بألفاظ أهل المنطق والفلسفة، وبمصطلحاتهم المختلفة كالعرض والجوهر والعلة، وعلة العلة...

---

[1]- علي القصيباتي، تاريخ المدارس النحوية، مكتبة ابن الدماكي، دمشق، (د ت)، ص7.

[2]- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 159،

[3]- خضر موسى، النحو والنحاة، المدارس والخصائص، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2003، ص254، 255.

– الاهتمام بالأمثلة الموضوعة والإكثار منها للتدريب على مسائل النحو والتصريف.

3. أعلام المدرسة:

كان للاتجاهات التي ظهرت في الدرس النحوي ببغداد والتي تمثلت في الميل إلى آراء المدرسة الكوفية، أو الميل إلى آراء المدرسة البصرية، أو الانتخاب من آراء المدرستين بالترجيح بينهما والاجتهاد في استنباط آراء جديدة علماء يمثلونها، فمن أشهر من مثل الاتجاه الأول ابن كَيسان(ت299)، وابن شُقير(315)، وابن الخياط (ت320)، ومن أشهر من مثل الاتجاه الثاني أبو القاسم الزجاجي (ت337)، وأبو علي الفارسي (377)، وتلميذه ابن جني (ت392) الذي تمثل أعماله تقدما كبيرا في المنهج والأسلوب، حيث وجد كثيرٌ مما قرره قبولا من أحدث المناهج اللغوية، ومن أهم العلماء الذين مثلوا للاتجاه الثالث الذي يعد بذرة نمو المدرسة البغدادية فنهجوا طريقها الخاص فيما يعتقد البعض، وهو الخلط بين المذهبين السابقين مع ميل أقوى إلى المدرسة البصرية نذكر الجرجاني (ت471)، والزمخشري (ت538)، وابن الشجري (ت542)، والأصبهاني (ت543)، وأبو البركات الأنباري (ت577)، والعكبري (ت616)، وابن يعيش (ت643)، والاستراباذي (ت686)[1].

أما عَلَمُ المدرسة الذي ارتأينا استحقاقه بالدراسة في هذا الموضع الذي لا يسمح لنا بذكر جهود كل العلماء وآرائهم فهو ابن جني الذي خالف شيوخه وأساتذته في عدم المغالاة في التأويل، فقد خصص في الخصائص فصلا يشترط فيه الملاطفة وعدم التعسف في التأويل، سماه (باب في ملاطفة الصنعة)، وفيه قال: "وذلك أن ترى العرب قد غيرت شيئا من كلامها من صورة إلى صورة، فيجب حينئذ أن تتأتى لذلك وتلاطفه، لا أن تخبطه وتتعسفه، وذلك كقولنا في قولهم، في تكسير (جرو) و(دلو)، (أجر) و(أدل) إن أصله (أجرو) و(أدلو)، فقلبوا الواو ياء، وهو لعمري كذلك، إلا أنه يجب عليك أن تلاين الصنعة، ولا تعازها فتقول، إنهم أبدلوا من ضمة العين كسرة، فصار تقديره (أجرو) و(أدلو)، فلما انكسر ما قبل الواو، وهي لام، قلبت ياء، فصارت (أجرِيٌ) و(أدلِيٌ)، وإنما

[1]– ينظر: علي القصيباتي، تاريخ المدارس النحوية، ص7،8، وينظر: عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص 160.

وجب أن يرتب هذا العمل هذا الترتيب، من قبل أنك لما كرهت الواو هنا، لِما تتعرض له من الكسرة والياء في (أدلُويَ) و(أدلوِيَ) لو سميت رجلا بأدلو، ثم أضفت إليه، فلما ثقل ذلك بدأوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييرا عبطا وارتجالا، فلما صارت كسرة تطرقوا بذلك إلى قلب الواو ياء تطرقا صناعيا"[1].

ثم يقول في الباب الذي سماه (باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا): "... ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعي أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة، ثم صارت من بعد مهملة، ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره، وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل نحو سماء وقضاء، ألا ترى أن الأصل سماوٌ وقضايٌ، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة، قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما إلى سماا وقضاا، فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما، فانقلبت همزة، فصار ذلك إلى سماء وقضاء، أفلا تعلم أن أحد ما قدرته –وهو التقاء الألفين – لا قدرة لأحد على النطق به"[2].

وعلى الرغم من أن ابن جني يؤكد في أكثر من موضع على ضرورة التزام المنهجية الصحيحة في التأويل حتى يكون لطيفا لا تصنع فيه، إلا أنه يغرق في التأويل إغراقا لا يكتفي فيه بالضرورة، ما يجعله يلجأ إلى تفسيرات أخرى تجعله ينفي الأصول التاريخية على الرغم من وجود بقاياها في النثر والشعر[3]، ومن أمثلة هذه التأويلات قوله: "هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في قام قوم، وفي باع بيع، وفي طال طول...، فهذا يوهم أن هذه الألفاظ، ما كان نحوها – مما يدعي أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه – قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوَم زيد، وكذلك نوِم جعفر وطَوُلَ محمد وشدَد أخوك يده واستعدد الأمير لعدوه، وليس الأمر كذلك، بل بضده، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه

[1] – ابن جني، الخصائص، 470/2.

[2] – ابن جني، الخصائص، 1/ 257.

[3] – كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، 1986، ص 246.

وتسمعه، وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح، ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر"[1].

وقد ذهب ابن جني إلى أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وعلل ما ذكره بقوله:" وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه"2.

ووجه رأيه كما اتضح من هذا القول أمران[3]:

– الأمر الأول: أنه يمكن إدراك علة لكل حكم نحوي، وليس كذلك علل الفقه، فكثير من أحكامه تعبدي.

– الأمر الثاني: مترتب على الأول، وهو أن علل النحو ترجع إلى الطبع والحس، بخلاف علل الفقه فإنها إمارات للأحكام فقط.

لكن هذا الاتجاه لا يستمر على إطلاقه عند ابن جني، فتراه يتوسط مرة أخرى في الأمر، ويذكر أن علل النحو ضربان، واجب لا بد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناها غيره، وهذا لا حق بعلل المتكلمين، والآخر ما يمكن تحمله لكن على استكراره، وهذا لاحق بعلل الفقهاء، ويضرب للتعليل الأول مثلا بقلب الألف واوا للضمة قبلها، والثاني ياء بعد الكسرة مثل(عصافير)، إذ يمكن أن تنطق (عصافور) لكن على استكراه[4]، لكن الزمخشري يعكس القضية، فيرى أن أصول الفقه في عمومه مبني على أصول العربية، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين والإستظهار في مآخذ النصوص بأقاويلهم والتشبث بأهداب فسرهم وتأويلهم[5] .

---

[1] – ابن جني، الخصائص، 256/1، 257.

[2]– م ن/ص 48.

[3]– محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 118.

[4]– ابن جني، الخصائص، 1 /144 و ما بعدها.

[5]– الزمخشري، المفصل في علم العربية، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993، ص 18.

4. خصائص المنهج البغدادي:

– السماع: وهو الأصل الأول في أصول النحو العربي، يعرفه ابن الأنباري بقوله: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد الكثرة إلى خد القلة"[1]، ويعرفه السيوطي بقوله: "هو ما ثبت في كلام العرب من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمانه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر"[2].

عرف عن البصريين سماعهم عن القبائل الثابت فصاحتها، فلم يأخذوا عن غيرها، وعرف عن الكوفيين اتساعهم في الرواية، فقد سمعوا عن كل العرب، ونحا البغداديون المنحى الكوفي نفسه، فلم يميزوا بين لغة وأخرى، ولم يفاضلوا بين القبائل، فكل اللغات عندهم محتج بها، وفي هذا يرى ابن جني أن لغات العرب على اختلافها حجة[3].

– القياس: وقد عرفه بعض علماء العرب بأنه: "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل"[4]، وأنه: "حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع"[5]، وحمل المجهول على المعلوم، وحمل ما لم يسمع على المسموع، وحمل الجديد من التعابير على ما اختزنته الذاكرة وحفظته من الأساليب المعروفة والمسموعة[6]، فصاغوا ما توصلوا إليه من فرضيات على شكل قواعد منطقية، لا يمكن خرقها، بل يقاس عليها، وإن اعترضتهم ظاهرة أو حكم لغوي، لا قاعدة له، قاسوه على القاعدة القانونية لما بينهما من تشابه معتبرين الأحكام المطردة أصلا، والأخرى فروعا[7].

---

[1]– ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 81.

[2]– السيوطي، الاقتراح، ص39.

[3]– ابن جني، الخصائص، 12/2.

[4]– الأنباري، لمع الأدلة، ص 93.

[5]– م ن/ ص ن.

[6]– مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص 20.

[7]– محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 83.

وإذا كان البصريون –كما مر بنا– قد بنوا أقيستهم على الأعم الغالب، وبناها الكوفيون على المثال الواحد، فقد توسط البغداديون الرأيين، فكانوا يقبلون المثال الواحد الذي يقول البصريون بشذوذه، بعد أن يناقشوه ويقلبوه على وجوه عديدة، وقد لا يقبلونه، إذا ثبت عدم ملاءمته. فالزجاجي مثلا قاس على النادر الشاذ من الأمثلة، كقول الشاعر:

لقد رأيت عجبا مذ **أمسا** عجائزا مثل السَّعالي خمسا

يأكلن ما في رحلهنّ همسا لا تـــــرك اللّه لهنّ ضرسا

وقد وهم الزجّاجيّ، فزعم أن من العرب من يبني (أمس) على الفتح، واستدل بهذا البيت[1].

– الاحتجاج بالقراءات الشاذة: حيث قال البغداديون القرآن محكم، ولا يتكلم العرب بأجود منه، فكان بذلك المصدر الأول عندهم للاحتجاج، حتى في قراءاته الشاذة.

4.4. الاحتجاج بالحديث الشريف:

لم يحتج البصريون ولا الكوفيون بالحديث إلا نادرا، لعلة أنه قد يكون مرويا بالمعنى، أما نحاة بغداد فاتخذوه مصدرا أساسيا من مصادر السماع.

– الاحتجاج بشعر المولدين: المولدون هم الذين فاتهم عصر الاحتجاج و إن كانوا عربًا، وقد احتج أهل بغداد بشعرهم، خلافا للبصريين والكوفيين، فأخذوا عن ابن برد، وأبي نواس، وأبي تمام...

5. مسائل نحوية استقل بها نحاة بغداد:

تكرر قولنا في هذه المحاضرة أن أهل بغداد تميزوا في دراستهم للنحو بالانتقاء والاختيار مما جاد به البصريون والكوفيون، مما نفى عن نحوهم الاستقلالية والتميز، لكن هذا لا يعني أن اجتهاداتهم قد خلت في جملتها من أي جديد، فالمطلع على مؤلفاتهم يتبين له أنهم قد استقلوا ببعض المسائل النحوية على قلتها، فهي مقارنة بما اصطفوه من نحو البصريين أو نحو الكوفيين قليلة جدا، وفيما يلي بعض منها:

[1]– ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربين بيروت، ط1، 2001، 59، 60.

– إضافة (ونى) إلى الأفعال الناقصة، وهي بمعنى (زال)، تقول: ما ونى زيد قائما، أي مازال زيد قائما.

– يعتبر الزجاجي كان وأخواتها حروفا لا أفعال، واعتبر (قارب) من أفعال المقاربة، و(إلا أن يكون) من عبارات الاستثناء

– أجاز الزجاجي إعمال إن وأخواتها إذا دخلت عليها ما الكافة، مثل (إنما زيدا قائما)، بدلا من (إنما زيد قائم).

– نفى ابن جني العلل الثواني والثوالث، واكتفى بالأول.

6. خلاصة:

تبين بعد البحث والدراسة أن النحو البغدادي نحو انتخابي، اختار أصحابه ما مالوا إليه من آراء بصرية أو كوفية، فلم يكن لدراسة النحو عندهم منهج مستقل، يؤهل جهودهم لأن تشكل مذهبا جديدا أو مدرسة مستقلة، لذلك نرى أن النحو في العربية قد عرف مدرستين مهمتين ساهمتا في تطوره وازدهاره، كل بمنهجها الخاص والمغاير، ولم يعرف بعدهما مدرسة، رغم الجهود الجبارة التي قدمها نحاة بغداد، فحسبهم أنهم قد أذابوا جليد العداوة بين العالَمين النحويين الكبيرين.

الاختلاف النحوي بين مدارس النحو في المشرق

1. تمهيد:

المشرق العربي أو المشرق هو: مصطلح أطلقه مسلمو شمال أفريقيا والأندلس على العرب الذين قطنوا الشرق، ابتداء من مصر وما وراءها شرقا، حتى حدود بلاد فارس، ويشمل المشرق العربى الآن: مصر، السودان، فلسطين، الأردن، لبنان، سوريا، العراق، السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، اليمن[1].

"ترجع أهمية المشرق العربي إلى أسباب عديدة وخاصة في تاريخ الحضارات، وتاريخ الأديان، وعلاقات الموقع التجارية والسياسية، ففي المنطقة نشأت أقدم الحضارات العليا المعروفة والتي ترجع إلى أكثر من سبعة آلاف سنة في مصر والعراق، ونحو أربعة آلاف سنة في فلسطين ولبنان وسوريا واليمن، وفى المشرق ظهرت الديانات السماوية الثلاث: اليهودية في مصر ثم فلسطين، المسيحية في فلسطين وخاتمتها الإسلام في الحجاز، فالمشرق قبلة سكان العالم من أتباع هذه الديانات، وفيه أقدس الأماكن في القدس الشريف ومكة المكرمة والمدينة المنورة يحج إليها ملايين الناس سنويا. والعلاقات المكانية الجغرافية للمشرق جعلته ملتقى طرق التجارة العالمية منذ القدم من الصين والهند وأفريقيا وأوروبا عبر المحيط الهندي والبحرين المتوسط والأسود، وعبر الطرق البرية من وسط آسيا وأفريقيا المدارية"[2].

---

[1]- مجموعة من المؤلفين، موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، 502/1.

[2]- م ن/ ص502.

وقد تناولت المحاضرة الثالثة من جملة هذه المحاضرات الاختلاف النحوي بين مدارس النحو القديمة، فكانت مقتصرة على مدرستي البصرة والكوفة، لهذا وتجنبا للتكرار ستتناول هذه المحاضرة الاختلافات النحوية بين مدرستي مصر والشام وبين ما سبقها من مدارس نحوية، خاصة المدرستين الرائدتين في النحو العربي على أساس أنهما مؤسستا هذا النحو، وكل ما جاء بعدهما من مدارس إنما آخذ عنهما.

2. النشاط النحوي في مصر والشام:

واصل النحو العربي ازدهاره وتطوره منذ نشأته الأولى بالبصرة، فكلما حل الإسلامُ دينُ الحق بأرض احتاج أهلها إلى لغته، واحتاجوا بذلك إلى قواعد تعلمهم التلاوة الصحيحة للقرآن، والفهم الدقيق له.

وعلى هذا تعلم أهل مصر والشام اللغة العربية بدخولهم الدين الجديد، واستبدلوا بها لغاتهم الأولى التي كانوا عليها قبل الإسلام، وهنا ظهر الاهتمام بهذه اللغة، وبنحوها، والسؤال الذي نطرحه: في هذا الموضع: هل كان حال النحو في هذين القطرين كحاله في بلاد العراق، أم أن أمره فيهما مختلف؟ وما الاختلاف بين القطرين في المنهج المتبع؟

لمعرفة الجواب لابد أن نعرض لظهور النشاط النحوي وتطوره في بلاد مصر التي عرفت بتعاقب الحضارات عليها، وفي بلاد الشام، مهبط الأنبياء والرسل، رغم ضآلة المعلومات التي تفصل القول في ذلك، كما أشار المستشرق بروكلمان (Carl Brockelmann) في حديثه عن النحو في بعض الأقطار العربية كمصر واليمن والأندلس إلى أن أخبارها جد ضئيلة[1].

لم يكن حظ الدرس النحوي في مصر أقل منه في مثيلاتها الأولى كالبصرة والكوفة، وبغداد والأندلس، فقد نشطت الدراسات النحوية فيها مبكرة مع العناية بضبط القرآن الكريم وقراءاته[2]، فمن المعروف أن مصر قد أصبحت جزءا من الدولة العربية الإسلامية منذ العام (20هـ)، فتحرر شعبها من الفرعونية حتى نسيت، بعد أن أنشأها

[1]– نقلا عن: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 340.

[2]– خضر موسى، النحو والنحاة، المدارس والخصائص، ص 204

العهد الإسلامي إنشاء جديدا، إذ دخل المصريون في دين الله أفواجا، فصارت العربية لغتهم الرسمية[1].

ولما كان عهد الفاطميين الذين انتقلوا إلى مصر بعدما نشروا دعوتهم في بلاد المغرب، فاتخذوها دار إقامتهم، وقربوا العلماء والأدباء والشعراء، حتى وجدت العربية فيهم أكبر عون ونصير لها، فازدهرت علومها وتطورت بتشجيعهم لرجالها وعلمائها[2]، وظل الأمر كذلك حتى ضعف ملوك الفاطميين، وبدأ عهد المماليك الذي عُرف هو الآخر بازدهار النحو فيه ازدهارا كبيرا، بوفود عدد كبير من علماء الأقطار الإسلامية إلى مصر[3]، حيث ارتحل إليها العلماء والمعلمون وطلبة العلم من بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية، وغرناطة مركز الخلافة الإسلامية في إسبانيا والأندلس، فأصبحت القاهرة محطة العلماء والفضلاء، ولم يقتصر أمر الازدهار في العصر المملوكي على علم بعينه، بل شمل الأدب والتاريخ والفقه، وعلوم اللغة وغيرها[4].

كان من الطبيعي إذا أن تنشط دراسات النحو في مصر مبكرة، فقد ارتبط الاهتمام باللغة فيها بالعناية بالنص القرآني وقراءاته، مما دفع إلى نشوء طبقة من المؤدبين –كما حدث في الأندلس– كانوا يعلمون الشباب مبادئ العربية حتى يحسنوا تلاوة الذكر الحكيم[5].

فحين وفد عبد الرحمن بن هرمز (ت117هـ)، تلميذ أبي الأسود الدؤلي إلى مصر، وكان فيها مؤدبا للناشئة، وحين ازدهرت القراءات القرآنية على يد ورش (197)؛ وهو أحد أنبه القراء الذين خلفوا ابن هرمز، دخلت مصر ميدان الدرس النحوي، غير أن التأليف النحوي بمعناه الحقيقي لم يحصل إلا في القرن الثالث، مع مجموعة من أعلام النحو في

---

[1]– خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص258.

[2]– م ن/ص259.

[3]– ينظر: م ن/ ص260، وينظر: عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص250.

[4]– مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي، العصر المملوكي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص256، 257.

[5]– شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص327.

مصر كولاد بن محمد التميمي (263هـ)، الذي يعد أول نحوي هناك حمل راية النحو بمعناه الدقيق[1].

وفي القرن الرابع الهجري اتجه الدرس النحوي بمصر على يد أبي جعفر النحاس (ت338هـ) اتجاه المدرسة البغدادية، في الأخذ عن البصرة والكوفة، والتخير من آرائهما[2]، وأبرز من نحا هذا المنحى كراع النمل الذي رحل إلى بغداد، فأخذ عن البصريين والكوفيين، ومزج بين آرائهما رغم أنه إلى رأي البصريين أميل[3].

أما الشام وهي مهبط الأنبياء والرسل فقد تعاقب عليها عدد من الديانات التي أورثتها حضارتها وعلمها، ولما حررها المسلمون، نشروا فيها لغتهم، فبدأ أهل الشام بتعلم لغة العرب، فازدهر النشاط اللغوي، خاصة بعد أن أصبحت الشام مركزا للخلافة الأموية، يفد إليها العلماء من كل قطر ومركز ثقافي، مما أسهم في تكوين ثلاث حركات علمية تعنى الأولى منها بالدين وعلومه، وتعنى الثانية بالتاريخ والسير، وتعنى الثالثة بالفلسفة وما تقتضيه من جدل، ثم أعقب هذه الحركات ظهور الحركة الأدبية التي عرف خلالها النحاة واللغويون تشجيعا كبيرا، فاشتهر في هذه الحقبة نحاة بارزون سيأتي ذكرهم في العنصر اللاحق[4].

لكن الحال لم يدم على حاله، فلما انتهى عصر المماليك بقيام الدولة العثمانية اندمجت الشام مع البلاد التابعة للترك، بعد أن كانت مستقلة في عهد سابق، ومن مظاهر هذا الاندماج أن فرضت اللغة التركية على البلاد، فركدت ريح العلم، وانحط شأنه بين الناس، فقل إنتاج العلماء فيه، وكان أغلب ما كتبوا، تلخيص مطولات أو حواش على شروح، وهذه الحواشي مشوبة بالنقول المضطربة المتخالفة، مع كثرة التعقيد، والالتواء في العبارات، ولم تمنع هذه الحال العامة في التصنيف من ظهور أفراد لا تنطبق عليهم

[1]– ينظر: عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص249، وينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص327.

[2]– عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص249.

[3]– شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 329.

[4]– خديجة الحديثة، المدارس النحوية، ص341.

أحكام هذا العصر، فأجادوا في التصنيف ترتيبا وتقريبا، وإن لم يكونوا مبدعين في ما ألفوا إلا أنهم قدموا صنيعا جميلا لعلم النحو في هذه البلاد[1].

3. علماء النحو في مصر والشام:

بدأت دراسة النحو في مصر كما أشرنا على يد عبد الرحمن بن هرمز، لكن هذه الحركة لم يكتب لها الظهور إلا في منتصف القرن الثالث على يد مجموعة من العلماء النابهين، وأبرزهم: ولاد بن محمد التميمي، ومن بعده ابنه محمد بن ولاد (298) الذي رحل إلى بغداد وأخذ عن المبرد وثعلب معا، والدينوري (289)، وابن النحاس[2]، إضافة إلى أحمد بن محمد بن ولاد (332هـ) الذي ورث العناية بالنحو عن أبيه وجده، فرحل إلى العراق وتتلمذ للزجاج البصري، وكان يعجب لذكائه وبصره بمسائل النحو وقدرته على الاستنباط[3]. وفي عهد المماليك عرف ابن الحاجب (646هـ)، وابن هشام (761هـ)، والسيوطي (911هـ)[4].

كما برز في الشام مجموعة من العلماء الذين حملوا على عواتقهم درس النحو وتدريسه، وأبرز هؤلاء[5]: ابن خالويه (370هـ) إمام العربية الذي دخل بغداد طلبا للعلم سنة (314هـ)، ثم انتقل إلى الشام واستوطن حلب، وهناك انتشر علمه وروايته، وملك النحاة (الحسن بن صافي بن نزار) (568هـ)، الذي نزل دمشق، فدرس بها النحو حتى مات، إضافة إلى تاج الدين الكندي (613) الذي قدم من بغداد إلى دمشق، فاستقر بها، وأفتى، ودرس وصنف.

وسنختار من أعلام هذين القطرين عالما ليكون نموذجا نتعرف من خلاله على النشاط النحوي في مصر والشام، وليكن ابن هشام الذي نشطت دراسته نشاطا واضحا،

---

[1]– محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 299 وما بعدها.

[2]– علي القصيباتي، تاريخ المدارس النحوية، ص11.

[3]– شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 329.

[4]– علي القصيباتي، تاريخ المدارس النحوية، ص12.

[5]– خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 345.

فكثرت مصنفاته النحوية، وكثرت لها الشروح والحواشي. ومن أبرز ما ذهب إليه تقسيمه للجملة إلى كبرى وصغرى، بعد أن كان معروفا أن الجملة في العربية قسمان، اسمية وفعلية، والكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين، وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: زيد أبوه غلامه منطلق، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و(غلامه منطلق) صغرى لا غير، لأنها خبر، و(أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار (غلامه منطلق) وصغرى باعتبار جملة الكلام"[1]، والكبرى تقسم إلى ذات الوجه وذات الوجهين: فذات الوجه هي اسمية الصدر والعجز، نحو : زيد أبوه قائم، وذات الوجهين هي اسمية الصدر وفعلية العجز، أي التي يكون خبرها جملة فعلية، نحو زيد يقوم أبوه[2].

وقد ارتضى هذا التقسيم كثير من الدارسين المحدثين، إلا أن التسميات تختلف، فما يسميه ابن هشام (كبرى) يسمونه الجملة المركبة، وبذلك تكون الجملة إما بسيطة وإما مركبة. فالبسيطة هي التي تتضمن علاقة إسناد واحدة، سواء اشتملت على متعلقات بعنصري الإسناد أم بأحدهما أم لم تشتمل على ذلك، أو هي التي تقوم برأسها ولا تتصل بغيرها اتصالا إسناديا، فهي ليست كبرى ولا صغرى، وأما المركبة فهي التي تتضمن أكثر من علاقة إسناد سواء اشتملت على متعلقات بعنصري الإسناد أم لم تشتمل[3]. ومثال البسيطة قولنا: (الله غفور رحيم). أما المركبة فمثل قولنا: (الشمس ممتدة خيوطها).

إلا أن الكبرى عند ابن هشام لا تكون إلا اسمية، حيث يكون المسند جملة، أي أنها الجملة التي يكون أحد أركانها جملة، لكنه لم يذكر جملة الفعل والفاعل لرفضهم أن يكون الفاعل جملة،أما المركبة عند المحدثين فهي التي تتضمن إسنادا آخر، غير الإسناد

[1]– ابن هشام ، المغني ، 437/2 ، 438.

[2]– م ن/ ص440.

[3]– مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ط1، 1997، ص 148، 149، وينظر: صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومة، الجزائر، (د.ت)، ص 32.

المقصود لذاته، وقد يكون الإسناد الثاني جملة أخرى من متعلقات الفعل (أي لا يشترط أن تكون جملة الخبر).

وهنا نجد أنفسنا أمام تقسيم الجملة من حيث الوظيفة، وهي فيه قسمان[1]: جمل لا محل لها من الإعراب، وهي التي لا تحل محل المفرد، وذلك الأصل في الجمل، وهي سبع، أما القسم الثاني، وهي الجمل التي لها محل من الإعراب، أي تتأول بالمفرد، فهي سبع جمل أيضا، وزاد عليها ابن هشام اثنتين وهي: الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ، والجملة الواقعة مفعولا به والواقعة حالا، والواقعة مضافا إليه، وما وقع جوابا لشرط جازم مقترن بالفاء أو إذا الفجائية، والجملة التابعة لمفرد كالمنعوت بها، الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، والجملة الواقعة مستثنى، والجملة المسند إليها، والجملة المستثناة والمسند إليها هما ما أضافه ابن هشام[2].

4. أثر الإقراء في مصر على الدرس النحوي:

أصبح لمصر منذ بداية العهد الإسلامي دور كبير في نشر العلوم، وكان للصحابة دور الريادة في نشر العلوم الإسلامية وتنميتها، وكان لهم الأثر البارز في قيام نهضة القراءات، وقد نشأت أول مدرسة مصرية لإقراء القرآن على يد ورش (عثمان بن سعيد)، الذي أصبح إمام المدرسة المصرية في القراءات[3].

شاعت مدرسة ورش في الإقراء شيوعا كبيرا، قرأ عنه المغاربة والأندلسيون قاطبة وجماعة من أهل بغداد واليمن، وكان لشيوع مدرسته وانتشارها أسباب كثيرة أشهرها اعتماده على الأصول اللغوية والنحوية، وذلك بالتركيز على مختلف النواحي الصوتية

[1]– ابن هشام ، المغني، 440/2 وما بعدها.

[2]– م ن/ص491 ، ينظر: فتحي الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح الكويت، ط1، 1978، ص 93.

[3]– خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص261.

والصرفية التي لابد لمن يمارس القراءة من معرفتها والاطلاع عليها، والتعمق في النحو، وإتقان مختلف الظواهر الإعرابية التي ينبني عليها المعنى[1].

وقد مثلت قراءة ورش نظرا لاعتمادها على الدراسات اللغوية الأصالةَ المصرية في هذه الفترة أكثر مما مثلتها الدراسات اللغوية المحضة التي وفدت إلى مصر من المشرق في حدود القرن الثالث للهجرة، لأن هذه الأخيرة إنما تمثل في حقيقتها النحو في بيئته الأصلية وهي العراق، ولا تمثل الدراسات النحوية المصرية التي ارتبطت بقراءة ورش، واستنبطت منها[2].

5. خصائص الدرس النحوي في مصر والشام:

يتبين من خلال ما ذكرنا للنشاط النحوي في مصر والشام أنهما الإقليمان الذان حملا مشعل الدراسات النحوية بعد البصرة والكوفة وبغداد، فواصلا مسيرته التطورية، إلا أن أعلام القطرين لم يتمكنوا من تحقيق الجديد في دراسة النحو فكانوا، سائرين على منهج الأولين مقتفين لأثرهم، مع تميز منهجهم بخصائص، وسمته بشيء من الاختلاف:

– اتصال الدراسات المصرية في زمن مبكر بإمام المدرسة البصرية وإمام المدرسة الكوفية. فتخير نحاة هذا البلد من آراء الأولين وحججهم وبراهينهم، مع استنباط آراء جديدة في بعض الأحيان[3]، فكانوا بهذا آخذين بالمنهج البغدادي الذي عرف بالانتقاء لا بالاختلاف.

– ازدهر النحو المصري وتطور في عهد المماليك، فينع، وجنى ثماره على يد النابهين من نحاة هذه الفترة أمثال بهاء الدين بن النحاس[4].

[1]– خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص262.

[2]– م ن/ ص262.

[3]– خضر موسى، النحو والنحاة، المدارس والخصائص، ص 257.

[4]– م ن/ ص 257.

– ارتبط النشاط النحوي في مصر ارتباطا وثيقا بالقراءات القرآنية، وذلك حال النحو الكوفي الذي نشأ في رحاب الدرس القرآني، فنظرا لحاجة المقرئ إلى مسائل النحو والصرف نشأت دراسات لغوية أصيلة في صلب مدرسة القراء.
– كثرة المتون النحوية والمنظومات التي كثر نثرها.

6. الاختلافات النحوية بين نحاة المدرسة:

لقد صار الخلاف نزعة طاغية على النحو العربي، فكما أنك لا تعثر على بصري يوافق كوفيا إلا نادرا، يمكن أن تجد بصريا يخالف غيره من البصريين، أو كوفيا يخالف غيره من الكوفيين، وهو الأمر نفسه في باقي المدارس النحوية، وإن لم يكن بالحدة نفسها، فقد كان حال علماء الشام كحال نظرائهم في العراق، يتفقون، ويختلفون، كما عرف عن العالمين الجليلين مختلفي النزعة كل الاختلاف في زمن واحد؛ ابن جني رأس مدرسة القياس، وإمام المدرسة البصرية، وابن خالويه كوفي المذهب، والمتوسع في الرواية[1].

وتلا العالمين المذكورين المعري الذي كان في الشام واسع الرواية، سماعيا إلى أبعد حدود السماع، ما جعله يضيق بنحو البصرة، الذي غالى أصحابه في الجدل، والقياس والتعليل[2].

6. خلاصة:

صفوة القول في الحديث عن النحو عند المصريين أن دراسة النحو قد أخذت اتجاهين، كان أحدهما للقراء ولا سيما ورش، صاحب الدور الأكبر في ظهور مدرسة القراء النحوية التي ترتكز في إقراء القرآن على مختلف الظواهر اللغوية، وكان الآخر للنحاة الذين ارتحلوا إلى مصر من البصرة والكوفة وبغداد...، وعلى رأسهم عبد الرحمن بن هرمز، فتميزت دراسة هؤلاء بما تميز به المنهج البغدادي ومن بعده الأندلسي، وذلك بالانتقاء مما جدت به قريحة الأولين من نحاة البصرة والكوفة.

[1]– سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص108.
[2]– م ن/ ص ن.

وتميز الدرس النحوي في الشام بكثرة المنظومات والمتون النثرية، والشروح والتلخيصات، وهذا في الحقيقة لم يكن مظهرا من مظاهر الازدهار النحوي في بلاد الشام، بل بالعكس من ذلك، فلما ضعفت بلاد المسلمين وتدهور حالها تأثر الدرس اللغوي بذلك، فلم ينبغ العلماء في التأليف النحوي كسابقيهم، بل مالوا إلى نظم القواعد النحوية أو تلخيصها أو شرحها، تسهيلا وتبسيطا للمؤلفات النحوية التي لم تكن في متناول المتعلمين لقواعد اللغة.

الاختلاف النحوي بين مدارس النحو في المغرب

1. تمهيد:

المغرب العربي هو المنطقة التي تقع في شمال أفريقيا، ممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي، تضم مجموعة من الدول العربية أهمها الجزائر والمغرب وتونس، في مقابل تلك التي تقع في المشرق العربي، كمصر والشام...

كان مصطلح المغرب العربي مستعملا للدلالة على مصر وبعض الأقطار المحاذية لها في مقابل المشرق الذي يضم العراق وما يحاذيها، لكن المصطلح تطور، وصار يطلق فيما بعد على مناطق شمال إفريقيا كما أشرنا، في حين يستعمل بعض المؤرخين مصطلح المغرب للحديث عن دول شمال إفريقيا وهي المغرب الشرقي، والأندلس وهو المغرب الغربي.

وسيستعمل مصطلحا المغرب، أو المدرسة المغربية في هذه المحاضرات للدلالة على المغرب الشرقي والمغرب الغربي، أما الأول فهو الذي يطلق عليه اليوم تسمية المغرب العربي، والثاني هو الأندلس؛ الإقليم الذي قامت به حضارة إسلامية في أوروبا الغربية، وهي تمثل اليوم إسبانيا والبرتغال، وسنبحث في هذه المحاضرة عن مظاهر الاختلاف التي ميزت الإقليمين ونمثل لها ببعض المسائل النحوية.

2. ما خالف به الأندلسيون المدارس النحوية في العراق[1]:

- لا عوامل نحوية، فالعامل هو المتكلم بحسب ما يؤدي المعنى.
- لا حذف ولا تقدير، إلا ما حذف للعلم به، وإن ظهر تم الكلام به ولم يختل نظامه.
- لا تنازع بين الأفعال، بل توجيه لتعليق الفعل بالاسم.
- طبيعة العائد في الاشتغال هي المحددة للإعراب.
- لا علل ثوان ولا ثوالث.

[1]- عبد الأمير محمد أمين الورد، المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، ص 37.

– المسموع من كلام العرب هو المأخوذ به المقاس عليه، ولا تفريع على كلام العرب بما ليس من كلامهم.
– إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم.

3. الخلافات النحوية في الآراء المغاربية

تميز النحو المغاربي باختلاف نحاته فيما بينهم، وهو الأمر الحاصل منذ نحو البصرة، فلم يكن بين سيبويه والأخفش إمامي المدرسة البصرة كثير اتفاق، ونظرا لكثرة الآراء المختلف فيها بينهما ظهر المذهب الكوفي الذي يدعم آراء الأخفش وتوجهاته.

لقد انقسم نحاة المغرب والأندلس بين مقتف لأثر البصريين ومتتبع لمذهب الكوفيين، أمثال ابن آجروم الذي كان على المذهب الكوفي يستعمل عباراتهم مثل الخفض، ويقول بآرائهم مثل جزم الأمر، وهو ظاهر في أنه معرب، وذكر في الجوازم كيفما والجزم بها رأيهم، وهو ما أنكره البصريون[1]، وأمثال ابن مالك الأندلسي الذي جدد في النحو بعض التجديد، فاستشهد بالحديث النبوي الشريف، وهو مذهب ابن خروف أيضا، ورجح في بعض المسائل رأي الكوفيين، رغم أن النحو الأندلسي أقرب إلى المذهب البصري، حيث غلب عليه طابع القياس[2].

4. خلاصة:

لقد أصبح الخلاف أهم خاصية تميز نحو العربية، فكلما ظهرت مدرسة نحوية جديدة عرف النحو آراء مختلفة تميز أصحابه، بل إن الاختلاف امتد إلى أبعد من ذلك، فلطالما استقل بعض أصحاب المدرسة الواحدة بآرائهم التي تميزهم عن نظرائهم في المدرسة نفسها، وهذا الأمر معروف منذ سيبويه إمام المدرسة البصرية وشيخ علمائها، حيث كثرت الخلافات النحوية بينه وبين الأخفش الذي مهد بآرائه المخالفة لقيام المدرسة الكوفية، رغم أنه بصري الانتماء والمذهب، وقد استمر شأن الخلاف النحوي حتى عند

[1]– السيوطي، بغية الوعاة ، 238/1.
[2]– سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص96 وما بعدها.

أعلام المدرسة المغاربية التي ضمت إقليمين نحويين مهمين بعد البصرة والكوفة وبغداد، فأخذ المغاربة عن النحاة الأوائل ما أخذوا، لكنهم تميزوا بآرائهم الخاصة والجديدة في النحو، والتي ميزتهم عن غيرهم، بل عن بعضهم أحيانا.

المدرسة الأندلسية والمغربية (1)

1. تمهيد:

يطلق مصطلح المدرسة الأندلسية المغربية على كل نشاط نحوي نشأ في بلاد المغرب العربي الذي أشرنا فيما سبق إلى أنه المنطقة التي تضم جزأين من بلاد المسلمين؛ الجزء الشرقي منها ويضم بلدان شمال إفريقيا والجزء الغربي الذي يضم الأندلس، لهذا تجد كثيرا من كتب النحو التي تسمي النحو الأندلسي بالمدرسة المغربية، نظرا للارتباط الوثيق بين القطرين الذين أسسا لنشاط نحوي يطلق عليه (المدرسة الأندلسية المغربية).

2. النشاط النحوي في الأندلس والمغرب:

نشأ النحو كما بات معروفا في البصرة بها تطور وازدهر، ثم ما فتئت الكوفة أن لحقت بركب الدرس النحوي، فنشأ بين الإقليمين خلاف واسع في كل مسائل النحو وقضاياه، ولما انتقل مشعل الدراسات النحوية إلى بغداد تغير منهج الدراسة بأن صار مبنيا على الانتقاء من المذهبين الأولين (البصري والكوفي)، وبقي ذلك موضع النحو إلى أن احتاج أهل الأندلس إلى تعلم العربية بانتمائهم إلى الرقعة الإسلامية، حيث توسعت دائرة الأقاليم العربية التي تعنى بالنحو وقضاياه من البصرة والكوفة وبغداد إلى الأندلس، فكيف كانت نشأته هناك، ومن أبرز أعلامه، وما منهجهم في دراسته، وهل شكل ذلك عندهم مدرسة نحوية بحق؟

بلغ ازدهار النحو في البصرة والكوفة وبغداد أوجه، فتأكدت أهمية النحو في الحفاظ على القرآن الكريم حفظا وفهما، وخلال كل تلك الفترة كانت الأندلس على غير الإسلام، ولما دخلها أقبل أهلها على تعلم العربية وتعليمها[1]، فكثر المؤدبون الذين قال

[1]– عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص215.

فيهم الزبيدي وهو يصف فضل محمد بن يحي (353هـ) عليهم: "لم يكن عند مؤدبي العربية، ولا عند غيرهم ممن عني بالنحو كبير علم بالعربية، حتى ورد محمد بن يحي عليهم، وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العواملَ وما شاكلها، وتقريب المعاني لهم في ذلك. ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون في شيء منها، حتى نهج لهم سبيل النظر وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده، وإنهم بذلك استحقوا اسم الرياسة"[1]. حيث رحل إلى مصر وعاد إلى قرطبة بعلمه يلقنه لطلابه، وهنا يتأكد دور الرحلات إلى المشرق، حيث أخذ الأندلسيون يرحلون إلى هناك طلبا للعلم، ويستقبلون نظراءهم من المشرق يعلمونهم علمهم ومعارفهم[2].

ورغم عدم الاستقرار السياسي الذي ساد في عصر المرابطين، لانشغالهم بالحروب والمعارك، إلا أن عصرهم قد عرف بروز مجموعة من العلماء الذين برعوا في اللغة والأدب، فازدهر تعليم اللغة العربية؛ لأنها لغة القرآن الكريم[3].

ثم جاء عصر الموحدين وهو أزهى عصور الأندلس، في النصف الثاني من القرن السادس للهجرة، حيث ساد فيه الرقي والتطور على مختلف مناح الحياة؛ لأن ملوكه كانوا يقدرون العلوم والعلماء حق قدرهم، فعمدوا إلى تشجيعهم والإغداق عليهم، وعملوا على إطلاق الحرية الفكرية للغويين والمفكرين، فشهد هذا العصر ازدهارا واسعا في الفكر واللغة والأدب، ونشط العلماء للتأليف والتدوين، وكان للنحو نصيب وافر وأصيل بين هذه المصنفات، حيث كان من نتائج رعاية الموحدين العلم والعلماء أن تقاطر العلماء على

[1]– الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص311.

[2]– عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص215.

[3]– محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، ط1، 1980، ص30.

مراكش، حاضرة الموحدين وكان من أعلامهم أبو القاسم السهيلي، وأقبل الطلاب من المغرب على معاهد الأندلس، فانتعشت الحياة الفكرية في هذين البلدين"[1].

وأول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي هو جودي بن عثمان (ت198هـ) الذي تتلمذ على يدي الكسائي والفراء، وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين، وأول من صنف به النحو، وما زال يدرسه لطلابه حتى وافته المنية[2]، فازدهر النحو الكوفي هناك، وزاد إقبال الأندلسيين عليه، إلى أواخر القرن الثالث الهجري، حيث نجد الأفُشنيق (307هـ) الذي ارتحل إلى مصر، ولقي هناك أبا جعفر الدينوري، فأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، وعاد به إلى طلبته يقرأه عليهم[3].

فازدهرت دراسة النحو وتطورت حيث خالط نحاتها جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وهنا تشكلت ملامح منهجهم في درسهم النحوي، حيث صاروا كالبغداديين، ينتقون الأمثل من آراء البصرة والكوفة، ويضيفون من اختيارات النحو البغدادي ما اقتنعوا به، مع استقلالهم باستنتاجات واستنباطات جديدة تخصهم[4].

لقد عدل الأندلسيون بعد استغنائهم عن المشارقة واعتمادهم على أنفسهم عن بعض آراء المشارقة في النحو، وخالفوهم في منهاج تعليمه وتدوينه، واستدركوا عليهم مسائل فاتتهم، وبذلك استحدثوا مذهبا رابعا عرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين، ظهرت مبادئه من أوائل القرن الخامس الهجري، الذي يعد بحق فجر النهضة النحوية في هذه البلاد[5].

وقد كان لكتاب سيبويه عندهم المكانة المقدسة، فجدوا وتحملوا المشاق والأخطار في ارتحالهم من بلادهم إلى المشرق للحصول على صورة منه، فتكاثرت نسخه بعدئذ وصار كتابهم المقدس في العربية، وإليه تؤول فضيلة النهضة الأندلسية المغربية، فقد

---

[1]– محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم ومذهبه النحوي، ص30 وما بعدها.

[2]– شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص288، 289.

[3]– م ن/ ص 289.

[4]– م ن/ ص292.

[5]– محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 130.

شغف به الأندلسيون والمغاربة من هذا الحين، وتنافسوا في استظهاره، وعنوا بشرحه والتعليق عليه، نظرا لقيمته الكبيرة عندهم[1].

3. أعلام النحو في الأندلس والمغرب[2]:

– جودي، وهو ابن عثمان النحوي المغربي(198هـ)، نشأ في منطقة قرب القيروان، ورد العراق وأخذ عن الكسائي والفراء والرياشي، وروى عن الكسائي كتابه، واستصحبه معه في عودته إلى وطنه، غير أنه اتجه بعد إلى قرطبة، فكان أول من أدخل كتاب الكسائي في هذه البلاد.

–حمدون؛ النحوي المغربي محمد بن إسماعيل (200هـ) نشأ بالقيروان، وهو أول من عرف بحفظ كتاب سيبويه.

–الأفشنيق: وهو محمد بن موسى الأندلسي (307هـ)، رحل إلى المشرق، فأخذ بمصر عن أبي علي الدينوري كتاب سيبويه، وعاد به إلى الأندلس، ويغلب على الظن أنه أول من أدخل الكتاب إلى الأندلس.

–محمد بن يحيى الرباحي الأندلس(358هـ) حذق علوم العربية واشتهر بالنحو؛ ورحل إلى مصر، فلقي أبا جعفر النحاس، وروى عنه كتاب سيبويه، ثم عاد إلى الأندلس وتلقى عنه الزبيدي ..

– الزبيدي (379هـ): هو أبو بكر محمد بن الحسن، ولد في إشبيلية، وتأدب على أبيه، ثم سمع من أبي علي القالي، ومحمد بن يحيى الرباحي وغيرهما في قرطبة، حتى غدا أوحد زمانه في النحو وحفظ اللغة.

– الجزولي (607هـ): عيسى أبو موسى ابن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي البربري المراكشي أبو موسى، له في النحو مجموعة من المؤلفات التي سعى من خلالها إلى

[1]– محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 130، 131.

[2]– م ن/ ص 132، 133.

تبسيط قواعد اللغة العربية، مثل: شرح على أصول ابن السراج، والأمالي في النحو، والجزولية وهي أشهر ما ألف وكتب.

– ابن هشام اللخمي (577هـ): محمد أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي الإشبيلي، أشهر مؤلفاته النحوية: الدر المنظوم، شرح الفصيح، شرح المقصور والممدود لابن دريد، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان...، وكلها مؤلفات في الشرح أو الاختصار لمؤلَّف نحوي قديم.

4. خلاصة:

ظهر في بلاد المغرب بشقيها (الشرقي والغربي) بعد دخولها الإسلام، مجموعة من النحاة الذي ذاع صيتهم في الدرس العربي واشتهر، نظرا لما قدموه من جهود خلدت ذكرهم في الدرس النحوي، وجعلت مصنفاتهم من أمات الكتب العربية التي لا يستغني عنها باحث في اللغة والنحو، وأبرز هؤلاء أبو حيان التوحيدي، والجزولي واللخمي، وابن مالك صاحب الألفية التي سادت فيما بعد مناهج تدريس النحو في كافة الأقطار العربية وإلى يومنا هذا، نظرا لتميزها بالتيسير والتبسيط، وهو ما ميز منهج الأندلسيين، فضلا عن تميزهم باتباع خطى البغداديين في الانتقاء والتخير من آراء البصريين والكوفيين، مع الاستقلال أحيانا بآراء خاصة تميزهم عن غيرهم.

المدرسة النحوية الأندلسية والمغربية (2)

1. تمهيد:

رغم إنكار الكثيرين في نحو العربية لوجود مدرسة أندلسية مغربية إلا أن واقع الدرس يعترف بغير ذلك، فقد استطاع علماء المغرب بشقيه من إنشاء مدرسة نحوية قائمة على أسس وقواعد تميزوا بها، فكانوا بحق مبدعين في النحو، متفردين بآرائهم وأفكارهم، ولتوضيح ذلك تناولت هذه المحاضرة خصائص المنهج النحوي في المغرب والأندلس، كما تناولت نموذجا مهما من نماذج التأليف النحوي الأندلسي، ليتضح من خلال ذلك المذهب المختلف لأصحاب هذه المدرسة.

2. خصائص المنهج النحوي في الأندلس والمغرب:

تميز المغاربة بطغيان المنهج البغدادي عليهم، حيث مالوا إلى الانتقاء من المذهب البصري والمذهب الكوفي، مع استنباط آراء جديدة كلما تسنى لهم ذلك. وكان أبرز هؤلاء: الزُّبيدي (ت379هـ)، وابن الطراوة (528هـ)، والسُّهيلي (581هـ)، وابن خروف (ت690هـ)، وابن عصفور (ت669هـ)، وهو إمام العربية في عصره، وابن مالك (672هـ)، صاحب الألفية في النحو، والتي اشتهرت بـ(الخلاصة)، إضافة إلى ابن الضائع(680هـ)، وأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)[1]، فضلا عن ذلك فقد تميز نحاة هذا القطر بالمذهب الظاهري، وعلى رأس هؤلاء ابن مضاء الذي سيكون نموذجنا للتعرف على الدرس النحوي في الأندلس.

ويمكن تلخيص أبرز ميزات المنهج الأندلسي المغربي فيما يلي[2]:

- تأخر العناية بالمذهب البصري، لأن أول نحو نقل إليهم كان نحو الكوفيين.
- معاناة بعضهم من الصناعة النحوية في تلقين تلاميذهم وتعليمهم لقواعد العربية.

[1]- علي القصيباتي، تاريخ المدارس النحوية، ص9.

[2]- خضر موسى، النحو والنحاة، المدارس والخصائص، ص256، 257.

– انتهاجهم نهج البغداديين في الانتقاء من آراء البصريين والكوفيين، والخلوص إلى آراء جديدة.

– الميل إلى تيسير النحو أو الدعوة إليه، حيث عرف علماء الأندلس والمغرب برغبتهم في تخليص النحو من كثرة التأويلات والتعليلات كما فعل ابن مضاء الذي نادى إلى إلغاء بعض الأصول النحوية التي لا تزيد إلا في تعقيد العربية.

– تأثرهم بالمذهب الظاهري، الذي يقول أصحابه بالنظر في ظاهر النصوص، وهو ما جعل كثيرين منهم يثورون على القياس والتعليل، لما في ذلك كله من إغراق في التفسير والتأويل.

3. التأليف النحوي في الأندلس– ابن مضاء أنموذجا

يعد التيسير والتجديد منهجا غالبا على نحاة المغرب والأندلس في تأليفهم النحوي، فظلوا يدعون إلى تيسيره وتبسيطه، وإلى تجديده وتنقيحه من كل ما علق به من آثار القياس والتعليل، فساهموا بشكل واضح في ازدهار الدرس النحوي من خلال مؤلفاتهم التي تنحى غالبا نحو النزعة التعليمية، فكثرت الشروح عندهم والملخصات، التي تقدم المؤلفات النحوية في قالب تجديدي مبسط.

وكان من أشهر رجالات التأليف النحوي في الأندلس ابن مضاء القرطبي الذي اشتهر بالدعوة إلى تجديد النحو وتيسيره، وتخليصه مما علق به من قيود ليست فيه أصلا بل فرضها النحاة فرضا، كدعوته لإلغاء القياس، الذي يعد أصلا أساسيا عند نحاة العربية، فتصدى له بالنقد الصريح، مبينا أن النحاة لم يتحروا الدقة فيه، ويقصد القياس العقلي تحديدا، فالقياس نوعان[1]:

– القياس النحوي: ويمثل الأحكام النحوية التي تصدق على النصوص اللغوية، الواردة بطريقة واحدة، أخذت منها القاعدة، ثم تعمم تلك القاعدة على النصوص التي لم ترد.

[1]– محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 83.

– القياس العقلي: و هو قياس أحكام على أحكام لنوع من المشابهة، فهذا الحكم كذا؛ لأنه مشابه أو قياس على كذا، وأُطلِق عليه القياس العقلي؛ لأن للعقل فيه دورا في عقد المشابهة، وإقامة الصلة بين الأحكام.

وقد تصدى ابن مضاء لهذا النوع من القياس بالنقد الصريح، "مبينا أن النحاة لم يتحروا الدقة في هذا النوع من القياس؛ و ذلك لأنهم يحملون الأشياء على الأشياء، دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأمرين، هذا من ناحية، و من ناحية أخرى، يدعون أنهم في ذلك تابعون للعرب، و أن العرب قد أرادت ذلك، و هم في كلا الأمرين قد جانبهم التوفيق..."[1].

لقد ثار ابن مضاء على هذا الأصل، فوقف عند أمثلة له ليبين فساده، منها تعليلهم لإعراب الفعل المضارع لقياسه على الاسم، "فالأصل في الاسم الإعراب، والفعل فرع، وهي فرعية يأخذها الفعل لعلتين، لا لعلة واحدة: أما العلة الأولى فهي أنه يكون شائعا فيتخصص على نحو ما نعرف في الأسماء؛ فإن كلمة (رجل) تصلح لجميع الرجال، فإذا قلت (الرجل) اختص الاسم بعد أن كان شائعا، وهذا نفسه نراه في الفعل المضارع، فإن كلمة (يذهب) تصلح للحال والاستقبال، فإذا قلنا (سوف يذهب) اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعا. والعلة الثانية التي يسوقها النحاة هي أن لام الابتداء، تدخل على المضارع كما تدخل على الاسم، فتقول: (إن زيدا ليقوم)، كما تقول (إن زيدا لقائم)، وهاتان العلتان تتيحان للمضارع أن يأخذ حكم الاسم في الإعراب"[2].

وهذا كله مردود من وجهة نظر ابن مضاء؛ إذ يرى فيه إغراقا في التفسير وبعدا في التقدير، فلمَ يكون الإعراب أصلا في الاسم وفرعا في المضارع؟! إنه أصل فيهما معا؛ لأن كلا منهما له أحوال متعددة مختلفة لا تعرف إلا بالإعراب؛ لهذا يذهب إلى أن الخير من ذلك كله أن نقول: إن الفعل المضارع يعرب إذا لم يتصل بنون النسوة ولا بنون

[1]– محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 86، وينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ص 156، 157.

[2]– ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 39.

التوكيد، ومعنى ذلك أننا نصف أحوال الأشياء في نفسها، ولا نلجأ إلى تعليل هذه الأحوال ولا إلى فرض قياس بينها وبين غيرها؛ لأن ذلك يوقعنا في مشاكل نحن في غنى عنها[1].

كما دعا إلى إلغاء العلل، وثار ابن مضاء أيضا على نظرية العامل، على الرغم من بنائها الهندسي المحكم، ورفض أن تكون جل ما يشغل النحاة، فرد عليهم في كتابه (الرد على النحاة) قائلا: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي ومعنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب)" [2].

فهو يرفض أن تكون هذه العلامات الموجودة على آخر كل كلمة في الجملة بسبب عامل لفظي أو معنوي. ورد على من يزعمون أن العامل في النحو ليس عاملا حقا، وإنما هو تمثيل وتخييل، جيء به لغرض تيسير النحو، وتسهيل تعلمه، بأن هذه الفكرة التي جيئ بها للتيسير والتسهيل لا تفعل شيئا من ذاك، بل بالعكس فإنها تزيد الأمر صعوبة وتعقيدا، فلولاها ما عانى الناس في البحث عن المحذوفات والمضمرات، وتقديرها حتى كأنها موجودة، على الرغم من أنها ليست كذلك، ولولاها ما فكر الناس في محذوفات لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم موجزا؛ لأنهم لو أرادوا هذه المحذوفات، ولو فكروا فيها لنطقوا بها، ولخرج كلامهم بذكرها من باب الإخبار إلى باب الإطناب، ولزالت عنه مسحة الاقتصاد والإيجاز الذي يزيد التعبير بلاغة وجمالا[3].

5. خلاصة:

تحدثنا في المحاضرة الفائتة التي وسمت أيضا بالمدرسة النحوية الأندلسية والمغربية عن النشاط النحوي في الأندلس والمغرب، وأهم أعلامه، وتحدثنا في هذه عن

[1]– ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 40 .

[2]– م ن/ ص 76.

[3]– م ن/ ص 26.

خصائص المنهج النحوي لدى المغاربة، وعن التأليف النحوي لديهم باتخاذ ابن مضاء القرطبي نموذجا لذلك، فلأن المحاضرتين موسومتان بالعنوان نفسه كان لزاما علينا أن نقدمهما بهذه الصورة، رغم إيماننا أنهما تتعلقان بقطرين في الحقيقة منفصلين في دراسة النحو العربي، قدم أعلامهما جهودا معتبرة في تطور الدرس النحوي وازدهاره.

الاختلافات النحوية في المنظومات

1. تمهيد:

بدأ التأليف النحوي في تاريخ العربية مع الخليل بن أحمد الفراهيدي صاحب الجمل في النحو، ومن بعده تلميذه سيبويه الذي ألف كتابه فصار قرآن النحو، ونظرا لأهميته وقيمته واستيعابه لكل مسائل النحو العربي، بل حتى مسائل علم الصرف كان المبرد إذا أراد أحد أن يقرأ عليه الكتاب يسأل أولا: هل ركبت البحر؛ تعظيما له واستعظاما لما فيه، وقد قيل: "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح"[1]، لكن جهود التأليف النحوي تواصلت وبغزارة تشهد لها المكتبات العربية التي حوت رفوفها المقتضب للمبرد والخصائص لابن جني، والأصول في النحو لابن السراج...

إلا أن هذا المنهج في التأليف ظل عويصا على المتعلمين شاقا على الناشئين في دراسة علوم العربية، فظهر نمط آخر من التأليف، بمنهج تيسيري، يبسط فيه أصحابه القاعدة ويوضحونها، وهذا النمط متعدد الأشكال فمنه المنظوم ومنه المنثور، وسنتناول في هذه المحاضرة التأليف المنظوم في قواعد العربية، بحثا عن خصائصه، وأهدافه، وأبرز مؤلفيه.

2. تعريف المنظومات النحوية:

النظم في اللغة هو: "التآليف وضم شيء إلى شيء آخر... ونظم اللؤلؤ ينظِمه نظما ونظاما ونظَمه: ألفه، وجمعه في سلك ، فانتظم وتنظم..."[2].

وقد أشار ابن فارس (395هـ) في معجمه إلى أنه " أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى تَأْلِيفِ شَيْءٍ وَتَأْلِيفِهِ، وَنَظَمْتُ الْخَرَزَ نَظْمًا، وَنَظَمْتُ الشِّعْرَ وَغَيْرَهُ."[1].

---

[1]– القفطي (جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف)، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 348/2.

[2]– الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة (ن ظ م)، ص1162

وهو في الاصطلاح كما يقول الشريف الجرجاني: "تأليف الكلمات والجمل مرتبة المعاني، متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل"[2].

وقال محمد التنوجي في تعريفه للمصطلح: "هو الذي ينظمه الشاعر ويضمنه معلومة أو معلومات بقصد حفظها وإدراك المعنى فيها... وهو نوع من الشعر لا يمت إلى العاطفة والوجدان بصلة، وليس فيه من الشاعرية إلا الوزن والقافية"[3].

إذا فالمنظومات اصطلاح يقصد به كل صيغة وزنية تتناول الأفعال العلمية لا الشعرية، وبذلك تخلو من كل لغة مجازية[4]، فهي نوع من الشعر التعليمي يهدف به ناظمه إلى "تعليم الناس شؤون دنياهم وأخراهم، وتزويدهم بالحقائق والمعلومات المتعلقة بحياة الفرد والجماعة"[5]، ازدهر وراج في العصر العباسي، فنُظمت به كثير من الفنون والعلوم[6].

ولما امتازت المنظومات النحوية في تاريخ العربية بجمال الأسلوب ووضوح العبارة صارت وسيلة سهلة للحفظ والرواية، وعاملا مهما في تشجيع الإقبال عليها ودراستها وحفظها، حتى أصبحت جزءا من تاريخ علم النحو، ونمطا من أنماط التأليف النحوي وحلقة من حلقاته، ومرحلة مهمة من مراحله أثَّرت فيما بعدها من مؤلفات، فقد ظهرت ثم ازدهرت ونمت وحافظت على مكانتها مدة طويلة من الزمن، لما لها من قيمة علمية كبيرة، ودور عظيم في تنشيط الحركة الثقافية، ولا يزال دورها قائما في التعليم والتيسير إلى يومنا هذا، ولا تزال وسيلة من وسائل نقل العلم وتعليمه، مما يدل على قوتها

---

[1]– ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة نظم، 443/5.

[2]– الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص311.

[3]– محمد التنوجي، المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1، 553/2.

[4]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998، 169/2.

[5]– ينظر: صالح آدم بيلو، حول الشعر التعليمي، مجلة الجامعة الإسلامية، السنة 13 ، العدد 52، ص 206.

[6]– ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، 1865/2 وما بعدها.

ومقدرتها على حمل التراث النحوي، وسبب هذا أن النحو جزء من تراث الأمة المعتمد على الحفظ مع ارتكاز النحو العربي على المعيارية القائمة على الحفظ. فالمنظومات قد قامت في المقام الأول على عملية الحفظ، وهي عملية أساسية في العلم، وطريقة لها ما يسوِّغُها في عصر ابتداء وانتشار المنظومات وفي جميع العصور[1].

3. ظهور المنظومات النحوية:

عرفت المنظومات النحوية على ما بينا منذ القرن الثاني للهجرة، وازدهرت وذاع صيتها، في القرنين السادس والسابع للهجرة، فصارت وسيلة العلماء والمعلمين لتقديم قواعد النحو للطلبة والمتعلمين، وهذا يعني ظهور الوعي الفكري لدى نحاة العربية منذ القرن الثاني للهجرة، حيث أدركوا أهمية النظم في ترسيخ القواعد وحفظها، بل إنهم أدركوا بذلك الفرق بين النحو العلمي والتعليمي، فلما كرست طائفة منهم جهودها للتأليف في النوع الأول، وخلفت لنا ثروة هائلة من المصنفات والتآليف، تفرغت طائفة أخرى إلى التأليف في النحو التعليمي، متخذة المنظومات وسيلتها.

فبعيدا عن العلة التي اتخذها النحاة وسيلة لتفسير الظواهر النحوية واللغوية، وشرحها شرحا مفصلا، والتي زادت في تعقيد مسائل النحو، رغم وظيفتها التعليمية. وبعيدا أيضا عن التأويل الذي وجد في النحو نتيجة نظر عقلي عميق، دفعت إليه الأصول النحوية التي جعلت النحاة يطوعون النصوص كرها لتتوافق معها[2]، ومن هذه الأصول نظرية العامل التي أخذت حكم المسلمات، فلها الدور البارز في تغذية الخلاف بين النحاة في الباب الواحد، وحول المسألة الواحدة، وبسببها انشغل النحاة عن دراسة الجملة دراسة أسلوبية، فتعلقت دراستهم بالبحث عن العوامل المختلفة، وتوزعت قواعد الحكم الواحد على أبواب مختلفة، فاهتمت كتبهم بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وبنواصب الفعل وجوازمه، أكثر من اهتمامهم بالجملة وأنواعها، وفي خضم أحاديثهم النحوية لا نجد إلا

[1]– حسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، كلية المعلمين، الرياض، (د ت)، ص 83.

[2]– محمد عيد، أصول النحو العربي، ص161.

حديثا عن العوامل، وأثرها في أركان الجملة المختلفة، فإذا نحن نظرنا إلى كتب النحو القديمة والحديثة، فإننا نفاجأ بطريقة تقسيمهم وتصنيفهم لأبوابها، فقد وزعت بحسب العوامل، حتى أنهم لم يراعوا ما يربط أجزاء الباب الواحد من معاني يفترض أن تبوب الكتب بحسبها.

لقد أدرك النحاة حاجة النحو وهو وسيلة المتكلم للنطق السليم، إلى قواعد بسيطة تحقق لهم الغاية المنشودة من هذا العلم، فلجأوا من أجل القضاء على صعوبة النحو إلى تيسير تعليم النحو لا تيسير النحو، فاخترعوا المنظومات والمتون المنثورة المختصرة فانتشرت المنظومات في القرن السادس وما بعده[1] سعيا إلى تيسير النحو وتخليصه مما علق به من مسائل عقدته، وأدت بالناشئة إلى النفور منه، فلما لم يعد للمنشغلين بالنحو من شيء يضيفونه، ويتنافسون عليه كما فعل أسلافهم، تنافسوا على التجديد في طريقة تعليمه، فأكثروا من المنظومات، وتنافسوا في تأليفها، ولم يتركوا بابا أو مسألة من مسائل النحو إلا عرضَوا لها في منظوماتهم، مما انعكس على إثراء الدرس النحوي[2].

4. خصائص المنظومات النحوية:

وكان القرن السادس وما بعده هو عصر انتشار المنظومات، فبرزت فيه المنظومات الطويلة التي تبلغ ألف بيت أو أكثر، والتي تتسم بجمع شَتَات العلم الذي نُظمت فيه إضافة إلى أصوله وكثير من فروعه، وقد اتسمت بمجيئها من بحر الرجز غالبا، وبخاصة المزدوج منه، ومجيئها من بحور أخرى إذا كانت المنظومة غير طويلة، وما ذاك إلا لأن بحر الرجز أوفى بحور الشعر نغما وأكثرها مطاوعة في تفاعيله للزحافات والعلل، بالإضافة إلى أن المشطور منه يسقط فيه الالتزام بقيد القافية، وأصحاب

[1]– حسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، ص 73.

2– ينظر: ممدوح عبد الرحمن، المنظومة النحوية– دراسة تحليلية، دار المعرفة الجامعية، د ط، 2000، ص 276 و 278 .

المطولات بحاجة إلى هذا أكثر من أصحاب المنظومات القصيرة ، والسمة الغالبة في المنظومات التي قُصِدَ بها جمعُ شَتَات العلم أن تكون طويلة[1] .

5. أشهر المنظومات النحوية[2]:

– المنظومة التي تنسب للخليل بن أحمد الفراهيدي، ولعلها أول منظومة في نحو العربية، جاءت في (293 بيتا)، يقول في مقدمتها بعد الحمد لله والصلاة على النبي[3]:

إني نظمت قصيدة حبّرتها فيها كلام مونق وتأدب
لذوي المروءة والعقول ولم أكن إلّا إلى أمثالهم أتقربّ
عربية لا عيب في أبياتها مثل القناة أقيم فيها الأكعب
تزهو بها الفصحاء عند نشيدها عجبا ويطرق عندها المتأدب

– منظومة أبي الحسن حازم بن محمد بن الحسن الْقَرْطَاجَنِيُّ الأنصاري الأندلسي، (684هـ)، من بحر البسيط ، والمكونة من 219 بيتاً، وَرَوِيُّهَا ميمٌ مفتوحةٌ، قال في مقدمتها[4] :

الحمدُ للهِ مُعْلِي قَدْرَ مَنْ عَلِمَا وجاعِلِ العقلِ في سُبْلِ الهدى عَلَمَا
ثمَّ الصلاةُ على الهادي لِسُنَّتِهِ محمدٍّ خيرِ مبعوثٍ بهِ اعْتصَمَا

1– حسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، ص 70.

2– ينظر: حسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، ص 21 وما بعدها.

3– الخليل بن أحمد الفراهيدي، المنظومة النحويّة، تحقيق :الدكتور أحمد عفيفي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ط1، 2000، ص36

4– ينظر: حازم القرطاجني، ديوان حازم القرطاجني، تحقيق عثمان الكعاك، دار الثقافة، بيروت، (د ت)، ص 197 .

وهي منظومةٌ مختصَرَةٌ مُرَكَّزَةٌ على أكثر الأبواب النحوية استعمالاً، مقتصِرَةٌ على الأشهر من الآراء. وقد كسا الْقَرْطَاجَنِيُّ منظومتَهُ مَسْحَةً أدبِيَّةً نابعةً من نَفْحَةِ أديبٍ مُرْهَفِ الحِسِّ، فزادت بهذا جمالاً واكتسبت بهاء.

– منظومة المقصور والممدود، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الْهَوَّاري الأندلسي الضرير، (780 هـ)، قال في مطلعها[1]:

لك الحمد موصولا لدى السر والجهر على نعمة العلم الحقيقة بالشكر

ونهدي إلى الهادي النبي محمد أتم صلاة، نشرها أطيب النشر

وتبدو في المنظومة عبقرية ابن جابر الأندلسي وإبداعه، إذ ينظم فيها أكثر من 300 لفظة من المقصور والممدود[2].

– منظومة أبي القاسم محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن علي الغساني البرجي الغرناطي (786 هـ)، في المبنيات وتقع في 128 بيتا.

6. فوائدها التعليمية:

لقد كان الهدف من أغلب المنظومات النحوية هو تيسير النحو وجعله قريبا من أذهان متعلميه، بما اجتمع فيها من أسباب ووسائل ناجحة لنقل العلم وتقديمه لطلابه، فقد قامت في العصور السابقة بدور كبير في المجال العلمي، ولا يزال دورها إلى الآن باقيا وإن كان أقل مما سبق، فبقاء دورها واستمراره زمنا طويلا دليل على قوتها وثباتها[3]؛ بل وإلى حاجة المتعلمين إليها لأنها تساعد على:

- تيسير قواعد النحو، مما يجعلها أكثر رسوخا بأذهان المتعلمين
- سهوله الحفظ، وسرعة الاستظهار.

---

[1]– ابن جابر الأندلسي، منظومة المقصور والممدود، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، 2000، ص8 .

[2]– ابن جابر الأندلسي، منظومة المقصور والممدود، ص14.

[3]– حسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، ص 92.

فضلا عن دورها في حفظ كثير من تراث هذه الأمة الديني واللغوي والعلمي خصوصا في العصور المتأخرة التي شمل الضعف والتدهور كل جوانب الحياة فيها[1].

7. الاختلاف في المنظومات النحوية:

اختلفت المنظومات من جهة الطول والقصر تبعا لاختلاف من كان مقصودا بنظمها، فبعض المنظومات قُصد بها المبتدئون؛ لأن الهدف منها تعليم النحو، فنرى أنها مختصرة وغير طويلة ونرى المعيارية واضحة فيها، وبعضها قُصد به من هو أعلى من المبتدئين؛ لأن الهدف منها تيسير النحو بجعله قريبا من أذهان متعلميه، فنراها طويلة ونرى فيها كثرة التفريعات والتقسيمات، ومن هنا رأينا الناظمين الذين ألَّفوا منظومات للمبتدئين حريصين على اتباع مناهج التعليم في منظوماتهم، وقد ظهرت سمات هذه المناهج بارزة في تلك المنظومات[2].

ومن نماذج الاختلاف طولا وقصرا منظومتا ابن مالك، وابن آجروم، حيث كانت الأولى في 1000 بيت، وجاءت الثانية في 155 بيتا رغم عناية صاحبها بالأمثلة التطبيقية.

8. خلاصة:

لما طغى على النحو لفترة طويلة تصورات النحاة التي جرتهم إلى التأويل والتعليل، أصبحت قواعد النحو شاقة على المتعلمين، خاصة وأن المتكلمين صاروا يفتقرون إلى السليقة اللغوية التي نطق بها الأوائل من العرب، فمال أصحاب المنظومات إلى التأليف بعيدا عن العلة وتفسيراتها، وبعيدا عن التأويل وتقديراته، لأنهم رأوا النفع الحاصل لطلبتهم من المنظومات باختصارها لكل قواعد النحو ومسائله في أبيات منظومة يسهل حفظها واستذكارها.

[1]– ينظر: صالح آدم بيلو، حول الشعر التعليمي، ص 221

[2]– ينظر: حسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، ص 74.

الاختلافات النحوية في المتون

1. تمهيد:

لقد أصبحت الحاجة إلى تعلم اللغة العربية منذ نزول القرآن الكريم ماسة، خاصة بعد ظاهرة اللحن التي تفشت على ألسنة الأعاجم، ولما خاف أهل اللغة عليها سارعوا إلى التأليف في قواعد العربية، فظهرت المؤلفات النحوية بنوعيها وعيا من علماء اللغة بحاجة أهلها إلى النحوين؛ العلمي والتعليمي، وهذا النوع الأخير على أشكال متعددة قدمنا في المحاضرة التي مضت لشكل مهم منها، كان هو النظم التعليمي، وسنقدم في هذه المحاضرة للمتون النحوية التي ازدهرت وراجت أيضا تعليما وتيسيرا لقواعد اللغة العربية.

2. تعريف المتون النحوية:

المتن في اللغة من الجذر (م ت ن)، وهو كما يقول ابن فارس: "أصل صحيح واحد يدل على صلابة في الشيء مع امتداد وطول"[1].

ويطلق في الاصطلاح على مبادئ فن من الفنون جمعت في رسائل صغيرة خالية من الاستطراد والتفصيل والشواهد والأمثلة إلا في حدود الضرورة، والمتون في الحقيقة نوعان متن منظوم ومتن منثور، ويؤلف كل منهما ميلا إلى الاختصار، مما يقلل شواهدها وأمثلتها التي لا تذكر إلا عند الحاجة والضرورة، والابتعاد عن الاستطراد والتفصيل، وقلة الإشارة إلى الخلافات المذهبية[2].

1- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 5/ 294.

2- عبد الله بن عويقل السلمي، المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي، مجلة الأحمدية، العدد الرابع، 1420هـ، ص249.

ولما كانت المتون تآليف تعليمية، سعى المختصون إلى الوقوف على الغامض من ألفاظها بالشرح، وتعدى الأمر ذلك إلى الحواشي التي تحل ما يستغلق من الشروح[1]، حتى لا يترك للمتعلم مجال من الريبة والشك في ألفاظ المتن، أو مسائله.

ولما خصصت المحاضرة الفائتة للمتن المنظوم، تخصص هذه للمتن المنثور.

3. ظهور المتون النحوية:

اشتهرت المتون النحوية في تاريخ النحو العربي، فكثر الاهتمام بها كما ذكرنا تأليفا، وشرحا، وحاشية، ولازالت إلى يومنا هذا مرجعا لا يستغنى عنه في دراسة النحو وقواعده، وشأنها في الظهور شأن المنظوم، وذلك في القرن الثاني للهجرة، تاريخ ازدهار العلوم العربية وخاصة النحو، ويعد خلف بن حيان البصري (180هـ) صاحب أول متن منثور سماه (مقدمة في النحو).

واستمر التأليف النحوي في المتون المنثورة في عصر المماليك، وصار ظاهرة مميزة لعصرهم، أظهر الحياة العلمية فيه، وحقق كثيرا من النفع المتوخى منه[2]، فكثر وازدهر، وكثر بذلك شراح هذه المتون وحفاظها والمقبلون عليها، وأشهر ما ألف في عصرهم الآجرومية التي شاعت وذاعت، وأقبل عليها المعلمون بالشرح والمتعلمون بالحفظ[3].

وكان من أسباب ظهور هذا النوع ودواعيه[4]:

– تقديم قواعد النحو في صورة سهلة يسيرة تمكن طلبة النحو من حفظها واستذكارها واستيعابها.

– ضبط أصول العلم بدقة وإحكام، بجمع مادته ولم شعثها في أوجز عبارة، وأدق لفظ.

– الحرص على حفظ جوهر العلم ولبابه، وخاصة أن المتون مادة موجزة مركزة.

---

[1]– عبد الله بن عويقل السلمي، المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي، ص249.

[2]– م ن/ ص260.

[3]– م ن/ ص257.

[4]– م ن/ ص262.

– حرص علماء هذا العصر على سرعة تلافي ما ضاع من الكتب بعد إحراق المؤلفات في بغداد، وبعد نكسات الأندلس.

4. أشهرها:

كتب في هذا النوع من التأليف النحوي كثير من نحاة العربية، فتركوا لمتعلمي النحو زادا لا يستهان به، ومن أمثلة ما وصلنا من متون:

– المهذب، للدينوري (289هـ)، وتميز هذا المتن باختصار قواعد النحو، وانحياز صاحبه إلى المذهب البصري.

– مقدمة في النحو، لابن فارس (395هـ).

– الجزولية، للجزولي (607هـ).

5. فوائدها التعليمية:

لقد ساهم ظهور المتون النحوية منذ عهد ابن مالك في القرن السابع للهجرة في تطور الدرس النحوي، من خلال تركيز النحو وجمع مادته في مؤلفات صغيرة موجزة[1]، قضت على مشاكل متعلمي النحو الذين وجدوا صعوبة في استيعاب المؤلفات الطويلة، والمسرفة في التفسير والتعليل والتأويل.

يقول خلف الأحمر في مقدمته، وهو صاحب أول متن: "لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر والطرق العربية، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله، ويحيط به فهمه، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين، ليستغني به المتعلم عن التطويل..."[2]

[1]– ممدوح عبد الرحمن، المنظومة النحوية– دراسة تحليلية، ص6.

[2]– خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1961، ص33، 34.

يثبت هذا النص الغاية التعليمية للمتون النثرية، حيث سعى المؤلف إلى تقديم القاعدة في أيسر صورها، وبعيدا عن كل تعقيد، أو غموض يمكن أن يعتريها.

وهي تشترك مع المنظوم في فوائده التعليمية، نظرا للاشتراك في أبرز خاصية بينهما وهي القصر والاختصار، وتجنب الإطالة والإسهاب في الأمثلة، وذكر الخلافات النحوية التي لا طائل للمتعلم من تناولها.

6. الاختلاف في متون النحو:

أبرز ما يمكن أن يثبت للمتون النحوية من اختلاف هو تمايز بعضها طولا وقصرا، رغم اشتراكها جميعا في هذه الخاصية، فهي أبرز سمات المتون، إلا أن المؤلفين تنافسوا فيما بينهم لوضع متون يفوق بعضها بعضا في قلة المضمون النحوي المقدم، على أن لا تؤثر تلك القلة في تعلم قواعد اللغة التي تصون اللسان من الزلل.

أما ما بين المتون والنوع الآخر مما صنف في نحو العربية، فيكمن في أن الأولى مؤلفات تعليمية، وأن الثانية مصنفات علمية، وبين النوعين لا شك بون شاسع في نمط الكتابة والتأليف، فإن كان قصد المؤلف في تناول قضايا العلم هو مسائله النظرية، فإن القصد من التأليف في قضايا التعليم هو مسائله التربوية، وذلك يتضح بالنظر في كل ما صنف وألف في النوعين، فكتاب سيبويه مثلا وهو مؤلف علمي لا يفك طلاسمه إلا المتخصصون، حيث تناول المسائل النحوية بطريقة تختلف كل الاختلاف عما تناوله متن الآجرومية، فالأول وهو يؤلف في النحو العلمي لم يكن همه المبتدئون من طلبة علم النحو، رغم أن الغاية الأولى لنشأة هذا العلم كما بات معروفا هي صيانة اللسان من الزلل، في حين كان الهم الأول للمؤلف الثاني هو ذلك المتعلم الذي شقت عليه مسائل النحو وقضاياه، فحاول تقديمها بيسر وسهولة.

8. خلاصة:

المتن نوع من الرسائل الصغيرة التي تصاغ نظما أو نثرا، لكننا قصرنا حديثنا عن المنثور منها لأن المنظوم تم الحديث عنه في المحاضرة السابقة، وهي تتميز بسهولة النطق والحفظ لجمال عباراتها وإيجاز ألفاظها، فكثر التأليف فيها نظرا لفوائدها التعليمية، وخصائصها التربوية، فهي خالية من الاستطراد والتفصيل، والإسهاب والتمثيل، مما يخلق الملل عند المتعلم، ويصيبه بالنفور من مادته العلمية.

خاتمة:

بحمد الله بدأنا وبحمده نختم، فالحمد لله الذي وفقنا لبلوغ الصفحات الأخيرة من هذه المطبوعة التي سعينا من خلالها إلى تقديم تصور واضح عن المدارس النحوية بدءا بالبصرية والكوفية فالبغدادية، حتى الأندلسية والمصرية والشامية والمغاربية، وها هي المطبوعة تصل خاتمتها التي لخصت مجمل نتائجها في النقاط الآتية:

– يشير مصطلح المدرسة النحوية إلى اتجاهات ظهرت في دراسة نحو العربية، واختلف منهجها في بعض المسائل الفرعية.

– ارتبط كل اتجاه في دراسة نحو العربية بإقليم معين، فكانت هناك المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، والمدرسة البغدادية....

– لم يستعمل القدماء ممن أرخوا للنحو كلمة مدرسة في تصنيفاتهم للمجموعات النحوية المختلفة، بل اعتمدوا في ترتيبهم للنحاة على نسبتهم إلى البلد الذي ينتمون إليه، فهم بصريون، وكوفيون، وأهل بغداد...، كما لم يستعملوا كلمة مذهب، فالمدرسة النحوية اصطلاح حديث يعبر به عن الاختلافات النحوية التي ميزت منهج كل إقليم في دراسة النحو.

– اختلف المحدثون بشأن استخدام مصطلح (المدارس النحوية)، حيث أنكر بعضهم جواز تسمية الاختلاف النحوي بين البصرة والكوفة بالمدرسة، في حين تبنى بعضهم الآخر هذا المصطلح، وأقر بوجود مدرسة بصرية وأخرى كوفية، في حين ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك، حيث دافع عن وجود ثلاث مدارس نحوية، هي البصرية والكوفية والبغدادية.

– بدأت شرارة الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة، بسبب خلاف بين الخليل وأبي جعفر الرؤاسي، خلاف أخذ طريقه إلى المنهجية على يدي سيبويه والكسائي، ثم تعددت أسبابه فتغذى إلى أن صار خلافا بين الإقليمين بجميع نحاتهما، وأبرز عوامل هذا الخلاف الرقعة الجغرافية التي فرضت على البصريين التشدد لأنهم على تخوم البلاد، وسمحت للكوفيين بالتوسع لأنهم في قلبها، والأسباب السياسية والمذهبية.

– قام النحو العربي على أسس منهجية، التزمها النحويون، وساروا على هديها، وعملوا بمقتضاها، عرفت تلكم الأسس بأصول النحو العربي، حيث اعتمدوا في وضع قواعدهم

على السماع والرواية، فأخذوا بمتواتر القراءات، وبقليل من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وبما تكلمت به العرب من شعر ونثر وفق شروط وضعوها، فقاسوا على ما سمعوا، ومن ثمة بدا الخلاف بينهم في الرواية والقياس، حيث عرف البصريون نظرا لمنهجهم العقلي بالتشدد في الرواية، مما أدى بهم إلى إهدار كثير مما يتكلم به العرب، أما الكوفيون ونظرا لتميزهم بالاتجاه الظاهري والمنهج العلمي، فقد عرفوا بالتوسع في الرواية، مما أدى بالفريقين إلى الاختلاف في المصطلحات وفي تخريج النصوص، وفي التعليل.

– كانت البصرة سباقة إلى وضع النحو منذ القرن الأول للهجرة، فقد عرفت في تاريخ النحو بأنها المدرسة التي وضعت أصول القياس النحوي، ثم تلتها الكوفة التي تتلمذ نحاتها عن شيوخ البصرة، لكنهم خالفوهم في كل شيء، ثم ظهر في النحو المدرسة البغدادية التي حولت أطفأت نار العداء بين البصريين والكوفيين بانتقائها من نحو المذهبين، وكان ذلك منهج الأندلسيين فيما بعد.

– تسببت اختلافات النحاة في كثرة التأويلات وتعقيدها، فراح كل فريق يغالي في التأويل، ويتمحل التعليل، حتى ينتصر لمذهبه اللغوي، وذلك بسبب خضوع اللغة للمعيار، وهذا ما ساهم في تعقيد علم النحو، وصعوبته، ونفور المتعلمين منه.

– أخذت دراسة النحو في مصر اتجاهين، تمثل الأول في مدرسة القراء النحوية التي اهتم قراؤها بمختلف الظواهر اللغوية إلى جانب اهتمامهم بالإقراء، وتمثل الثاني في المدرسة النحوية التي ارتحل نحاتها إلى مصر من البصرة والكوفة وبغداد، وتميزت باتباع المنهج البغدادي ومن بعده الأندلسي.

– تميز الدرس النحوي في الشام بكثرة التأليف الذي يعد شرحا أو تلخيصا لمطولات ألفت في زمن ازدهار النحو العربي.

– تميز الدرس النحوي في بلاد المغرب بالميل الشديد إلى التيسير والتبسيط، بعد أن طغى التعقيد على نحو البصريين الذين بالغوا في التعليل والتأويل، وعلى نحو الكوفيين الذين أكثروا من القياس فكثرت قواعدهم.

– تميز منهج الأندلسيين باتباع خطى البغداديين في الانتقاء والتخير من آراء البصريين والكوفيين، مع الاستقلال أحيانا بآراء خاصة تميزهم عن غيرهم.

– كثر في النحو ما يسمى بالمنظومات النحوية، المبنية على الأوزان الشعرية، والتي قامت بدور كبير في تعليم النحو العربي ونشره زمنا طويلا، ولا يزال دورها إلى الآن باقيا، وقد تميزت بالاختلاف فيما بينها طولا وقصرا، كما كثرت المتون،وهي التآليف النحوية الخالية من الاستطراد والتفصيل والشواهد والأمثلة، إلا للضرورة، تهدف إلى تسهيل الحفظ، وتيسير الفهم، وضبط مسائل العلم. وقد عرفت هي الأخرى بالاختلاف فيما بينها طولا وقصرا.

ولما اختلف نحاة العربية فيما بينهم، خلفوا لنا هذا الإرث اللغوي الذي لا يستغني عنه دارس العربية، ولا يتجاوزه، وكان من ثماره أن اكتمل صرح النحو، وتشعبت مسائله، وكثر التأليف فيه انتصارا لمذهب أو لآخر، كما تم تقديمه بصورة متعددة ينتقي الدارس منها ما يناسب توجهه الفكري، فلئن تعدد قراءات القرآن تيسيرا على المسلم، فقد تعددت الآراء النحوية أيضا، فكان منها العقلي والظاهري، وكان منها التعليمي والعلمي.

في ختام هذا الجهد المتواضع الذي قدمنا فيه خلاصة الاختلافات النحوية بين المدارس المتعددة، من البصرة والكوفة وبغداد...، حتى المغرب، نسأل الله العلي القدير أن يكون هذا الجهد في ميزان حسناتنا، فإن أصبنا لنا أجر الجهد والإصابة، وإلا فلنا أجر الجهد فحسب.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الحديث الشريف، صحيح

أولا- المعاجم والموسوعات:

1. أندري لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط1، 2001.

1. ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر.
2. الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005.
3. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط1، 1997.
4. مجموعة من المؤلفين، موسوعة المفاهيم الإسلامية العامة،

ثانيا- الكتب العربية:

1. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الانجلو المصرية ، ط 3، 1966.
2. إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع. دار الفكر، الاسكندرية، ط1، 1987.
3. إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النحوية، دار المسيرة عمان، الأردن، ط3، 2007.

1. أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.

4. أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993.

5. ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971.
2. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، 1997.
6. ابن الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971.
7. أبو بكر بن العربي، العواصم من القواصم، في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي (ص)، تحقيق الشيخ محب الدين الخطيب، منشورات مكتبة السنة، القاهرة، ط6، 1412هـ.
8. ابن جابر الأندلسي، منظومة المقصور والممدود، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، 2000.
3. ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، (د، ت).
4. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، ط
9. حازم القرطاجني، ديوان حازم القرطاجني، تحقيق عثمان الكعاك، دار الثقافة، بيروت، (د ت).
10. حسان بن عبد الله بن محمد الغنيمان، المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو، كلية المعلمين، الرياض، (د ت).
5. حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، دار القلم، دمشق، ط1، 1989.
6. خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965.
11. خديجة الحديثي، المدارس النحوية، مكتبة اللغة العربية، بغداد، ط3، 2001.

12. خضر موسى، النحو والنحاة، المدارس والخصائص، عالم الكتب، بيروت، ط1، 2003.
13. الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط يوسف محمد الشيخ البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط1، 2003.
14. خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1961.
15. الخليل بن أحمد الفراهيدي، المنظومة النحويّة، تحقيق :الدكتور أحمد عفيفي، وزارة التراث القومي والثقافة، سلكنة عمان، ط1، 2000.
16. رجب عبد الجواد إبراهيم، معجم علماء اللغة والنحو في الأندلس، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2004.
17. الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2.
18. الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق محمد مرسي عامر، دار المصحف القاهرة، ط2، 1977.
19. الزمخشري، المفصل في علم العربية، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993.
7. ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988.
20. سعيد الأفغاني، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الفكر، بيروت، القاهرة، ط 3، 1974.
21. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1994.
22. سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، (د ط)، (د ت).
8. سيبويه، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.
9. السيد أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

23. السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
24. السيد حسين البراقي، تاريخ الكوفة، المكتبة الحيدرية، النجف، العراق، ط3، 1968.
25. السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2.
26. السيوطي، الاقتراح، مطبعة دائرة المعارف، بحيدر آباد، 1310هـ.
27. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979.
10. السيوطي، المزهر، في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار إحياء الكتب العربي.
28. الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د ط)، (د ت).
29. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7.
30. صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومة، الجزائر، (د.ت).
31. عبد الأمير محمد أمين الورد، المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير، المكتبة العصرية، بغداد، ط1، 1997،
32. عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
11. ابن عصفور، المقرب، تحقيق عبد الله الجبوري، ط1، 1971.
33. أبو علي الفارسي، التكملة، تحقيق كاظم المرجان، مديرية دار الكتاب، جامعة الموصل، 1981.
34. علي القصيباتي، تاريخ المدارس النحوية، مكتبة ابن الدماكي، دمشق، (د ت).
35. علي أبو المكارم، تاريخ النحو العربي

36. فتحي الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح الكويت، ط1، 1978.
37. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998.
38. القفطي (جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف)، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
39. ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للنشر والطباعة والتوزيع والإعلان، ط1، 1997.
12. كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، الأردن، ط1، 2006.
13. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، 1986.
40. محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، ط1، 1980.
41. محمد التنوجي، المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1999.
42. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1995.
43. محمد عيد، أصول النحو العربي، في نظر النحاة و رأي ابن مضاء، و ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب القاهرة، ط4، 1989.
14. مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ط1، 1997.
44. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة.
45. مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي، العصر المملوكي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

46. ممدوح عبد الرحمن، المنظومة النحوية- دراسة تحليلية، دار المعرفة الجامعية، د ط، 2000.

47. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986.

48. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1958.

15. ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار إحياء التراث العربين بيروت، ط1، 2001.

16. ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1999.

ثالثا- الكتب الأجنبية:

a. Alport, G W , the nature of prejudice, Cambridge, addisson,wesiey, 1945.

b. Chave, E G, Anew type scale for measuring a titude, a.y, appltion and grafts, 1950.

c. Gustave Le Bon, La Civilisatin des arabes, paris, 1884.

d. Stephen W, Joet cooper g, R gethols, under Standing social psychology, brooks cole pubecow pang California 4thed, 1982.

رابعا- المجلات والدورية:

1. مجلة الأحمدية، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، دبي، العدد الرابع، 1420 هـ.

2. مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع 81،82، تشرين الثاني، 2001.

3. مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع 102 ، 2006.

4. مجلة الجامعة الإسلامية، إصدارات الجامعة الإسلامية، السنة 13، العدد 52.
5. مجلة كلية الآداب، الجزائر، أوائل السبعينات.
6. مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، المغرب، ع 13، 1976.
7. مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، المغرب، ع45، 1998.
8. مجلة مجمع اللغة الأردني، 1982.

الفهرس:

العنوان	الصفحة
مقدمة.....	أ- د
مفاهيم تأسيسية (المذهب، الاتجاه، المدرسة النحوية).....	13-6
1. تمهيد.....	6
2. المذهب	7
3. الاتجاه.....	8
4. المدرسة النحوية.....	9
5. خلاصة.....	13
أسباب ظهور المدارس النحوية.....	25-14
1. تمهيد.....	14
2. نشأة النحو العربي ومدارسه.....	14
3. ظهور المدارس النحوية.....	16
4. خلاصة.....	25
مصادر المدارس النحوية.....	36-26
1. تمهيد.....	26
2. وضع النحو العربي.....	26
3. أصول النحو العربي	27
4. مصادر الاحتجاج.....	29
5. خلاصة	35
مناهج المدارس النحوية العربية القديمة.....	45-37

1. تمهيد.....	37
2. منهج البصريين والكوفيين في الاختلاف.....	37
3. الاختلاف في الرواية.....	39
4. الاختلاف التخريج.....	40
5. الاختلاف في التعليل.....	43
6. الاختلاف في المصطلح.....	44
7. خلاصة.....	45
المدارس النحوية في المشرق والمغرب العربيين.....	46-52
1. تمهيد.....	46
2. هل لنا مدارس نحوية.....	46
3. المدارس النحوية في المشرق.....	48
4. المدارس النحوية في المغرب.....	50
5. خلاصة.....	51
المدرسة البصرية أعلامها ومنهجها.....	53-58
1. تمهيد.....	53
2. نشأة النحو في البصرة.....	53
3. مؤسس المدرسة وأعلامها.....	55
4. خصائص المنهج البصري.....	56
5. خلاصة.....	58
مدرسة الكوفة أعلامها ومنهجها	59-62
1. تمهيد.....	59

2. التعريف بالمدرسة.....	59
3. مؤسس المدرسة وأعلامها.....	60
4. خصائص المنهج الكوفي	61
5. خلاصة.....	62
المدرسة البغدادية أعلامها ومنهجها	63-70
1. تمهيد.....	63
2. النشاط النحوي في بغداد.....	63
3. أعلامها المدرسة.....	65
4. خصائص المنهج البغدادي.....	68
5. مسائل نحوية استقل بها نحاة بغداد.....	69
6. خلاصة.....	70
الاختلاف النحوي بين مدارس النحو في المشرق	71-81
1. تمهيد.....	71
2. النشاط النحوي في مصر والشام.....	72
3. علماء النحو في مصر والشام.....	75
4. أثر الإقراء في مصر على الدرس النحوي.....	77
5. خصائص الدرس النحوي في مصر والشام.....	78
6. الاختلافات النحوية بين نحاة المدرستين.....	79
7. خلاصة.....	79
الاختلاف النحوي بين مدارس النحو في المغرب.....	81-83
1. تمهيد.....	81

2. ما خالف به الأندلسيون المدارس النحوية في العراق.....	81
3. الاختلافات النحوية في الآراء المغاربية.....	82
4. خلاصة.....	82
المدرسة الأندلسية والمغربية (1).....	84-88
1. تمهيد.....	84
2. النشاط النحوي في الأندلس والمغرب.....	84
3. أعلام النحو في الأندلس والمغرب.....	87
4. خلاصة.....	88
المدرسة الأندلسية والمغربية (2).....	89-93
1. تمهيد.....	89
2. خصائص المنهج النحوي في الأندلس والمغرب.....	89
3. التأليف النحوي في الأندلس- ابن مضاء أنموذجا.....	90
4. خلاصة.....	92
الاختلافات النحوية في المنظومات.....	94-100
1. تمهيد:.....	94
2. تعريف المنظومات النحوية.....	94
3. ظهور المنظومات النحوية.....	96
4. خصائص المنظومات النحوية.....	97
5. أشهر المنظومات النحوية.....	98
6. فوائدها التعليمية.....	99
7. الاختلاف في المنظومات النحوية.....	100

8. خلاصة.....	100
الاختلافات النحوية في المتون	104-101
1. تمهيد.....	101
2. تعريف المتون النحوية.....	101
3. ظهور المتون النحوية.....	102
4. أشهرها.....	103
5. فوائدها التعليمية.....	103
6. الاختلاف في متون النحو	104
7. خلاصة.....	105
خاتمة.....	108-106
قائمة المصادر والمراجع.....	115-109
فهرس الموضوعات.....	120-116